الجمهــورية الجزائــرية الديمقــراطية الشعبيــة

وزارة التعليم العــالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة –

كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: ....
السـلسلـــــة: ....

السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002

مـذكرة مقدمة لنيـل درجـة ماجستير

من إعداد الطالب: بلعيد منيرة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: بوقارة حسين

السنــة الجامعيــة 2005

المقدمــة:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

المطلب الأول: الأسس الفكرية.

المطلب الثاني: الأسس الإستراتيجية والسياسية.

المطلب الثالث: الأسس الإقتصادية.

المطلب الرابع: الأسس الثقافية والإجتماعية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

الفرع الأول: المحددات الداخلية البنيوية (المادية).

الفرع الثاني: المحددات الداخلية المعنوية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

الفرع الأول: النظام الدولي.

الفرع الثاني: الإتحاد الأوربي.

المبحث الثالث: عملية صنع القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر.

المطلب الأول: بنية عملية صنع القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر.

المطلب الثاني: عملية إتخاذ القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر.

الفصل الثاني: الأزمة الجزائرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

المبحث الأول: أوضاع الأزمة الجزائرية.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: الأوضاع الإقتصادية.

المطلب الثالث: الأوضاع الإجتماعية والثقافية.

المبحث الثاني: التفاعل الفرنسي مع الأزمة الجزائرية.

يندرج موضوع بحثنا وكما يدل عنوانه: « **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر**» ضمن إطار حقل **السياسة الخارجية**، أين نقوم بالبحث والتقصي في سياسة فرنسا الخارجية، وتوجهاتها الجديدة إزاء الجزائر عبر شبكة من العلاقات المتسمة بالتوتر والإثارة التي لطالما طبعتها منذ الإستقلال بسبب ثقل التاريخ وجرح حرب التحرير وما انجر بعدها من سلسلة من المشاكل التي واجهت الجزائر، تجلت في ركود إقتصادي بسبب هروب الرساميل الفرنسية، وهجرة المعمرين الذين كانوا يحتلون مراكز التوجيه والتقرير في جميع المجالات.

وللحيلولة دون شلل مختلف المرافق، وقعت الجزائر إتفاقيات إيفيان «**Evian**» مع الدولة المستعمرة، كرست أشكالا جديدة من التبعية التي لم تقتصر على مجال الإنتاج والإبداع فقط، ولكنها أثرت بالأساس على الإستهلاك ونمط الحياة، ومنحت بذلك فرنسا وضعا يمكنها من الهيمنة على الجزائر.

حيث إرتكزت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر على بنية من العلاقات تميزت بعنصرين أساسيين متداخلين، يتعلق الأول بالمساهمة الفرنسية من أجل "إعانة" الجزائر على الأقل في الفترة الأولى للإستقلال من أجل النهوض بالأعباء التي تتطلبها مرحلة بناء دولة جديدة، في حين يتعلق الجانب الثاني بالعلاقات الإقتصادية، وعلى رأسها المبادلات التجارية بين الطرفين.

غير أن هذه المكانة التي نسجتها فرنسا لنفسها، تعرضت لهزات منذ السبعينيات بالرغم من محاولة هذه الأخيرة -فرنسا- أن تعامل الجزائر معاملة خاصة، فالخلاف النفطي الجزائري-الفرنسي بكل تفاعلاته إنما كان مؤشرا من جهة على رغبة فرنسا في الإحتفاظ ببنية « **نيوكولونيالية Néo-colonialisme**» ورفض كل تحرر إقتصادي مهما كان نسبيا، ومن جهة أخرى، رفضا وإيذانا بتقلص المصالح الفرنسية في المنطقة.

فالفترة التاريخية التي تلت مباشرة إستقلال الجزائر تميزت بمحاولة فرنسا وبكل الطرق فرض هيمنتها على الجزائر في جميع المجالات والإستمرار في المسار الإستعماري وإن كان غير مباشر هذه المرة. مستغلة في ذلك كل الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية المزرية التي كانت تعيشها الجزائر. وفي نفس الوقت حاولت فرنسا أن تقوم بسياسة الحضور المتميز والمنفرد لها في الجزائر على غرار القوتين العظميين التي كانتا تحاولان بسط نفوذهما على كل البلاد والقارات في العالم، فعملت فرنسا على ترسيخ فكرة أن الحليف والمساند الأفضل للجزائر دون الدول الغربية الأخرى.

ثم حاولت فرنسا منذ عام **1975** إعادة إحياء العلاقات مع الجزائر وتطويرها حيث قام الرئيس الفرنسي آنذاك « **فاليري جيسكارد ديستان Valeriet Jiscard d'Esteing** » بزيارة للجزائر، تبعتها زيارة الرئيس « **فرانسوا ميتران François Mitterand**» عام **1984** وقبلها زيارة الرئيس الجزائري «**الشاذلي بن جديد**» إلى فرنسا عام **1983**. إلا أن هذه الزيارات بقيت تحكمها علاقات التوتر والتخوف الجزائري من التدخلات الفرنسية في شؤونها الداخلية، أين ما لبثت هذه العلاقات أن عادت إلى حالة التذبذب وعدم الإستقرار لظروف عدة منها: السياسية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية، أين قاربت القطيعة خاصة عامي **1991 و1994** على إثر إلغاء الإنتخابات التشريعية في الجزائر- التي جاءت لصالح الإسلاميين- وما تبعها

من أحداث وأزمات وإتهام الجزائر لفرنسا بالتدخل في الشؤون الداخلية لها، وفاقمتها أحداث العنف التي استهدفت الأجانب وخاصة الفرنسيين، ثم عملية خطف طائرة "**Air Bus**" التابعة لشركة الطيران الفرنسية، والتي إنتهت بشكل مأساوي إضافة إلى التوجه الأمريكي الهادف إلى إبعاد النفوذ الفرنسي عن الجزائر وهذا ما جعل العلاقات بين فرنسا والجزائر تزداد تعقيدا.

بعد سنوات من الإضطراب والبرودة والتوتر التي ميزت العلاقات بين فرنسا والجزائر، حاولت الدولتان تجديد الإطار العام لهذه العلاقات في المدة الأخيرة، حيث إنتهجت السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الجزائر منحى جديد، تميز بإعادة توثيق الروابط والعلاقات الإقتصادية والسياسية والأمنية، وكذا الثقافية والإجتماعية بين الطرفين، عكسته الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولون في الجزائر إلى فرنسا و مسؤولون فرنسيون إلى الجزائر، كما تجلى ذلك واضحا من خلال المواقف المختلفة التي عبرت عنها الدبلوماسية والسياسة الفرنسية من قضايا ومسائل عديدة تمس الطرفين وخاصة بعد التحولات الداخلية التي عايشتها الجزائر في مختلف المجالات حيث إنعكست بصورة ملحوظة على السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر متخذة طابعا جديدا في ظل تحولات دولية وإقليمية كبيرة.

ذلك أن حالة العلاقات بين الطرفين لها إنعكاسات مباشرة على الروابط الإقليمية (الشراكة الأورو-متوسطية والعلاقات بين الدول المغاربية) لما يمثله كل طرف من وزن وأهمية في التوازنات الإقتصادية والسياسية التي قد تميز النظام الدولي في المستقبل، وهذا ما دفعنا للبحث في تفاصيل وأبعاد السياسة الفرنسية الجديدة إزاء الجزائر.

أهميــــة الموضـــوع وأسبـــاب إختيـــاره:

ثمة بواعث ومبررات علمية محفزة دفعتنا للخوض والتنقيب في هذا الموضوع.

أ- المبــــررات العلميـــة:

في محاولة لتدعيم الإطار المرجعي الكفيل برصد أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، وبسبب ندرة الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومن نفس الزاوية قمنا بهذا البحث حيث أن معظم الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الفرنسية كانت مجرد نماذج لدراسات تاريخية تفسيرية عامة إتسمت بتبنيها لخط دفاعي وتبريري للإتجاه الرسمي وخدمتها لمصالح محددة دون أن تكلف نفسها عناء البحث والتقصي عن مرتكزاتها الموضوعية.

كما تبرز الأهمية العلمية لموضوعنا من خلال محاولة تفسير سياسة فرنسا الجديدة تجاه الجزائر عبر تحليل مجمل سلوكيتها بتتبع حركيتها بتفاعل مختلف المدخلات (المحددات) مع بعضها البعض من جهة وبينها وبين مؤسسات النظام وقيادته من جهة ثانية، وبين هذه المدخلات والمخرجات من جهة ثالثة ضمن إطار نسقي كلي مما يساعدنا على فهم عميق للسياسة محل البحث، وتقديم شرح منطقي للحسابات الدقيقة التي قد

تكون الدولة الفرنسية قد قامت بها لإختيار سلوك معين، وإعتماد هذا التفسير كقاعدة لدراسة وتحليل السياسة الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر.

ب - المبـــررات العمليـــة:

إن عمق وقدم الإرتباطات بين فرنسا والجزائر، بإمتدادها عبر التاريخ –حتى قبل إحتلال فرنسا للجزائر عام **1830** – وما تتميز به هذه الحقبة الطويلة من تذبذب في سياسات الطرفين والتي تستمد فحواها من تفاصيل أبعادها التاريخية والجغرافية والثقافية، أضفت صبغة مميزة على العلاقات بين البلدين، إتسمت بالبرودة والإضطراب حتى سنوات التسعينيات، أين بدأت السياسة الخارجية الفرنسية تتجه نحو مسار جديد في ظل ظروف وتحولات دولية وإقليمية هامة، قابلتها بالموازاة ما كانت تعايشه الجزائر من تحولات داخلية هامة مست جميع الميادين والمجالات: السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية...الخ، إنعكست بشكل أو بآخر على السلوك الفرنسي إزاءها – الجزائر- الرامي إلى إقامة علاقات بعيدة عن التوتر والإثارة التي طبعت علاقات الدولتين منذ الإستقلال والساعية لإستعادة مواقعها في إفريقيا عامة وفي الجزائر بوجه أخص، خاصة لما شهدته من منافسة أمريكية شديدة تهدف إلى إبعاد النفوذ الفرنسي عن المنطقة.

ومن هنا تتجلى أهمية عملية فهم السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر بمحاولة الكشف عن النوايا الحقيقية وغير المعلنة لهذه التوجهات من جهة، ولمحاولة تقصي الأسس الجديدة التي إعتمدتها فرنسا لإعادة بناء علاقاتها مع الجزائر، عبر تحليل هادف لفهم مختلف المراحل التي تصنع من خلالها هذه السياسة والقوى الفاعلة والمؤثرة فيها، والتي تعتبر من أهم العوامل الموجهة لها وهذا من أجل الإسهام في تقديم أو طرح مجموعة من الأفكار والمواقف التحليلية السياسية لصانع القرار في حكومتنا بغرض صياغة سياسات وطنية مناسبة بناء على ذلك، وهذا ما يزيد من أهمية موضوعنا.

إشكاليـــة الدراســـة:

إن طول الحقبة التاريخية التي عبرتها العلاقات الفرنسية الجزائرية، والتي ميزتها محطات ذاكرة ثرية إتسمت في مجملها بالإضطراب والبرودة، أين تجد تفسيرها بدء بفترة إستعمارية طويلة إنتهت بحرب تحريرية دامية وما خلفته من وقع على نفسية الشعبين الجزائري والفرنسي، التي لم يفلح الزمن في تضميدها، حيث ما تكاد تركن في زاوية من التاريخ إلا وتعود تطفو إلى السطح في كل محطة من مسار الأحداث والمواقف المتباينة التي ميزت العلاقات بين البلدين.

غير أنه وبحلول العشرية الأخيرة من القرن العشرين والبداية الأولى من سنوات القرن الواحد والعشرين، وهي فترة مثلت ذروة التوجه في إنعطاف السلوك الفرنسي تجاه الجزائر بأخذه منحنى جديد ومغاير لتحل محله إعتبارات جديدة وجهت هذه السياسة في ظل تفاعلات داخلية وخارجية مختلفة فاتحة بذلك بابا جديدة وفترة مميزة للعلاقات بين الدولتين.

فبإعتبار أن السياسة الفرنسية تهدف للحفاظ على مجال نفوذها التاريخي من جهة ولحماية مصالحها في المنطقة من جهة أخرى، وهذا ما يبينه التمسك القوي لفرنسا بالحضور وبشكل منفرد ومؤثر في الجزائر على غرار القوى العالمية الأخرى، سنعمل من خلال هذا البحث على كشف وفهم مختلف الإعتبارات والعوامل التي وجهت السلوك الفرنسي الجديد إزاء الجزائر وذلك بطرح الإشكالية التالية:

« ما هي الاعتبارات والعوامل التي وجهت السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر؟ »

وبغرض تبسيط هذه الإشكالية قمنا بتفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات:

1- فيما تتمثل أهم المرتكزات التي على أساسها رسمت السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر؟ وما هي محددات هذه السياسة التي بتفاعلها مع مختلف القوى الفاعلة عبر مختلف مراحل عملية صناعة القرار تعمل على توجيه هذه الأخيرة؟

2- كيف أثرت الأوضاع الداخلية في الجزائر على التوجه الفرنسي الجديد حيالها ؟ وما هو موقف هذه الأخيرة منها ؟

3- ما مدى تأثير الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة على السلوك الخارجي الفرنسي الجديد تجاه الجزائر ؟

4- ما هو مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الجزائر في ظل الأوضاع الداخلية لكل من الدولتين والتحولات التي تشهدها الساحة الدولية ؟

فرضيتـــا الدراســـة:

في محاولتنا لمعالجة هذه الإشكالية سننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- أثرت التحولات الداخلية في الجزائر على إعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية حيالها.
- تعتبر التحولات الإقليمية والدولية بمثابة المحفز الرئيسي لإحداث نقلة نوعية في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

فالفرضيتان تكملان بعضهما البعض، وتسمحان بتوفير تغطية تحليلية شاملة للموضوع، وبالتالي إمكانية الوصول إلى نتائج تعكس الإشكالية الرئيسية للموضوع.

حـــدود الدراســـة:

بعد تحديدنا لإشكالية وفرضيتا البحث، ونظرا لشساعة العلاقات الفرنسية-الجزائرية الممتدة عبر التاريخ وما تتميز به من تذبذب وعدم إستمرار، يتعين علينا وضع حدود لهذا البحث سواء الجغرافية أو الزمنية التي تبرز الأهمية العلمية لموضوعنا، وهذا بغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

1. *الإطـــار الجغرافـــي للدراســـة:*

موضوعنا هذا تركز بالبحث والتقصي في سياسة دولة «فرنسا» التي تعتبر إحدى أهم دول الإتحاد الأوربي وعضو دائم في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وهي تقع في الجنوب الغربي للقارة الأوربية، أي شمال حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يضم الجزائر التي تقع في الضفة الجنوبية منه، فهما ضفتان تلعبان دورا مهما في المساهمة في إرساء نظام دولي عالمي خاصة خلال العشرية السابقة أين عبرت عن ذلك كثافة العلاقات والروابط والتحركات بين دول الضفتين، كما تعتبر الجزائر بوابة للقارة الإفريقية، منطقة نفوذ فرنسية ومستعمرة سابقة لها، إضافة إلى موقعها ومكانتها، فهي تمثل جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي وملتقى الحضارتين العربية والأوربية عامة، والفرنسية والجزائرية على وجه أخص إضافة لعدة عوامل: تاريخية، ثقافية، إجتماعية، إقتصادية...الخ، تقرب بين البلدين لتجعل مصلحتهما مشتركة وتتقاطع في نقاط عدة.

2. *الإطـــار الزمنـــي للدراســـة:*

تتميز العلاقات الفرنسية – الجزائرية بطول المجال الزمني الرابط بينهما، أين تجد هذه العلاقات الممتدة حتى قبل احتلال الجزائر سنة **1830** م، مرورا بالفترة الإستعمارية التي دامت قرابة قرن **و32** سنة وصولا إلى فترة الإستقلال منذ عام **1962** إلى يومنا هذا، وبحثنا يركز فقط على الفترة الحديثة لهذه العلاقات التي تمتد من عام **1992** إلى عام **2002**، وترجع أهمية إختيارنا لهذه الفترة إلى إعتبارات عدة أهمها: التحولات الداخلية التي شهدتها الجزائر في جميع المجالات: الإقتصادية، الإجتماعية، الأمنية والسياسية وما عرفته هذه الأخيرة من تغييرات أساسية في القيادة السياسية الجزائرية وقابلتها تغييرات في القيادة السياسية الفرنسية أيضا، بالإضافة إلى التحولات التي شهدها النظام الدولي والتي أثرت بشكل أو بآخر في مسار العلاقات بين البلدين.

المقاربـــة المنهجيـــة:

إن التكامل المنهجي الذي إعتمدنا عليه في بحثنا هذا، يجمع بين المناهج والأدوات والتقنيات العلمية المتبعة في دراسة العلاقات الدولية عموما والسياسة الخارجية على وجه أخص، وذلك وفق ترتيب منطقي من خلال الإنتقال من المستوى الأكثر عمومية ومفهومية إلى المستوى الأكثر دقة ، بتتبعنا للتطور الذي طرأ على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر بدء بالأسس والمرتكزات المختلفة التي بنيت عليها هذه السياسة وصولا إلى الأبعاد الجديدة لها، والتي كانت نتاجا لتفاعل مجموعة من الأحداث والتحولات التي مست كلتا الدولتين من جهة، والتحولات التي شهدتها الساحة العالمية منذ نهاية الثمانينيات من جهة أخرى، وهذا ما قادنا إلى تحليل وتفسير هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر وذلك بإستخدام منهج تحليل النظم "**Systems Approach**" الذي يعتبر منهجا من مناهج دراسة البيئة السياسية - كما طورها "**دافيد**

إيستون David Easton " - لأنه يسمح بتحليل وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية من مستويات عدة: الفرد ، الدولة ، والمستوى الدولي.

ومنهج تحليل النظم يسمح بالتحليل الحركي فهو يعني بتحليل التفاعلات بين المدخلات (المحددات) بعضها ببعض وبينها وبين مؤسسات النظام وقيادته والقوى المؤثرة في صناعة القرار من جهة ثانية، وبين المدخلات والمخرجات(القرارات) من جهة ثالثة مما يساعد على فهم عميق للظاهرة موضع التحليل.

كما يعتبر التحليل النظمي شاملا للظاهرة موضع الدراسة، وذلك بتحليل كل جوانبها فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويبرز تأثير الأبنية غير الرسمية كجماعات المصالح والرأي العام، ثم يربط حركة الدولة الخارجية بعناصر من البيئة الخارجية، هذا فضلا عن دراسة عملية صنع وإدارة السياسة ثم دراسة جوهر السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها.

أما على المستوى الإقليمي فمنهج تحليل النظم يمكن من تحليل وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر عبر السياسة المتوسطية الجديدة التي يشهدها الإقليم، ثم تفسيرها ضمن مستوى أوسع من ذلك أي عبر النظام / المستوى الدولي ككل لما تسبب فيه هذا الأخير من تأثير على السلوك الفرنسي .

ومنهج تحليل النظم متعدد المداخل ويسمح بإستخدام مقاربات أخرى معروفة في تحليل الظواهر الإجتماعية والسياسية كالمنهج التاريخي الذي يقوم على تقويم المعلومات المتصلة بالماضي بتحديد أصالتها وصحتها، وتحليل المصادر الأصلية بهدف الحصول على البيانات المفصلة، وقد إستخدمناه في بحثنا لتقصي أسس السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر وتتبعها عبر المراحل المختلفة التي مرت بها إلى غاية الفترة المعنية بالدراسة

إضافة لإستخدامنا للمنهج القانوني الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية وموادها من أجل شرحها، وبإعتبار أن السياسة الخارجية الفرنسية تتم وفق قوانين خاصة وطبقا لمواد دستورية معينة كان يتوجب علينا الإطلاع عليها من أجل معرفة الأطراف أو الهيئات الفاعلة فيها،فاستخدمنا تقنية تحليل المضمون الذي يمكننا من معرفة الأهداف الكامنة والدوافع الحقيقية للسياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر.كما إستخدمنا منهج التحليل المستقبلي **prospective analyses** الذي يمكننا من إستشراف مستقبل العلاقات بين البلدين.

خطـــة الدراســــــة:

إعتمادا على التكامل المنهجي المتبع في البحث، وبغرض التوصل إلى تحقيق أهدافها، قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول رئيسية، حيث كان الفصل الأول منها عبارة عن إطار نظري تمهيدي للدراسة، و قد تضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول أهم الأسس التي عملت على توجيه السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، من فكرية، إستراتيجية، سياسية، إقتصادية، ثقافية وإجتماعية والهدف هنا هو محاولة وضع قاعدة تمكننا من فهم التوجهات الجديدة لفرنسا إزاء الجزائر.

أما المبحث الثاني فيتناول أهم محددات هذه السياسة، من محددات داخلية وخارجية، أما المبحث الثالث فيتناول عملية صنع القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر.

و الفصل الثاني، الذي عنوناه الأزمة الجزائرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الفرنسية، و يضم ثلاث مباحث، تناول الأول منها الأوضاع المختلفة للأزمة الجزائرية بإعتبارها أهم عامل ومتغير وجه السياسة الفرنسية تجاه الجزائر خلال فترة الدراسة، والمبحث الثاني حاولنا التطرق فيه إلى التفاعل الفرنسي مع الأزمة الجزائرية، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الإحتواء الفرنسي لهذه الأزمة.

الفصل الثالث، والذي يضم مبحثين إثنين الأول يتضمن التحولات الدولية وإنعكاساتها على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، والمبحث الثاني حاولنا من خلاله تحليل ودراسة مدى تأثير المنافسة الأمريكية –الأوربية حول منطقة المغرب العربي و إنعكاساتها على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر.

و الفصل الرابع و الأخير ، يتضمن نظرتنا لمستقبل العلاقات الفرنسية-الجزائرية، و ذلك عبر تصور ثلاث مشاهد رئيسية لها شكلت المباحث الثلاثة لهذا الفصل، الأول :إستمرار واقع العلاقات الفرنسية-الجزائرية، الثاني: تقارب و توثيق هذه العلاقات، و المبحث الثالث تضمن سيناريو تباعد العلاقات بين البلدين.

مقدمــــة الفصـــــل:

إن الحديث عن البعد الجديد في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر ، يقودنا أولا وقبل كل شيء إلى البحث عن القاعدة التي على أساسها بنيت هده السياسة والتي تمكننا بدورها من فهم وتقصي التوجهات الجديدة لها . وهذا ما يتناوله الفصل الأول من بحثنا ، حيث نقوم بالبحث عن أهم الأسس التي إرتكزت عليها السياسة الفرنسية تجاه الجزائر ، والتي من خلالها تستلهم توجهاتها الجديدة إزاءها .

ثم سنحاول التعرف على أهم المحددات التي تعمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة في وضع الإطار العام الذي عبره تتبنى فرنسا سلوكيات معينة . كما يتناول هذا الجزء من البحث عملية صنع القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر وهي المرحلة الهامة ، حيث من خلالها تتوضح الميكانيزمات البنيوية الحقيقية التي تحدد التوجه الفرنسي إزاء الجزائر ، بتبيان أهداف هذه الأخيرة ، الهياكل التي تتم في إطارها وكذا القوى المؤثرة فيها والتي تسهم عبر قنوات مختلفة في عملية إتخاذ القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر .

وهذا ما دفعنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية :

أولا: أســــــس السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر .

ثانيا: مـــــحددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر .

ثالثا: عمليـــة صنع القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر .

المبحــث الأول: أسس السياسة الخارجية الفرنسيـــة الجديدة تجـــاه الجزائـــر.

قبل الحديث عن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، يجدر بنا أولا تحديد مفهوم السياسة الخارجية، والذي عبر قراءة فاحصة للتعريفات الواردة في الدراسات العلمية المختلفة يتبين لنا أنه لا يوجد إتفاق موحد في أدبيات السياسة الخارجية حول تعريف لها. فيقدم بعض الدارسين لهذا المجال تعريفات لا تحدد كل الأبعاد الممكنة لهذه العملية، فهي تقتصر على تعريف السياسة الخارجية بأحد أبعادها أو مكوناتها سواء على مستوى السلوك أو الأهداف، كما يعتبر بعضها شديد العمومية. بحيث لا يوضح طبيعة السياسة الخارجية ولا يميزها عن غيرها من السياسات .

لكن وبظهور موجة من الباحثين المختصين في بداية المنتصف الثاني من القرن العشرين، تم تقديم مجموعة من التعاريف التي تم إعتمادها في الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية فيما بعد. ولعل أهم هذه التعاريف ذلك الذي قدمه **James N.Rosenau** والذي عرف فيه السياسة الخارجية على أنها: " منهج للعلم يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا "[1].

كما عرفت السياسة الخارجية على أنها: " سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي ، و قد تكون هـــذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معنية "[2] .

ويمكننا تبني التعريف التالي بإعتباره أشمل هذه التعريفات وهو: " السياسة الخارجية هي عبارة عن وصف وتحديد مجموعة من الأهداف والأولويات وكذلك الإجراءات التي توجه سلوك الدول والحكومات وبقية الفواعل الدولية في علاقتها مع بعضها البعض "[3] .

والواقع إن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهـــرة السياســـة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، وسنحاول فهم وتقصي أبعاد هذه السياسة الخارجية الفرنسية عبر التطرق لمرتكزاتها المختلفة والتي على أساسها بنت فرنسا توجهاتها الجديدة إزاء الجزائر .

---

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (الطبعة الثانية، لقاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998). ص 1 .
- لمزيد من المعلومات حول تعريف روزناو للسياسة الخارجية أنظر:
- James N.ROSENAU, The study of foreign Policy,from World politics an introduction (NEW YORK:The Free Press,1976).pp.15-35.

[2] - ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (الطبعة الأولى، بيروت : دار الكتاب العربي، 1985). ص 157.

[3] - حسين بوقارة، محاضرات في السياسة الخارجية، سنة أولى ماجستير، جامعة قسنطينة، 2002 – 2003 . ص 2.

المطلـــب الأول: الأســـس الفكريـــة.

إختلف الباحثون حول أهمية العنصر الأيديولوجي في صياغة السياسة الخارجية، فالإتجاه الأول كان يرى بعدم تأثير الأيديولوجيا على السياسة الخارجية، حيث تأثر عدد من الكتاب جزئيا بالفكر الماركسي لإلغاء دور "البنى الفوقية" والأيديولوجيا منها في تفسير سلوك الدول. فنجد مـــاركس يقول: " إن الأخلاق والدين وما تبقى من الأيديولوجيا، كما أشكال الوعي الأخرى لا إستقلالية لها وهي لا تتطور فليس الوعي هو الذي يوجه الحياة بل على العكس، إن الحياة هي التي توجه الوعي "[1]. مؤكدا بذلك عدم فاعلية الأيديولوجيا كقوة دفع للمسلك الفردي أو الجماعي.

لكن أصبح هذا الأمر مرفوضا حتى من قبل عدد من المحللين المتأثرين بالفكر ذاته والذين يمثلون الإتجاه الثانـــي، إذ نقتطف من دارســـة أحد المفكريـــن الماركسييـــن تأكيـــدا لهـــذا الرفض في قولـــه : " ...في الواقع، قد تتأثر العلاقات الدولية بقدر من التصورات غير العقلانية التي على الرغم من عدم صحتها، تصبح عطاء حقيقيا من الواقع، إن هذا عنصر يجب أخذه في الإعتبار في دراسة العلاقات الدولية، فمسلك الناس يرتبط لا بمصلحتهم الموضوعية بل بالفكرة التي كونوها عن هذه المصلحة "[2]. و بالتالي فهو يؤكد الدور المستقل الذي يمكن للأيديولوجيا أن تلعبه في صنع القرار السياسي[3] .

لكن، ومهما إختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض لتأثير هذه الأخيرة على السياسة الخارجية، إلا أنه يمكننا القول أن للأيديولوجيا دورا هاما و مؤثر في بناء و تسطير السياسة الخارجية، وذلك لأن:

- التصور الأيديولوجي يبقى واحدا من العناصر المؤثرة والمرآة العاكسة لأهداف السياسية الخارجية، حيث نجد الدول التي لها هذا التصور الفكري، تتميز سياستها الخارجية بالوضوح والدقة في الأهداف والمقاصد والإستمرارية، على عكس الدول التي لا تملكها، والتي تخضع سياستها الخارجية للإضطراب وعدم الاستمرارية[4].
- الأيديولوجيا تسهم بصورة أو بأخرى في تحديد نظرة واضعي هذه السياسات إلى العالم الخارجي كما تمدهم بالأداة التي يفسرون بها الواقع في نطاق تصوراتهم وبما يتفق ونماذج القيم السياسية أو الفكرية التي يدينون بها .
- التفسير العقائدي للأحداث يسمح بالتأكيد على أهمية بعض العوامل،والتقليل من أهمية البعض الآخر وتجريد عوامل أخرى من كل تأثير فعلي لها. وترتيبا على ذلك ،فإن الأيديولوجية هي التي تمد صانع القرار في السياسة الخارجية بالميل في إتجاه فكري معين، تماما كما أن التصورات هي التي تحدد كيفية تخيل العالم الخارجي الذي تمسه قراراته، فنجد **Henry Kissinger** يقول:" لا توجد أية أمة لا يمكنها أن تقوم بتحديد

---

[1] - غسان سلامة، الأيديولوجيا السياسة الخارجية: الإدارة الأمريكية الحالية، من كتاب السياسة الأمريكية والعرب (الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 991) . ص 319.

[2] - نفس المرجع . ص320 .

[3] - WERNER LEVI, The Relative irrelevance of moral norms in international politics,from international politics and foreign policy areader in reseqrch and theory(NEW YORK:The free press,1969).pp.191-198.

[4] - حسين بوقارة، محاضرات في السياسة الخارجية، مرجع سابق. ص 10.

إختياراتها بدون بوصلة أخلاقية (أيديولوجية) ترسم لها طريقا من خلال حقائق غامضة والتي تعطي معنى لمصالحها ".[1]

ويمكن التأكد من تأثير الأيديولوجية على السياسية الخارجية في العديد من الحالات، وخصوصا إذا تبين أن هناك إستمرارية في فحوى الخطاب والتصرفات السياسية على الرغم من تغير النظام والأغلبية الحاكمة على مدى فترة طويلة. فبإستقراء فاحص لجوهر السياسة الخارجية الفرنسية التي تمت ممارستها قبل وإبان الجمهورية الخامسة، يكشف عن وجود رغبة متأصلة لدى القيادات المتعاقبة تبتغي تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية والشمولية، بحيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود بل تصر على أن تعامل كقوة عالمية وكقطب فاعل في السياسة الدولية ومحرك فعال في الدبلوماسية العالمية. مرتكزة في ذلك على بعض المؤهلات الذاتية، فهي قوة إقتصادية لا يستهان بها، وعضو دائم في مجلس الأمن إلى جانب توافرها على قوة نووية ضارية .

فكيف يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية دون أن تتمثل نقطة البدء في بحث تلك المطابقة بين مصائر البلاد وإنقاذ الجنس البشري بصفة عامة، على النحو الذي آمن به الأجداد الفرنسيون في الفترة الممتدة من 1789-1793 [2].

فإذا كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت في 22 ماي 1790 إعلان " السلام في العالم "، فإن الجمعية التأسيسية **la Convention** قد طالبت من ناحيتها في مرسومها الصادر في 19 نوفمبر 1792 بـــ: " الإخاء ونجدة كل الشعوب التي ترغب في إستعادة حريتها وإلزام السلطة التنفيذية بإصدار الأوامر الضرورية إلى الجنرالات لتقديم العون إلى تلك الشعوب ... ". وهكذا إستقرت وسادت منذ الثورة الفرنسية التي صهرت فرنسا المعاصرة، فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وإنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم [3].

وقد عملت التقاليد الجمهورية بأمانة بهذا الإلهام المزدوج، إذ تستخدم فكرة التماثل مع الحضارة كحجة للتوسع، وقد أشار "لامارتين" "**Lamartine**" وزير الخارجية عام 1848 إلى "ضمير فرنسا " المتمثل في "مهمتها التحريرية والحضارية في هذا القرن ". كما ورد في "يوميات الحرب **Mémoires de guerre** " لـــ : ديجول "**De Gaulle** " أن فرنسا وكأنها: " أميرة الأساطير أو السيدة العذراء في اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة والتي خصتها الأقدار بمهمة إستثنائية "، قبل أن يؤكد في الحال على إقتناعه بأن: " فرنسا لا تكون كذلك حقا إلا حين تكون في الصف الأول" [4]. وفي الخطاب الذي ألقاه في 31 ديسمبر 1967 صرح "**De Gaulle** " قائلا:"إن عملنا ينصب على تحقيق أهداف تستجيب– لأنها فرنسية–إلى مصالح البشر".ونجد:" فاليري جيسكار ديستان" " **Valery Jiscard Desteing**" يكتب من نفس المنطلق مؤكدا على أن فرنسا : " لن

---

[1] - Phillipe Moreau DEFARGES, la politique internationale(paris : Editions Hachette, 1990). p 131 .

[2] - أنظر: - Jean Jack CHEVALLIER et R.David et autres, Encyclopédie politique de la France et du Monde, (paris: Editions de L' Encyclopédie de L'empire Français, Tome second) .pp 09-10 .

[3] - مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة(الطبعة الأولى، القاهرة: دار المستقبل العربي،1986). ص290.

[4] - نفس المرجع. ص 290 .

تتفوقع على نفسها لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة ". أما "فرنسوا ميتران " " **François Mitterrand** " فقد أعلن من ناحيته وفي نفس يوم تنصيبه في قصر الإليزيه في 12 ماي 1981 أن:" من شيمة الأمم الكبرى أن تكون لها أحلامها العريضة، وفي عالم اليوم فما هو الطموح الذي تستطيع بلادنا أن تقدمه إلى العالم أشرف وأجمل من حرصها على تحقيق التحالف بين الإشتراكية والحرية ؟ "[1]. وقد أعلن "بيير موروا " " **Pierre Mourois** " رئيس الوزراء وعلى نحو أكثر حذرا في الخطاب الرسمي الذي حدد فيه السياسة العامة لحكومته أمام الجمعية الوطنية يوم 08 جويلية 1981 أنه:" من خلال كل هذه الأعمال، سوف تتمكن فرنسا من إستعادة صلتها بالتاريخ الذي أسبغ عليها إلى حد كبير سمعتها الدولية، ولا يمكن تصور إزدهار فرنسا في العالم بمعزل عن ثقافتها وعن ماضيها. ففرنسا في الخارج هي فرنسا ثورة 1789هي فرنسا الجريئة. وتستطيع فرنسا في عالم اليوم أيضا أن تعطي مثلا يحتذى به وأن تقدم عملا خلاقا. ونحن نريد أن تحمل بلادنا،من خلال العودة إلى تقاليدها،عاليا وبعيدا قيم حقوق الإنسان والإخاء وتفهم ثقافة الشعوب الأخرى". ولكنه يعود فيضيق من نطاق هذا البرنامج الطموح على نحو له مغزاه حين يضيف قائلا: " وسوف نولي إهتماما كبيرا إلى عملية تطوير التبادل الثقافي في إطار الدول الناطقة بالفرنسية على نحو خاص، وسوف نطور في كل مكان وكلما كان ذلك ممكنا، أواصر اللغة والثقافة الناقلتين لتلك الحضارة التي نرتبط بها إرتباطا عميقا" [2].

وفي نفس المضمون صرح "جاك شيراك" **"Jacques René Chirac** ": " إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة في العالم بأسره ... وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان شمال إفريقيا والتي تقع مباشرة وبالموازرة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد " [3].

وهكذا فمن الملفت للنظر هنا إستمرار مضمون الخطاب، على الرغم من تنوع الرجال وإختلاف النظم والأغلبية الحاكمة، وهو خطاب فحواه أن فرنسا تعتبر نفسها مفوضة في إنجاز مهمة تعتقد أنها من أجل صالح البشرية كلها ألا وهي: مهمة نشر مشروعها الإجتماعي الخاص" **Son propre modèle de société** " في العالم كله[4]. ومن صلب هذا الوحي مباشرة مارست الثورة الفرنسية حروبها التحريرية لإزاحة الطغاة عن عروشهم، كما مارست ما أسمته: فتوحاتها الإستعمارية إستنادا إلى هذه "المهمة الحضارية "، وهو نفس المبدأ الذي بررت به فرنسا سياستها الإستعمارية في الجزائر خلال فترة سابقة. وهو الشيء الذي عبر عنه الجنرال" **De Gaulle**" بإعتبار الجزائر بالنسبة لفرنسا:"من الإنجازات الحضارية الباهرة التي نؤمن أنها نجحت

---

[1] - نفس المرجع. ص 290 .

[2] - نفس المرجع. ص 291

[3] - في حوار مع جاك شيراك في حصة وجوه عالمية، قناة العربية، يوم الأحد 29 فيفري 2004 على الساعة 20:30 H .

- لمزيد من المعلومات حول التوجهات الفكرية لجاك شيراك أنظر: - جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة أنطوان أ. الهاشم و أحمد عويدات،(الطبعة الأولى، بيروت: منشورات عويدات ، 1996) .ص ص 91-98 .

[4] - Bernard KESSEDJIAN, La politique étrangère de la France, Conférences Diplomatiques (Volume 1 , octobre – Décembre , 1993) .p76 .

في القيام بها "[1].وذلك في إطار أفكارهافي الدفاع عن " رسالتها الثقافية التمدينية " في العالم والتي كثيرا ما بررت بها حركتها الإستعمارية فيما وراء البحار.

وفي عالم اليوم أيضا، فإن ترجمة الشعور بوجود مهمة يتعين إنجازها عادة ما يتم من خلال الرغبة، على الأقل في تحقيق "وجود ثقافي" وإقامة صلات خاصة مع المستعمرات السابقة عامة والجزائر كحالة خاصة، وهنا يقول "بيير موروا" في نفس الخطاب الذي سبق ذكره:" نحن لنا تراث علينا أن نحافظ عليه وأن نختار منه أفضل ما فيه ونسهب في تضخيمه، ولأن فرنسا تحترم نفسها،فسوف توفي بكل ما تعهدت به ولن تخيب أمل كل اللذين توقعوا منها أن تصبح حليفا مخلصا، وأعني هنا على سبيل الخصوص كل الدول الأفريقية التي أسهمت أحداث التاريخ في أن ترتبط معها بروابط وثيقة " [2].

نستخلص مما سبق أن هذا التصور ظل يشكل الخط المهيمن والمحدد لسلوك فرنسا الخارجي تجاه الجزائر، حتى يومنا هذا، أي من منطلق يعتبرها ضمن منطقة النفوذ الفرنسية والتي يتوجب عليها وبكل الطرق وعبر كل الوسائل الحفاظ عليها. وأولى هذه الوسائل هو ما أسمته بالوجود الثقافي والأيديولوجي عبر إرساء وترسيخ أفكارها و نسقها العقيدي داخل المجتمع الجزائري .

<u>المطلـــب الثانـــي: الأســـس الإستراتيجيـــة والسياسيـــة.</u>

1- ***<u>الأســـس الإستراتيجيـــة</u>*** :

مدفوعة بالطموح والرغبة في الوصول إلى مقاليد قوة عالمية وقطب فاعل في العلاقات الدولية من جهة وحفاظا على أمن وسلامة إقليمها من جهة ثانية، قامت فرنسا بوضع "إستراتيجية أساسية " تكفل لها تحقيق أهدافها، مستغلة في ذلك كل ظروفها ومواردها المادية والمعنوية [3]. وفي مقدمتها موقعها الجغرافي والذي بالنظر إليه يتبين –حسب إستراتيجيتها– أن هناك سبيلا لمهاجمتها من الجنوب عن طريق حوض المتوسط وشمال إفريقيا بالأخص –أين توجد الجزائر التي تتمتع بموقع إستراتيجي مهم أضفى عليه أسطولها البحري القوي –قبل 1830- قوة وفعالية في حوض المتوسط بأكمله[4]– الأمر الذي جعل الغزاة يتهافتون بأطماعهم حولها،فسارعت فرنسا بإحتلالها متذرعة بأتفه الأسباب(حادثة المروحة) لتحقيق ذلك[5]،وبهذا تكون حسب رأيها قد أمنت ممرا هاما بين الدولتين بهدف الحفاظ على أمن أوربا من جهة، والوصول إلى الجزائر للعبور من خلالها إلى إفريقيا جنوب الصحراء والوطن العربي من جهة أخرى.

وإستمر هذا البعد الإستراتيجي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر حتى بعد أن نالت إستقلالها، معتبرة موقع الجزائر الجغرافي منطقة ذات عمق إستراتيجي هام بالنسبة لمسائل الدفاع عن الأمن

---

[1] - شارل ديجول، <u>مذكرات الأمل – التجديد 1958 – 1962</u>، ترجمة سموحي فوق العادة، (لبنان: منشورات عويدات ، 1971). ص 132.

[2] - مارسيل ميرل، <u>سوسيولوجيا العلاقات الدولية</u>، مرجع سابق. ص 291.

[3] - الإستراتيجية: Stratégie: هي علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لإستخدام الموارد(مختلف أشكال الثروة والقوة) لتحقيق الأهداف الكبرى .

- <u>موسوعة السياسة</u> (الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990). ص 170 .

[4] - سعود صالح،<u>السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة1962–1981</u>،رسالة ماجستير،كلية القانون والسياسة،جامعة بغداد،1984.ص12.

[5] - بوقنطار الحسان، <u>السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967</u>،(الطبعة الأولى، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) .ص ص 9-11 .

القومي لدول أوربا عموما، ولفرنسا على وجه الخصوص مما جعل هذه الأخيرة تهيئ ميناء **Toulon** بفضل موقعه الهام ليصبح الركيزة الأساسية والمرسى الأكبر للبحرية الفرنسية في حوض المتوسط [1]، ومما زاد من أهمية هذا الحوض في السياسة الفرنسية هو ذلك التوجه الأمريكي الذي يدخل البحر الأبيض المتوسط ضمن أهم ركائزه الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، خاصة بعد ضغط هذه الأخيرة على فرنسا وتشجيعها على إعطاء الإستقلال للبلدان المستعمرة ومن بينها الجزائر. مما يبرز ما للجزائر من أهمية إستراتيجية ومكانة مهمة في حوض المتوسط[2]. الأمر الذي جعل الفرنسيين متشبثين بالجزائر ودفع الجنرال "**De Gaulle**"أن يضع نصب عينيه مناهضة النموذج الأمريكي بكل أبعاده وبإدراج الخيار الفرنسي أو ما أسماه بـــ: "الخيار المتوسطي" في مواجهة "الخيار الأطلسي" والمرتبط ببناء أوربا والمعروف في القاموس الفرنسي بـــ:"أمن البحر الأبيض المتوسط"، والذي يندرج ضمن المشروع الأوروبي الديجولي بأن:" ضمان الإستقلال الفرنسي لن يأتي إلا عن طريق وحدة أوربا وأمنها، فلا أمن لأوربا إلا بضمان الأمن في البحر المتوسط" [3].

وقد لعبت إستراتيجية ديجول في الحفاظ على أمن المتوسط والسيطرة عليه، دورا هاما، بل قاعدة أساسية للسياسة الخارجية الفرنسية التي إستمرت عبر مسار مميز تبناه كل من وصل بعده إلى قصر الإيلزيه. حيث نجد "**Georges Pompidou**" ركز إنشغالاته على القضايا المتوسطية، وهذا ما عبر عنه وزيره الأول "**Chaban Delmas**" بقوله:"... لأن المتوسط بحر بشاطىء فرنسا، ولنا كثير من المصالح هناك، وهو واجهة بالنسبة لنا،حيث لنا علاقات طيبة و واسعة مع أغلب الدول المشاطئة، ولنا تقليديا حضور في جزئيه الشرقي والغربي، وأخيرا هناك إفريقيا الشمالية التي ترتبط بنا بروابط وثيقة وتشترك فيه معنا في مصالح كثيرة..."[4]. ونلمس من هذا الخطاب أن فرنسا عملت من خلال إستراتيجيتها تجاه الجزائر لإبقائها تحت سيطرتها في ظل مجال نفوذها بطرق شتى وبكل الوسائل، أي من إستعمار مباشر تقليدي، إلى فرض هيمنتها عليها بطريقة غير مباشرة، لأنها رأت في الجزائر منطقة ذات عمق إستراتيجي هام بالنسبة للمسائل الأوروبية عامة والفرنسية على وجه أخص، حيث وجدت في أراضيها الصحراوية الشاسعة والخالية من العمران أو ما اسماه الجنرال ديجول: " بحر الرمال الشاسع "[5]،حقولا لإجراء تجاربها الذرية الخاصة ببرنامج الدول الفرنسية لبناء قوتها النووية المستقلة عن العملاق الأمريكي، حيث قامت بأولى تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية "رقان" في ربيع 1960[6]. وزيادة على ما تحتويه هذه الصحراء من ثروات تتمثل في الغاز والبترول، مما أعطى للجزائر أهمية جيو إستراتيجية في إفريقيا بإعتبارها بابا مفتوحا نحو إفريقيا السوداء و ممرا آمنا لها من ناحية العمق الإستراتيجي والإستقرار في البحر الأبيض المتوسط والذي عبره تحاول فرنسا التوسع في

[1] - André NOUSCKI, la France et le monde arabe de puis 1962: Mythes et réalités d'une ambition (Paris: librairie Vuibert 1994) . p 35 .
[2] - Ibid. p 35 .
[3] - بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، مرجع سابق. ص 40 .
[4] - نفس المرجع . ص 53 .
[5] - سعود صالح، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 981 ، مرجع سابق. ص 13 .
[6]- Andre NOUSCKI, la France et le monde arabe de puis 1962 : Mythes et réalités d'une ambition, op. cit . p 36 .

سياستها لتحقيق طموحها العالمي، وهذا ما يدفعها لإعطاء الجزائر القسط الأكبر من الأهمية في تعاملاتها معها وتتابع بإستمرار وبدون إنقطاع كل ما تشهده هذه الأخيرة من تحولات .

2-*الأســـس السياسيـــــة :*

تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر "ظاهرة مميزة"، تتمثل فيما أطلق عليه واقع جزائري– فرنسي مشترك، جعلها تتصف بالطابع الخاص وغير العادي. فهي ليست وليدة الإستقلال بل تعود إلى " فرانسوا الأول" " **François I** " الذي حدد بطريقة فاصلة سياسة فرنسا تجاه الجزائر عند تحالفه مع سلطان تركيا ، وفي عهد " لويس التاسع عشر " " **Louis xix**" عند ما تم إتفاق بين البلدين ينص على تحديد الإمتيازات[1] منذ ذلك التاريخ، السياسة الفرنسية تتطلع إلى إحتلال الجزائر، التي أرسلت إلى قنصلها هناك وأمرته أن يغتنم أية فرصة سانحة لإساءة العلاقات مع حكومة الداي، فتم إحتلالها في 05 جويلية 1830 مدفوعة بفكرة إتخاذ الجزائر مستعمرة إستيطانية وقد مرت سياسة فرنسا تجاه الجزائر بخمسة مراحل أو نظم مختلفة حتى ما بعد الإستقلال والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ- سياسة الإحتـــلال المحـــدود :1830-1871: ومن أهدافها تقسيم الجزائر إلى مقاطعات ومن ثم التخلص من المقاومة الواحدة بعد الأخرى وقد وافقت عليه الحكومة سنة 1837 [2].

ب- سياسة الإحتـــلال الشامـــل :1871-1954 :وفي هذه المرحلة ألحقت الجزائر بوزارة الحربية الفرنسية واستمرت تحت حكم قوات جيش الإحتلال، حتى صدر مرسوم: 09 مارس 1871 والذي قضى بتعيين حاكم مدني عام، تحت أمرة وزير الداخلية الفرنسية. ثم عملت فرنسا على دفع المواطنين من منطقة التل صوب الجنوب، وبهذا الأسلوب استطاعت غزو الجنوب أي الصحراء، التي تمكنت من إحتلالها سنة 1954، وبذلك تم تطبيق سياسة الإحتلال الشامل .

ج- **سياسة الإدمـــاج:** بإسم هذه السياسة أراد الإستعمار أن يحول الجزائر من أرض عربية إلى أرض فرنسية وذلك عن طريق: بناء إدارة حازمة، كبت كافة حريات الشعب الجزائري، تحطيم معنويات الشعب وتفتيت وحدته وإقناعه بأنه ليس شعبا متميزا .

د- سياسة الإشتـــراك 1900-1962:منذ صدور قانون 19ديسمبر1900،والذي بموجبه إعترفت فرنسا بأن للجزائر شخصيتها المميزة التي تقوم على أساس موقعها الجغرافي وتكوينها البشري وتطورها الإقتصادي التي تميزها عن فرنسا و تنفي أنها مجرد إمتداد لها[3]،وتكون بذلك قد جعلت المستوطنين السادة الحقيقيين لمصيرهم ولمصير الجزائريين لدرجة أنهم كونوا حزبا أطلقوا عليه إسم:"حزب الإستعمار الفرنسي" "**Le parti Colonial français**"،هدف لجعل الجزائر فرنسية حقا. لكن ومع تنامي كثافة الحركات الوطنية المطالبة بالإنفصال والإستقلال،وعن طريق خطاب ألقاه الجنرال "**De Gaulle**" من قسنطينة سنة 1943،أعلن من خلاله منح المواطنة والإنتماء الفرنسي إلى العديد من عشرات الآلاف من الجزائريين،ووعد الأهالي

---

[1] - صالح سعود ،السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981، مرجع سابق . ص 7 .

[2] - نفس المرجع. ص 16 .

[3] - نفس المرجع. ص 21 .

المساواة في العمل والتوظيف العمومي مع الفرنسيين كما إتخذ إجراءات تسمح لهم بحق التصويت إنطلاقا من سنة 1947 والذي أسس بموجبه مجلس جزائري يهتم بذلك [1].

هـ- **سياســة التعــاون** : أعلن الجنرال ديجول في شهر ماي 1959 أن " الحرب لن تحقق أي شيء وان المصالحة هي الحل الوحيد ...إن جزائر الآباء قد ماتت " [2] .

و بهذا يكون الجنرال ديجول قد دخل في مرحلة جديدة ، وهي منح تقرير المصير للشعب الجزائري الذي وافق عليه الشعب الفرنسي بنسبة 75 % و تم إيقاف إطلاق النار في 19 مارس 1961 الذي توج بإتفاقيات " **Evian**" والتي بموجبها إستعادت الجزائر إستقلالها وحريتها ، أين قال " ديجول " " إن شعبنا يضطهد شعبا آخر لا يمكنه أن يكون حرا وأن فرنسا يجب أن تنشئ علاقات تعاون بدلا من العلاقات الإستعمارية مع البلدان التابعة لها ، ومن جهة أخرى فإن إستقلال فرنسا لا يمكنه أن يتعزز إلا عن طريق رعاياها القدامى والعكس بالعكس " [3].

وهكذا نجد أن هذه الإتفاقيات قد عملت على ضمان مصالح فرنسا في الجزائر عن طريق إقامة علاقات خاصة بين البلدين، وبهذا يكون "ديجول" قد نظم سبل تعاون بين البلدين وحصلت فرنسا على إمتيازات مهمة في الجزائر، متخذة بذلك مظهر تقديم المساعدات الإقتصادية والفنية لها، وخلق صورة جديدة لفرنسا داخل المجتمع الدولي [4].

فإبتداء من سنة 1962 أخذ التعاون حيزا أكبر فأكبر أهمية في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر ، الشيء الذي سجله المفكر الفرنسي " **Couve du Murville** ": " إن التعاون أصبح جزء ضمني لسياستنا الخارجية في حد ذاتها ، الذي يعطيها مكانة أكبر أهمية على غرار العديد من الدول" [5].

فالتعاون"**Coopération**" كمصطلح كان يخص بعض المجالات فقط، إمتد ليغطي مجمل العلاقات بين البلدين والذي في إطاره كان يتوجب على فرنسا أن تجد نوع من التوازن في سياستها تجاه الجزائر[6].

ومنه فقد يكون "ديجول" قد أرسى علاقات تعاون نموذجية مع الجزائر على غرار الدول المغاربية الأخرى ، وبالرغم من الإنتقادات التي إنصبت على هذا المشروع (الديجولي) [7]، وبصرف النظر عن بعض التعديلات التي شابت هذه الممارسة الخارجية الفرنسية نتيجة لبعض التغيرات الداخلية والدولية ، إلا أن الواقع أثبت بأن تحرك المسؤولين الفرنسيين تجاه الجزائر ظل ، يتسم بالخط الديجولي [8].حيث عمل "**G.Pompidou**"

---

[1] - Emile – Robert PERRIN ,les grands problèmes internationaux (Paris: Edition Masson, 1994). p 53 .

[2] - شارل ديجول ،مذكرات الأمل - التجديد : 1958 – 962 ، مرجع سابق. ص 122 .

[3] - سعود صالح ،السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 981 ، مرجع سابق. ص 24 .

[4] - إسماعيل صبري مقلد،الإستراتيجية والسياسة الدولية:مفاهيم والحقائق الأساسية،(الطبعة الثانية،بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية1985).ص533.

[5] - Andre NOUSCKI, la France et le monde arabe de puis 1962: Mythes et réalités d'une ambition, op. cit, p 74 .

[6] - Salah MOUHOUBI, la politique de Coopération Algéro-Française: Bilan et perspectives(paris: Coédition opu–publisud SA).p 17.

[7] - لمزيد من المعلومات عن الديجولية، إرجع إلى :
- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والساسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مرجع سابق. ص 531 .
- موسوعة تاريخ أوربالعام (الطبعة الأولى،بيروت-باريس:منشورات عويدات،1995).ص ص475-478.

[8] - بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة1962 -1981 ، مرجع سابق. ص 25 .

على إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر ببذل محاولات متعددة للحيلولة دون تردي العلاقات معها بسبب بعض الخلافات التي برزت حول بعض القضايا ولا سيما منها النفط .

وعلى الرغم من مناهضة " **valéry Giscard – Destaing** " في البداية الرأي أو التوجه الديجولي إلا أنه ، شكل إمتدادا متجددا للرئاسة السابقة محاولا تمكين فرنسا من إستراتيجية عالمية ، ولعب دور الوسيط بين الدولتين العظميين والدول السائرة في طريق النمو كما تجسد ذلك في عقد مؤتمر باريس في أفريل 1975 الذي شكل منطلقا لحوار الشمال و الجنوب [1].

وعند وصول اليسارالفرنسي إلى السلطة نتيجة فوز مرشحه "**François Mitterrand**" في إنتخابات : 10 ماي 1981 ، تساؤلات متعددة تم طرحها حول طبيعة السياسة الخارجية التي ستمارسها القيادة السياسة في تعاملها مع الجزائر . وذلك راجع للمعارضة الشديدة التي كان يقودها الإشتراكيون ضد الحكومات اليمينية السابقة ، متهمين إياها بالتضحية بالمبادىء الكبرى لحساب سياسات ماركنتيلية فجة .

لكن الواقع أثبت عكس ذلك، إذا أن الحزب الإشتراكي لم يبتعد عن السياسة الخارجية الديجولية ، فالإستمرارية واردة وإن كانت تندرج ضمن رؤية جديدة لواقع العلاقات الدولية ، والواقع الذي يجب أن تقوم به فرنسا من أجل إقرار نظام يستند إلى قيم الحرية والعمل والتضامن ، وقد شكلت الجزائر دائما إحدى الأوراق الفرنسية في السياسة الخارجية الفرنسية في هذه الفترة ، وإعتبروا التدهور الذي عرفته العلاقات بين البلدين في المرحلة السابقة ، إنما راجع لأسباب مرتبطة بعوامل ظرفية أكثر مما هي بنيوية.

إن تحسين العلاقات مع الجزائر هو تكريس لمنظور فرنسي يقضي بإحلال علاقات توافقية: شمال – جنوب محل علاقات تصارعية شرق – غرب ، وقد عبر عن هذا التصور بجلاء الرئيس الفرنسي خلال مؤتمر : "**Cancun**" المنعقد في المكسيك ، وقد نتج عن هذا التصور تكثيف الإتصالات وتعميق العلاقات بين الطرفين منذ وصول اليسار إلى السلطة .

ويكفي أن نشير هنا إلى الزيارة الرسمية التي قام بها: "ميتران" إلى الجزائر في نوفمبر1981 والتي إستهدفت تعزيز التعاون بينهما في جميع المجالات،وفي ظل شروط أفضل،كما تبلور ذلك في صفقة الغاز التي منحت الجزائر إمتيازات مهمة إلى حد إثارة عاصفة من النقد والجدل في الأوساط الفرنسية[2].

لكن بالنسبة لفرنسا لم يكن هذا الإتفاق تجاريا فقط، بل إعتبرته إتفاق أساسي للتنمية المشتركة وهــو يندرج ضمن العلاقات التي ينبغي أن تسود بين الشمال والجنوب، وهي نفس الإتفاقية التـــي أعيـــد إبرامهـــا سنة1988بعد أن أعيد إنتخاب "ميتران"[3]،ضمن برنامج عمل موسع مس العديد من المجالات، أين أريد من خلالها إرساء علاقات نموذجية بين فرنسا والجزائر تكون "رمزا لعلاقات جديدة بين الشمال والجنوب".

فحتى نهاية سنوات الثمانينيات، لم يكن هناك من خلاف بين الجزائر وفرنسا سوى حول بعض المصالح المشتركة في مختلف المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية...إلخ.ولكن سرعان ما عرفت هذه العلاقات

---

[1] - نفس المرجع. ص ص.63- 64 .

[2] - نفس المرجع. ص 87 .

[3]-Bertrand BENOIT,le syndrome Algérien:l'imaginaire de la politique algérienne de la France(Paris: Editions L'harmattan). p 28 .

هزات عديدة خلال العشرية التي تلتها مباشرة بسبب أحداث مختلفة طرأت على كلا البلدين كل على حده،وكذا بسبب بعض المواقف التي جمعت مصائر الشعبين في زاوية واحدة.

من خلال ما سبق، يمكن القول أنه على الرغم من الإختلافات التي ميزت السياسة الخارجية الفرنسية التي تم تبنيها خلال الحقبات الرئاسية المختلفة، إلا أنها لم تنفصل عن المنظور الديجولي لوضعية الجزائر بالنسبة لفرنسا والدور الذي ينبغي أن تقوم به كقوة لها "إستراتيجية عالمية" في مواجهة القوى العالمية الأخرى،مدفوعة بنزعة نحو المحافظة على هذا الرهان التي شكلت أهم هواجس القيادات الفرنسية في منظورها لعلاقات فرنسا مع الجزائر.غير أن هذا لا يمثل إلا مظهرا للسياسة الخارجية، فالحضور الفرنسي المتميز ضروري ليس من أجل إعتبارات سياسية أو جيو- إستراتيجية فقط.ولكن بالدرجة الأولى أساسي لضمان مصالح البلاد وتمكين المصلحة الإقتصادية الفرنسية من مواجهة المنافسة التي تعترضها.

المطلــب الثالــث: الأســس الإقتصاديـــة:

أ- ***الزراعـــة*** :

عمل الإستعمار الفرنسي على السيطرة على الأراضي الجزائرية، بإستغلالها وتحويل الإنتاج الزراعي من إنتاج لسد إحتياجات الشعب إلى إنتاج للسوق الفرنسي، وتحويل فلاحي الجزائر إلـى عمـال أجراء وتكوين طبقة إقطاعية شبه رأسمالية تملك الأرض و الثروة، وحتى تضمن تحقيق ذلك لجـأت إلـى تكوين طبقة من ملاك الأرض الأجانب لتصبح دعامة الإستعمار في حكم الجزائر، والسيطرة الإدارية والسياسية عليها، سياسة مبنية على أساس من التفرقة العنصرية:" سياسة فرق تسد "[1].

الأمر الذي أدى إرساء أسس تخلف الزراعة الجزائرية وتفقير الشعب الجزائري و إلى دفعه إلى الهجرة أولا من الأرياف إلى المدن ثم من المدن إلى بلدان أخرى في مقدمتها فرنسا وقد إستمر هذا الوضع المزري إلى ما بعد الإستقلال مكرسا تدهور وتقهقر الزراعة الجزائرية .

ب-***الصناعـــة*** :

عمد الإستعمار إلى عدم إقامة قاعدة صناعية في الجزائر سوى وضع بعض الورشات والمصانع الصغيرة التي كانت عبارة عن فروع صغيرة للمصنع الأم المتواجد بفرنسا ، وكان دورها القيام بتحويل بعض المواد الأولية ، حيث كانت المحاولة الوحيدة لإقامة صناعة في الستينيات مع تبني مخطط قسنطينة (1959-1964) الذي كان مخططا سياسيا أكثر منه إقتصاديا [2].

أما فيما يخص إستغلال المناجم فكانت جد متطورة، حيث عملت ضمن منطق إستخراج المواد الأولية وإرسالها إلى فرنسا لخدمة صناعتها.وقد إستثمرت الشركات البترولية الفرنسية668 مليار فرنك بين

---

[1] - سعود صالح، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981، مرجع سابق. ص 5 .

[2] - وهو مخطط يعد ضمن إستراتيجية سياسية إستعمارية تهدف على إرساء قواعد إقتصادية مبنية على تراكم رأس المال ورفع مستوى التشغيل لدى الجزائريين بغية الإستقرار الإجتماعي.

- سعود صالح، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 –1981، مرجع سابق. ص 30 .

سنتي1953و1957،ولكن كان العائد الصافي من تصدير البترول يعيد لرأس المال الفرنسي ما أنفقته بأضعاف لتمويل التجهيزات لقطاع البترول، وهذا حسب ما قام بإحصائه "سمير أمين" لمدة 3 سنوات فقط[1].

وبعد حصول الجزائر على إستقلالها، لم تجد هذه الأخيرة قاعدة صناعية تبني على أساسها إقتصادها، وما قد زاد الطين بلة ، هو نقص الإطارات المختصة (إن لم نقل انعدامها) لتسيير وتوجيه إقتصاد البلاد فرغبة الجزائر في نهج سياسة تصنيعية مكثفة وسريعة، دفعت بها في بعض الأحيان إلى التخلي عن معرفة مدى ملائمة كثير من التكنولوجيات المستوردة مع الواقع الجزائري، أو مدى إمكانية تعويضها بتكنولوجيا محلية، وتوسيع صيغة "عقود مفاتيح في اليد" "**Clés en Main**" وهو الأسلوب الذي يقتضي تسليم المسؤولية لشركة الهندسة في كل ما يتعلق بالدراسات وبالتموين والإنجاز على أساس الدراسات الأولية التي يقوم بها صاحب المشروع .

وإبتداء من سنة1974، ومع التدفقات المالية بفضل إرتفاع سعر النفط فقد لاحظت الجزائر أن الطريقة السالفة الذكر لم تساعد على ضمان إنتاجية وتنافسية الأدوات التكنولوجية المنقولة، لهذا فقد فكرت في إعطاء الوحدات الصناعية العاملة فوق أراضيها إمكانية تولي الإنتاج والتسويق في مرحلة أولى وذلك ما يعرف بطريقة "المنتوج في اليد" " **Produit en Main**" غير أنه تبين بأن هذه الصيغة لم تخل بدورها من عيوب ، وبخاصة فيما يتعلق بتكاليفها وضعف إستفادة الصناعات الوطنية من تكنولوجياتها .

إلى جانب هاتين الطريقتين ، فقد تم تبني أسلوب :" الشركات المختلطة" " **Sociétés Mixte** " وذلك من خلال تشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في بعض القطاعات العامة من خلال الحصول على بعض الإمتيازات كالطاقة وترويج تكنولوجيتها . التي راهنت عليها الجزائر للخروج من التخلف ، غير أنها إندمجت بشكل معمق في النظام الرأسمالي دون أن يؤدي ذلك إلى تحكم في التكنولوجيا ، و هذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على عمق التخلف والتقهقر الذي خلفه الإستعمار الفرنسي في الجزائر ، والذي بالرغم من محاولات عديدة للخروج منه ، إلا أنها مازالت إلى اليوم تصارع مأزقا تجذر عبر مختلف السياسات التي إنتهجتها فرنسا تجاه الجزائر .

جـــ - العلاقـــات الماليـــة والمبـــادلات التجاريـــة:

1- العلاقـــة الماليـــة:

قامت فرنسا بتقديم إعانات مالية إلى الجزائر في إطار عام لإتفاقيات Evian ثم إتفاقية 1965 في شكل قروض ومساعدات ضمن ما أسمته سياسة تعاونية لتنمية الدول الفقيرة ، وكان الهدف الأول والأخير منها هو المحافظة على مجال نفوذها التاريخي ضمن : " منطقة الفرنك " " **La zone Franc** " إلا أنها شهدت تضاؤلا حتى سنوات السبعينيات ، حين قامت الجزائر بالتأميمات ، ودخلت العلاقات بين البلدين المرحلة المعقدة والجدول التالي يوضح ذلك التأثر بوضوح .

[1] - Salah MOUHOUBI, la politique de Coopération Algéro- Française : Bilan et perspectives , op. cit, p 26 .

الجدول رقم 01: المساعـــدة الفرنسيـــة للإستثمـــارات فـــي الجزائـــر(بــــ: مليون فرنك).

	1961	1962	1962	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
إعانات نهائية	1386	1326	657	598	415	262	230	227	139	140
مساعدات خام	651	713	176	131	24	6	11	36	147	108
المجموع	2037	2039	833	729	439	268	241	263	286	248

المصدر: **Salah MOUHOUBI,la politique de Coopération Algéro-Française:Bilan et perspectives,op.cit,p86.**

يلاحظ أن الإعلانات تتضاءل فيما تتزايد القروض لكل سنة، بسبب سياسة التأميمات التي إتبعتها الجزائر وقد إستمر هذا التناقص حتى السنوات التي تلتها، حيث في سنة1975 كانت المساعدات تقدر بـــ: 148م ف أما في سنة1980أصبحت تقدر بـــ: 108 م ف[1].لكن ورغم تناقص هذه المساعدات، إلا أنها لم تصل إلى حد الإنقطاع، خاصة خلال عشرية الثمانينيات، أين إشتدت الأزمة الإقتصادية الجزائرية، وأصبحت هذه المساعدات المالية أكثر ضرورة من الوقت الماضي حيث في كل زيارة لرؤساء الجزائر إلى فرنسا أو الفرنسيين إلى الجزائر يكون مرفوقا بدفعة من الخزينة الفرنسية، فمنذ زيارة الرئيس "الشاذلي بن جديد" ثم "محمد بوضياف"، "أحمد غزالي"،"بلعيد عبد السلام"، قدرت المبالغ المدفوعة للخزينة الجزائرية سنة1993 بـــ: 8 مليار فرنك فرنسي[2]،وهكذا تكون فرنسا قد أرست قواعد إقتصادية/مالية متينة مع الجزائر ضمانا لمصالحها الحيوية في المنطقة حتى ولو إختلف في شكلها من فترة لأخرى.

2- *المبـــادلات التجاريــــــة* :

عملت الجزائر على تحرير تجارتها الخارجية التي إحتفظت بخاصية الماضي الإستعماري ، حيث كانت فرنسا بين سنوات 1962 و 1969 تستورد من الجزائر مواد زراعية ومراد منجمية ، وتصدر لها مواد مصنعة كالأقمشة ، مواد كيميائية – صيدلانية ، أجهزة وآلات للنقل ، تجهيزات إليكترونية ... في حين كانت الجزائر تستورد من فرنسا كميات تتزايد شيئا فشيئا لمواد موجهة لتغذية السكان ، الأمر الذي يقتطع كل سنة جزء هام من أرباحها البترولية ، والجدول التالي يوضح ذلك .

[1] - Andre NOUSCKI, la France et le monde arabe de puis 1962: Mythes et réalités d'une ambition, op . cit , p 83 .
[2] - Ibid . p 158.

الجدول رقم 02 : **تطور المبادلات الفرنسية – الجزائرية (بـــ ملايين الفرنك) .**

السنوات	الصادرات الفرنسية	الواردات الفرنسية	الناتج الفرنسي	مجمل التغطية
1970	3214	3539	-415	%89
1972	2383	1702	+681	%140
1974	6178	4806	+1372	%129
1976	7034	3315	+3719	%212
1978	6913	3204	+3709	%215.8
1980	11098	7265	+3833	%153

المصدر:
SALAH MOUHOUBI, la politique de Coopération Algéro-Française:Bilan et perspectives,op.cit,p200.

يبين هذا الجدول: أنه من خلال مدة عشر سنوات تضاعف الإستيراد الفرنسي من الجزائر وكذا التصدير لها إزداد ثلاثة مرات، فهذا يدل بالرغم من الإضطراب الذي تميزت به هذه الفترة إلا أن نمو المبادلات إستمر، مما يعبر عن الإختراق الفرنسي العميق للسوق الجزائرية .

المطلـــب الرابـــع: الأســـس الثقافيـــة والإجتماعيـــة :

أ - الثقافـــــــة :

قال **Aime Césaire** : " عمل الإستعمار على تراجع الحضارة عوضا أن يدفعها للتقدم " [1].

كما في الزراعة والصناعة، لم يولي الإستعمار إهتماما بتكوين الجزائريين من أجل دفعهم للمساهمة في كل النشاطات: الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية، التي تخص بلدهم، بل على العكس من ذلك،عمل على إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مجالات الحياة حتى يصبح المجتمع الجزائري فرنسي اللسان والثقافة وينقطع عن تاريخه وتراثه ويفقد بذلك مقومات شخصيته القومية تدريجيا ويذوب في بوتقة الأمة الفرنسية ولتطبيق ذلك، لجأت فرنسا إلى غلق المدارس القرآنية وفتحت بدلها مدارس تابعة لها، كما عملت على ضرب الإسلام لكونه عاملا محافظا على اللغة وتقاليد الحياة وتكوين نخبة من الجزائريين ليساعدوها في ذلك، ولقد جاءت إتفاقيات "Evian" مؤكدة لهذه التبعية الثقافية، غير أن سياسة الجزائر في تحقيق التعريب أدت إلى تناقص عدد المساعدين
الفرنسيين في الجزائر وهذا ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] - Salah MOUHOUBI, la politique de coopération Algéro–Française : Bilan et perspectives , op. cit . p 27 .

الجدول رقم 03 : عــــدد المــدرسيــن الفــرنسيين بالجــزائـــــر.

السنوات	1966	1971	1972	1973	1974	1978	1979	1980	1981
عدد المدرسين	812	500	632	716	385	2416	2968	2059	297

المصدر:
SALAH MOUHOUBI, la politique de Coopération Algéro-Française:Bilan et perspectives,op.cit,p255.

فبالنسبة للمسؤولين الجزائريين هذه المدرسة لم تكن أبدا في خدمة الشعب الجزائري العربي المسلم ولكن في خدمة مصالح الإستعمار كما هو معروف وهذا ما ندد به الرئيس "هواري بومدين" سنة 1970 [1] وتوجهت الجزائر في هذه الفترة إلى الإستعانة بالدول العربية للقيام بهذه المهمة ، لكن في الحقيقة لم يكن كافيا للنهوض بالثقافة الجزائرية التي عمل الإستعمارعلى طمسها أكثر من قرن [2]،حيث نجد أن جل الإتفاقيات التي عقدت بين فرنسا والجزائر في المجال الثقافي ، تميزت بفقدان عنصري : التكافؤ والتبادل . ففي حين ظلت اللغة الفرنسية حاضرة في شكل مهيمن في الجزائر ، فإن تدريس اللغة العربية في فرنسا ظل مهمشا ومهملا إلا بعدما قامت به الدول العربية النفطية من ضغوط بعد حرب أكتوبر 1973 حيث كتب:" **Paul Balta**" يقول مستغربا :" ...إن الثقافة لا تنمو دون تبادل ، إلا أن الجانب الفرنسي لم يبذل سوى النزر القليل،من أجل تطوير الدراسات العربية، وبالتعريف بالعالم العربي الإسلامي،إذ يدرس قرابة 3/4 تلاميذ السلك الثاني،اللغة الإنجليزية وإن يختار الباقي اللغات الألمانية والإسبانية والإيطالية وإلى حد ما الروسية ، فهذا أمر مستساغ،لكن أن يختار فقط خمسمائة من تلاميذ فرنسا اللغة العربية ، فهذه مسألة مستهجنة في الوقت الذي نعرف أن جيراننا بدؤ منذ استقلالهم يشقون طريقهم نحو الازدهار والنمو ، وأنهم يمثلون الشريك التجاري الأول لفرنسا بعد ألمانيا ..." [3].

ومن جهة أخرى تحتضن الجامعات الفرنسية آلاف الطلبة الجزائريين الذين إرتبطت جذور هجرتهم بالهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا على الجزائر ، لم تقف هذه الهجرة الطلابية مع الإستقلال ، بل على العكس من ذلك ، تصاعدت تدريجيا بسبب إرتفاع عدد حملة شهادة البكالوريا وإفتقار الجزائر كدولة مستقلة حديثا لبنية تعليمية تستوعبهم الشيء الذي حتم لجوء الكثير منهم إلى فرنسا ، وفي إطار التعاون والمساعدة الثقافية الفرنسية قامت هذه الأخيرة بمنح الطلبة منح وقدمت قروض للجزائر في إطار تكوين هذه الفئة من الطلبة وذلك حسب الجدول التالي :

[1]- Andre NOUSSCHI , la France et le monde Arabe depuis 1998 : Mythes et réalités d'une ambition , op. cit , p . 77 .
[2] - Slimane CHIKH,l'Algérie Face a la Francophonie, Revue des Relations internationales (N°9,1988).PP.13–18.
[3] - بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 ، مرجع سابق . ص 95.

الجدول رقم 04:المساعــدات الفرنسيــــة للجزائــر لتكويــن الطلبــة (بــ: مليون دولار أمريكي).

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
المساعدات	31.9	37.1	40.8	39.7	39	41.3	42.4

المصدر:
ANDRE Nouschi , la France et le monde Arabe depuis 1998 : Mythes et réalités d'une ambition , op. cit , p 78 .

لكن ومنذ سنوات الثمانينيات وبعد أن أصبح للدولة الجزائرية مدارس وجامعات كفيلة بإستيعاب الجزء الكبير من هؤلاء الطلبة، قلت هذه النسب للهجرة الطلابية، ما عدى في بعض التخصصات التي لم تكن تتوفر عليها هذه الأخيرة.

وفي الواقع إن الإختراق الثقافي لم يعد مقتصرا على الأشكال التقليدية والمباشرة كالبعثات ، بل إن الثورة التكنولوجية ، خصوصا في مجال الإتصالات **Communications** ، جعلت القطاع السمعي البصري **Audio-visuel** من أخطر الأسلحة لممارسة الإشعاع الثقافي والأيديولوجي ، وفي هذا الصدد يلاحظ أن أغلب التقارير الرسمية المتعلقة بالمشروع الثقافي الخارجي الفرنسي ركزت على هذا الجانب ، ودعت إلى تطوير وسائل الإتصال في أفق خلق مجال سمعي بصري متوسطي **Espace Audio-visuel Miditerranien** ، وفي هذا الإطار نلمس نفس التوجه في الإتفاق الذي أبرم مع التلفزيون الجزائري سنة 1982 الهادف إلى مضاعفة البرامج الفرنسية المقدمة ، وإمداده بالتجهيزات الأساسية فيما يخص الإتصال، هذه الوسائل التي تمس شرائح واسعة من السكان وتروج من خلال إنتاجها نظاما قيميا
ومجتمعيا ، لا يساهم إلا في تعميق إنسلاخ واغتراب الإنسان الجزائري [1].

والواقع أن التعاون في المجال الثقافي أمر شائك، فإذا كان هذا المفهوم يعني التبادل و التلاقح بين حضارتين أو بيئتين مختلفتين، فإنه يمكن القول أن التعاون الفرنسي الجزائري، لا يعدو أن يكون مجرد مساعدات تقدمها فرنسا للجزائر من أجل ضمان حضورها وتأييد إشعاعها وتخليد سيطرتها الثقافية .

ب - ***الإجتماعيــة (الهجــرة)*** :

لعل أهم صلة تربط بين فرنسا والجزائر في مجال العلاقات الإجتماعية هي الهجرة، إذ تعتبر أهم مظهر من مظاهرها،والتي تشغل إهتمام القادة في البلدين، كما تخص بجزء هام من أبحاث المختصين في ميدان العلوم الإجتماعية عامة والعلاقات الدولية على وجه أخص. حيث تعرف الهجرة على أنها:"الإنتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة"[2]، كما نجد "فرنسيس فوكوياما" يعرفها بأنها:" ... سيل مطرد من أناس من دولة فقيرة غير مستقرة يتدفق على الدول الغنية الآمنة .."[3]، وفهم هذه الظاهرة يكمن في أسباب نشوءها، فدراسة الهجرة الجزائرية لا يمكن أن تتم بدون التطرق ولو جزئيا للمضمون التاريخي لها.

[1] - نفس المرجع. ص 97 .
[2] - موسوعة السياسة، الجزء السابع، الطبعة الأولى(عمان:دارالفارس للنشر و التوزيع،)1994.ص.445.
[3] - فرنسيس فوكوياما،نهاية التاريخ و خاتم البشر،ترجمة حسين احمد أمين،(الطبعة الأولى،القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).ص43.

من المؤكد أن أسباب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا كان نتيجة مباشرة للإستعمار،فمن خلال مسلسل نزع الملكية وتفكيك المجتمعات التي يبسط نفوذه عليها،فقد ساهم –الإستعمار- في نزوح جيوش من السكان من البوادي والقرى نحو المدن،ثم بعد ذلك إلى فرنسا بحثا عن فرص العمل[1].وهذا ما يبرزه الجدول أسفله:

<u>الجدول رقم 05</u>:حركـــة الهجـــرة الجزائريـــة إلـــى فرنســـا .

السنوات	1912	1914	1920	1932	1933	1936
الجالية المهاجرة	5000	100000	120000	65000	56000	32000
السنوات	1946	1950	1962	1963	1974	1984
الجالية المهاجرة	200000	24230	25149	50543	820000	300000

<u>المصدر</u>: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، <u>وضع الجالية الجزائرية في الخارج</u>،المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: لجنة الجالية الجزائرية في الخارج، 28-29 أكتوبر 1997.ص14 .

إن إستمرار هجرة هذه اليد العاملة بعد فترة الإستقلال أدى إلى تقنينها من خلال عدة إتفاقيات أبرمت بين فرنسا من جهة والجزائر من جهة أخرى، كما يبينها الجدول التالي :

<u>الجدول رقم 06: إتفاقيـــات تنظيـــم الهجـــرة بيـــــن فرنســـا والجزائـــــر.</u>

السنــــــــــــــــــة	الاتفاقيـــــــــــــــــــــــــات
مارس 1962	إتفـــــاقيـــــــــــــــــــــــات "Evian"
1963	إتفـــاقيـــات حـــول ممارســـة المهـــن الحـــــرة
10 أفريل 1964	تحـــــدد عـــــدد العمـــــال المهـــاجـــريــــــن
1968	إتفـــــاق حــــول اليـــــد العـــــاملـــــــــــة
أكتوبر 1981	حــــول الضمـــــــان الإجتمــــــاعـــــــــي
1981	حــول تــدريــس اللغـــة والثقافـــة الأصيلـــة
1983	حــــول الخـــــدمـــــــة الـــــوطنيـــــــــــة
22 ديسمبر 1985	ملحـــق الإتفاقـــات 1968 حـــول اليـــد العاملـــة

<u>المصدر</u>: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، <u>وضع الجالية الجزائرية في الخارج</u>،المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: لجنة الجالية الجزائرية في الخارج،28-29 أكتوبر 1997. ص14.

ومن خلال هذه الإتفاقيات، وضعت الدولة المستقبلة (فرنسا) شروطا ومقاييس لليد العاملة المهاجرة التي لها مؤهلات خاصة (بدنيا، صحيا ومهنيا) حتى تستطيع أن تقدم أقصى ما يمكن من الخدمات للإقتصاد.

[1]- Sagah MOUHOUBI, <u>la politique de coopération Algéro – Française : Bilan et perspectives</u> , op. cit , p 232 .

ورغم هذه الشروط المجحفة، إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد ضوابط. فبمجرد وصول العامل الجزائري إلى دولة العمل، تتحول من قضية ثنائية أو تعاهدية إلى قضية داخلية تضبطها القوانين المحلية في كل ما يتعلق بالحياة اليومية للمهاجر، والذي يجد نفسه أمام عدة .

فقد أصبح العامل المهاجر الذي ساهم بشكل فعال في الإقلاع الإقتصادي يتحول تدريجيا إلى متهم مسؤول عن المشاكل والأزمات التي يتخبط فيها المجتمع ، وقد برزت تيارات عنصرية ، ولم تتردد عن التعبير عن مناهضتها وحقدها على الوجود العربي بصفة عامة والجزائري لما تمثله كجالية كبيرة بصفة خاصة في فرنسا ، داعية إلى طرد العمال المهاجرين ، حتى يعود الرخاء والأمن إلى البلاد ، وفي هذا الإطار ، فقد كرس حزب الجبهة الوطنية **Front – National** ، وهو حزب يميني متطرف بزعامة " **Jean Marie Le pen** " برنامجه على التنديد بالمهاجرين ، من خلال بعض المصادر المرجعية ذات الطبيعة التاريخية والأيديولوجية ، والمتمثلة في تمجيد المسيحية الكاثوليكية والإنكفاء على الذات . [1]

وفي إطار بعض الإجراءات التي إتخذتها الحكومة الفرنسية فيما يسمى بـــ: " سياسة الرجوع " وذلك عن طريق إما مساعدة مالية لكل من يريد الرجوع إلى بلاده أو عن طريق إعداد العامل مهنيا ليتم إدماجه في الحركة الإقتصادية عند عودته إلى بلاده ، كما أشار إلى ذلك الإتفاق الفرنسي – الجزائري سنة 1980 الذي أعطى الأولوية لمشاكل التعاون والتنسيق و التكوين المهني قصد إعادة إدماج العمال الجزائريين الراغبين في مغادرة فرنسا ، إلا أن الطريقتين أو الإجرائين لم تحققا نتائج إيجابية. كما قرر البرلمان الفرنسي تقنين الهجرة بتحديدها بمدة 10 سنوات للإقامة .

ففي سبتمبر 1986 ، وضعت فرنسا قانون " **Pasqua** " الذي من خلاله تهدف إلى " ضمان تحكم أفضل بالتدفق الهجرتي " و " ضمان إستقرار النظام والأمن للشعب " [2] . ورغم هذا إستمر التدفق الهجرتي للجزائريين إلى فرنسا مدفوعين بشتى الأسباب وتحت أي غطاء .

وبهذا ، تكون الجزائر قد ارتبطت بفرنسا بأشد وأقوى الروابط ، ألا وهي الروابط الاجتماعية المتمثلة خاصة في الهجرة وروابط ثقافية ، حيث تعد أخطر سلاح يمكن لبلد ما أن يسيطر به على آخر ، ولا يزال هذان العاملان يؤثران على كل تقارب أو تباعد بين الدولتين [3].

---

[1] - بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، مرجع سابق. ص 105 .

[2] - André NOUSKI, la France et le monde Arabe depuis 1998: Mythes et réalités d'une ambition, op. cit, p 170.

[3] - لمزيد من المعلومات أنظر :

-Abdelatif BENACHENHOU, l'émigration Maghrébine en Europe: Exploitation ou Coopération ?(Alger:société Nationale d'édition et de diffusion) .

المبحـــث الثانـــي: محددات السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائـــر.

يتمحور هذا المبحث حول معالجة مسألة المتغيرات[1] أو المحددات الموجهة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، وتشمل مجموعة العوامل والظروف التي قد تؤثر على سلوك فرنسا تجاه الجزائر، على أساس أن هذه المحددات أو البيئة تضع الإطار أو الحدود التي يتصرف في نطاقها صانعوا القرار .

والمقصود بالمحددات: " حركة الأفعال والمسببات المؤثرة في الموقف، والتي بتفاعلها تشكل ظرفه والذي يكسب صفات هذه المتغيرات بحسب قوة تأثير ومساهمة كل متغير فيه، والتي تكون مساهمتها إما بشكل تلقائي مستجيب للواقع الذي يمسه الموقف، إما بشكل إرادي متعمد صادر عن أطراف الموقف، أو التي لها مصلحة فيه ".[2] قد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجية للدولة في حالة عدم توفرها أو تمنح لها مجال و حرية للتصرف عند توفرها، وفي نفس الوقت فإن هذه المحددات هي التي تساهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة و وظيفتها في النظام الدولي[3].

ولقد أدى تشابك العلاقات الدولية في المجتمع الدولي المعاصر، إلى أهمية الإلمام بكل هذه المؤثرات والقنوات التي تسلكها، ليتمكن صانعوا القرارات من تحديد الحركة الممكن إتباعها، و من ثم اللجوء إلى جميع القوى والأدوات كل في نطاق خصائصها الوظيفية لخلق المساندة في عملية التحرك السياسي الخارجي للرد على الموقف والعمل بإمكانية إحتوائه. وذلك من خلال إستغلال عناصر الضعف ، وشل عناصر القوة إلى أقص حد ممكن للبيئة الخارجية النابع منها [4].

وهناك بعض التحليلات التي تحاول إيجاد حقيقة نظرية تصور عوامل قوة الدولة في المجال الدولي، فقد دأب الباحثون في علم العلاقات الدولية على حصر عوامل قوة الدولة في المجال الدولي، في قوائم تختلف في العدد والتسميات من باحث إلى آخر، و ذلك دون محاولة جدية لتصنيفها في ضوء معايير معينة لإقتراح صيغة نظرية ، حيث نجد أن : " **H.J.Morgenthau** " حصرها في قائمة تضم عوامل هي: الجغرافيا، المواد الطبيعية، المقدرة على الصناعة، الإستعداد الحربي، الخصائص القومية، المعنويات القومية ، المهارة الدبلوماسية [5]. وقد إتفق أغلب الباحثين الأنجلوساكسون معه في ذلك.

وقد إقترح الباحثان الفرنسيان " **P.Renauvin**" و " **J.B.Duraselle**" قائمة شبيهة، حيث يردان قوة الدولة إلى مجموعة عوامل يرونها عميقة الأثر في هذا المقام هي: العوامل الجغرافية، الأوضاع السكانية، القوى الإقتصادية، العوامل المالية، الشعور القومي، ثم يضيفان أيضا دور رجال الدولة في تشكيل سياستها الخارجية [6].

---

[1] - يستخدم مفهوم المتغيرات بسبب كون المؤثرات الداخلية والخارجية تتسم بالحركية وعدم الجمود، ويختلف تأثيرها في السياسة الخارجية من حيث النسب والأولوية من وقت لآخر .

[2] - سعود صالح، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981 ، مرجع سابق . ص 38 .

[3] - بوقارة حسين، السياسة الخارجية، مرجع سابق . ص 9 .

[4] - سعود صالح، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981 ، مرجع سابق .ص 39 .

[5] - محمد نصر مهنا، علم السياسة (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع،1997) . ص 471 .

[6] - نفس المرجع . ص 471 .

أما " بهجت قراني " " **Bahgat Korany** " فقد وضع ثلاثة معايير تسمح بتحديد موقع الفاعل في النظام الدولي : [1] .

1-**مستوى التطور السوسيو–إقتصادي**:هذا المعيار يستطيع أن يكون مترجم إلى معايير تقاس كمستوى الدخل القومي،المكانة في الإقتصاد الدولي،نسبة الأميين،عدد الأطباء بالنسبة لمليون ساكن ،...إلخ .

2- **القوة العسكرية** : مثل : مستوى التطور التكنولوجي ، نسبة الإنفاق العسكري العالمي ،...إلخ.

3- **معيار ذاتي أي مقدرة التأثير أو النفوذ** : وهي الصورة التي ترسمها الدولة لنفسها بفعل تأثير القيم ، أي تكون متشبعة بالإعتبار الإجتماعي ، الشرف ،...إلخ .

بالإضافة إلى هذه المعايير يمكننا إضافة معيار آخر جد مهم ، يسير حركة التفاعل على الساحة الدولية ، ألا وهو : الإستراتيجية ، فالفاعل تعود قوته في العلاقات الدولية أيضا لهذا المعيار ، كما يفسره البروفسور : **Gonidec** : " الإستراتيجية هي وجه من أوجه السياسة الخارجية ووسيلة لخدمتها ..." [2].

من خلال ما ذكرناه أنفا ، يتبين لنا أن أغلب المختصين قد إتفقوا حول مجموعة من العوامل التي يرون أنها تشكل محددات لقوة سياسة الدولة ضمن المجتمع الدولي ، وأهم هذه المحددات هي : المحدد الجغرافي ، المحدد البشري ، المحدد الإقتصادي و المحدد العسكري ، هذه العوامل يمكن تصنيفها ضمن إطار عام وهي المحددات الداخلية المادية أو البنيوية ، والتي تكملها المحددات الداخلية المعنوية والمحددات الخارجية ، لتشكل في مجملها إطارا لدراسة المؤثرات في الموقف الخارجي للدولة ، وهي نفسها محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر التي سنتطرق لها بالتفصيل في هذا المبحث .

المطـــلب الأول : المحـــددات الـــداخليـــــــــة :

وهي محددات تفرزها البيئة الداخلية ، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ، ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى. وتشمل في حد ذاتها نوعين من المحددات : محددات داخلية بنيوية (مادية) ومحددات داخلية معنوية ، وهما نوعان من المحددات يسهمان بطريقة مباشرة في تحديد السياسة الخارجية الفرنسية عموما وتجاه الجزائر على وجه أخص .

الفـــرع الأول : المحـــددات الداخليـــة البنيويـــــة (الماديـــة) :

وهي تلك المحددات المرتبطة بالتكوين البنيوي للدولة، وهي تشمل: المحدد الجغرافي، المحدد البشري، المحدد الإقتصادي، المحدد العسكري .

أولا : المحـــدد الجغـــرافــــــي :

في الحقيقة، إختلف منظروا العلاقات الدولية حول أهمية دور الجغرافيا في السياسة الخارجية للدولة، فانقسموا بآرائهم إلى إتجاهين، يرى الإتجاه الأول أن التطور التكنولوجي، الذي عرفه العالم في ميادين الأسلحة التكتيكية والإستراتيجية وتطور وسائل المواصلات والإتصال أدى إلى تآكل تأثير العوامل التقليدية

[1] - Salah MOUHOUBI, la politique de coopération Algéro – Française : Bilan et perspectives , op. cit , p75 .
[2] - Ibid .p . 76 .

في السياسات الداخلية والخارجية للدول المعاصرة، ومنها دور المتغير الجغرافي، وهذا المتغير المادي الذي كان الموجه الأساسي آنذاك لسياسات الدول تجاه بعضها البعض[1].

أما الإتجاه الثاني، فإنه يرى بأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية ، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا[2] ومن أقدمها –عهد الدولة القومية – حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز و طبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية [3] ، كما أنه لا يستطيع أحد أن ينكر أن المواصلات و الحرب الحديثة بالمدى الناري للأسلحة ، وتطور الإتصالات خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي ولكن تأثيره ما يزال قائما وخاصة في سياسات الدول الكبرى ، حيث يجزم الكثير من منظري الجغرافيا السياسية أن دور الحيز الجغرافي هو حاسم أو حتمي ،[4] وبالرغم من ضعفه يعد من العوامل المادية الدائمة المؤثرة في السياسة الخارجية ،والأكثر ثباتا في مقومات الأمة .

و منه نستطيع القول أنه، بالرغم من أن العامل الجغرافي تراجع دوره في السياسة الخارجية إلا أن أهميته لم تنته، حيث يرى علماء الجيوبوليتيكا أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية بل أن البعض منهم من أمثال : " ماكيندر " قد تطرف كثيرا في دعمه لهذا الرأي [5] .

وتؤثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر وغير مباشر فهي تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، وعلى مركزها الدولي ، كما أنها تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية ، إذ أنها تؤثر في نوعية و محتوى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية ، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة " الحتمية الجغرافية " إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدولة [6]. وسنحاول أن نوضح هذين الأثرين للعوامل الجغرافية على السياسة الخارجية بصفة عامة وعلى السياسة الخارجية الفرنسية بصفة أدق ، من خلال إستعراض العناصر الأساسية المكونة لتلك العوامل من جهة ، وتوضيح أهمية العنصر الجغرافي سياسيا وإستراتيجيا على السياسة الخارجية الفرنسية ودورها كمحدد لسلوكها تجاه الجزائر من جهة ثانية .

1- ***الموقـــع الجغرافـــــي*** :

يذهب الدبلوماسي الفرنسي « **JULES CAMBON** » إلى القول بأن :" متغير الموقع الجغرافي للدولة... يعتبر عامل رئيسي يتحكم في صناعة السياسة الخارجية... "[7].

---

1 - سعود صالح، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981 ، مرجع سابق . ص 41 .
2 - محمد نصر مهنا ، علم السياسة ، مرجع سابق . ص 523 .
3 - حسين بوقارة ،محاضرات في السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص 9 .
4 - مارسيل ميرل ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، مرجع سابق . ص 155.
5 - إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسة الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، مرجع سابق . ص 174 .
6 - محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق .ص 150 .
7-Harold and Margaret SPROUT,Environmental Factors in The Stady of International Politics , from International politics and foreign policy a reader in research and Theory ,op.cit , .p.41.

ويحدد باحثو الجغرافيا السياسية أشكال عديدة محددة لتأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية، وأهم هذه الأشكال، المواقع المطلة على البحار، فيعتبر إمتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة أحد مصادر قوتها، ذلك أن السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي، ولذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار تعاني مشكلات إقتصادية هائلة نتيجة إرتفاع تكاليف نقل تجارتها الخارجية، ولذلك تحرص تلك الدول على الدخول في علاقات ودية مع الدول المجاورة المطلة على البحار لضمان سهولة النقل الدولي.

وتتمتع فرنسا بموقع جغرافي جد هام،فهي تقع في غرب القارة الأوربية يحدها من الشمال بحر الشمال و**La Manche**، من الغرب المحيط الأطلسي،من الجنوب البحر الأبيض المتوسط،والجنوب الغربي إسبانيا،من الشرق كل من بلجيكا،ليكسومبورغ،ألمانيا،سويسرا،إيطاليا،[1]ومنه تكون فرنسا تتمتع بثلاثة وجهات بحرية هامة تؤمن سلامتها وتجعل منها قوة دولية لا يستهان بها سواء إقتصاديا أوعسكريا.

2- المساحـــة الجغرافيـــــة :

هناك إتجاهـــان مختلفان حول طبيعة تأثيـــر المساحة الجغرافية للدولة على سياستهـــا الخارجية:
أما الإتجاه القائل بـــأن هذه الأخيرة تؤثر إيجابـــا على السياســـة الخارجيـــة يبررون رأيهم بأن إتساع المساحـــة يوفـــر إمكانـــات الدفاع في العمق " أمـــام الغزو الخارجـــي " ، كمـــا أن إتساع المساحـــة قد يؤدي إلى توافر المواد الطبيعية اللازمة للزراعة والصناعة وهذا ما يعتمد على الموقع الجغرافي للدولة .

في حين يرى الإتجاه الثاني أن إتساع المساحة الجغرافية يخلق مشكلات دفاعية خاصة في حالة الدول مترامية الأطراف،حيث أن الإتساع الشديد للمساحة خاصة مع عدم توفر الإمكانيات التكنولوجية الكافية، قد يكون مصدرا للتهديدات الخارجية كما يمكن أن تتوفر المواد الأولية في دول محدودة المساحة.

إلا أنه يبقى عنصر المساحة الجغرافية يحتل الأهمية الكبيرة ضمن مقومات الدولة الطبيعية، ففرنسا بفضل مساحتها التي تقدر بـــ: 549 000 كم^2 [2]، والتي تعد من أكبر دول أوربا الغربية، تمكنها من لعب الدور المهم في الساحة الدولية .

3- الطبيعـــة الطبـــوغرافـــيـــة (التضاريـــس الجغرافيـــة).

إن عنصر تضاريس الأرض يجب أخذه في الإعتبار لفهم العلاقة بين الحيز والقوة [3]، فالتضاريس الجغرافية تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة .

وتثير قضية التضاريس قضية الحدود، فعدم وجود حدود طبيعية للدولة يدفعها إلى تركيز حيز أساسي من سياستها الخارجية نحو حماية حدودها، خاصة المناطق التي يسهل على العدو اجتيازها أو خلق مناطق عازلة **"Buffer Zones"**على حدودها، فقد مثلت الحدود الشمالية الشرقية الفرنسية مع ألمانيا خطرا هدد لمدة

[1] - Le Petit ROBERT, Dictionnaire de culture générale 2,(paris :éditions le dictionnaires le ROBERT, 1993).p 661 .
[2] - le Monde , BILAN Du Monde (paris : Edité par la SA le Monde , 1999) .p 30 .
[3] - مرسيل ميرل ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، مرجع سابق . ص 156 .

طويلة الأمن الفرنسي-قضية الألزاس واللورين- أين كانت فرنسا تفتقد في هذه المنطقة إلى حواجز طبيعية تحميها من ذلك. مما جعلها تخصص حيزا هاما من سياستها لهذه القضية[1].

4-الإمكانيـــات والمـــوارد الماديـــة والطبيعيــــــة .

هي من عناصر قوة الدولة، ويقصد بهذه الموارد الطبيعية المعادن والقوى المحركة والأرض وما تغله من عائد، فهي تدعم المجهود الحربي للدولة، كما تستخدم كأداة للإغراء والعقاب في العلاقات الدولية، وإمتلاك بعض الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها الدول الأخرى وتحتاج إليها في نفس الوقت يكون من عوامل قوة الدولة، على الأقل من الناحية الإقتصادية .

وبإرتباط هذه العناصر مع بعضها البعض تسبغ على الدولة أهمية سياسية–إستراتيجية تؤثر وتتأثر بها حسب قوة هذه العوامل وضعفها، بحيث أن صانع القرار لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية لا تتفاعل مع ما تمليه عليه جغرافية، فموقع فرنسا يتميز بأهمية جيوبولوليكية–إستراتيجية، عمل على تعزيز مكانتها و قوتها الدولية وعلاقتها الخارجية، حيث تقع ضمن قلب العالم، كما تقع ضمن قلب أوربا، بين خطي عرض 42° شمالا و 51° جنوبا وهي تعد من المواقع الجد مهمة في العالم، أين توجد في منطقة تعد من أهم جهات العالم في الإنتاج الزراعي والصناعي، كما ساعدها موقعها المتميز والمطل بشواطئها على المتوسط على الزيادة في أهميتها الإستراتيجية والسياسية،هذا الحوض الذي لطالما كان مهد حضارات في الماضي والحاضر ويربط بين المحيط الأطلسي من جهة والمحيط الهندي عبر قناة السويس من جهـــة ثانية[2]. ولقد إعتبرت فرنسا دائما الحوض المتوسط شريان مواصلات جد هام بالنسبة لها، حيث عن طريقه وبواسطة ميناء "**Marseille**" تتبادل مع مجموعة الدول المطلة على الحوض وفي مقدمتها: الجزائر. أما ميناء **Toulon** وبفضل موقعه الهام يعد المرسى الأكثر أمانا للبحرية الفرنسية في الحوض المتوسط ، خاصة وما يشهده هذا الحوض من أهمية تدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية الشاملة [3].

وتجمع فرنسا، بفضل موقعها الجيو- إستراتيجي، بين دول الشمال والجنوب كما لعبت دور همزة وصل بين الشرق والغرب ، هذا الوضع جعل من فرنسا أمة هدفها الرئيسي هو الحفاظ على مكانتها الأوربية وإنشاء قوة عسكرية خاصة بها للدفاع عن أمنها والحفاظ على مكانتها العالمية ، وذلك بتوجهها صوب العالم الثالث عن طريق الجزائر التي سعت دائما للحفاظ على مكانتها في منطقة شمال أفريقيا والوطن العربي أيضا حيث يمثل موقعها الجغرافي عمقا إستراتيجيا ودفاعيا لفرنسا ، وأن أي تحكم في الجزائر ، يعد تحكما في فرنسا وحصارا لمصالحها ونفوذها في إفريقيا ، لا سيما أن الجزائر ترتبط جغرافيا بدول جنوب الصحراء ، التي لها علاقات خاصة مع فرنسا، بالإضافة إلى كونها تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط وطول شواطئها 1200 كم وقريبة من الحدود الجنوبية لفرنسا ، حيث تبعد مدينة عنابة بمسافة تقدر بـــ : 900 كم

[1] --Jean-J CHEVALLIER et Autres, l'encyclopédie de la France et du monde (paris :éditions de L'encyclopédie de l'empire Français , Tome Second . p 18 .

[2] - لمزيد من المعلومات حول تاريخ والأهمية الجيو إستراتيجية للمتوسط أنظر :

- Moktar REGUIEG, Géostratégie et Géopolitique dans la région Miditerranèene Revue Algérienne des relations internationales(N° 05 , 1987). pp 73-84 .

[3] - André NOUSKI, la France et le monde Arabe depuis 1998: Mythes et réalités d'une ambition , op. cit , p 35 .

عن مدينة **Toulon** الفرنسية ، في حين تبعد الجزائر العاصمة بـــ: 700 كم عن **Port-Vendres** [1]. هذه المسافة لها قيمة إستراتيجية هامة للقوات البحرية والجوية .

ثانيـــــا : المحـــدد الديمـــوغرافـــــي :

إن أهمية عنصر السكان في تكوين القوة القومية للدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية، ومنه فهو يلعب دور محدد هام في السياسة الخارجية.وتظهر أهمية ضخامة التعداد السكاني للدولة في عدة نواح. وأول هذه النواحي هي أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني من جهة أخرى. كما أن كيفية تركيب هؤلاء السكان تؤثر في قوة الدولة وبالتالي في سياستها الخارجية، كقضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية، ضف إلى ذلك دور فئات الأعمار المختلفة التي تؤثر في قوة الدولة أيضا .

ويلعب المتغير السكاني دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية الفرنسية منذ القديم، ويحسب حساب كبير لها في تقييم قدرتها، فهي ترى أن تناقص معدل السكان فيها ينقص معدل نفوذها، خاصة ما فعلته الحربان العالميتان الأولى و الثانية بسكانها، ثم إنقلب المعدل بين المواليد والوفيات في فرنسا منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبحت زيادة المواليد في سنة تقدر بـــ: 000 300 مولود، أي أعلى ما هي عليه في إيطاليا وألمانيا وهكذا تكون فرنسا اليوم في حالة تجديد لنموها البشري بعد أن توقف هذا النمو ما بين الحربين، ويدل هذا على أن عامل السكان مقوم مهم للسياسة الخارجية الفرنسية [2].

ومن بين الطرق التي إنتهجتها فرنسا أيضا في تجديد سكانها، خاصة لما شهده إقتصادها من حاجة لليد العاملة، لجأت إلى فتح أبوابها للهجرة، ففي إحصائيات 1982 كان عدد المهاجرين الوافدين 000 234 4 مهاجرا أي بنسبة 7.8 % من سكان فرنسا: 50.5 % رجال، 28.5% نساء، 21 % أطفال، وكانت الجالية الجزائرية تقدربـــ : 320 884 جزائري [3].

وحسب آخر الإحصائيات لسنة 1999 بلغ عدد سكان فرنسا، 58.8 مليون ساكن، ومتوسط الكثافة السكانية تصل إلى 103 ساكن، محتلة بذلك المرتبة 13 دوليا، وأكثر بقليل من 1.3 % من سكان العالم، على رقعة لا تتجاوز 0.4 % من اليابسة وعلى المستوى الأوربي إحتلت المرتبة الخامسة، أي ما يعادل1/12 من سكان القارة، وقد مثلت هذه النسب المختلفة للسكان الفرنسيين ومن بينهم الجالية المهاجرة والتي تشكل الأغلبية الساحقة العربية فيها الجالية الجزائرية، قوة إقتصادية وإجتماعية هامة قوت من السياسة الخارجية الفرنسية و ربطت عبرها فرنسا علاقات هامة مع الجزائر .

ثالثـــا : المحـــدد الإقتصـــــــادي :

للمتغير الإقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وفي سلوك صانع القرارات فيها، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها، بل يعتبر الأساس الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل

---

[1] - Ibid .p 9 .

[2] - محمد نصر مهنا ، علم السياسة ، مرجع سابق . ص 528 .

[3] - Le petit ROBERT, Dictionnaire de culture générale 2 , op . cit , p 664 .

قوة الدولة[1]، وتشمل أولا الموارد الإقتصادية التي تضم الموارد الطبيعية بمصادر الطاقة، الموارد النووية، والمعادن الخا ، والمواد الغذائية، المواد الزراعية،... إلخ .

ثانيا: مستوى النمو الإقتصادي والصناعي، ويقصد به المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الإقتصادية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى دور التقدم التكنولوجي في دعم القوة الإنتاجية، وبالتالي القوة الإقتصادية للدولة، بالإضافة للقوة الصناعية التي تعتبر عامل ذا أهمية حيوية في السياسة الخارجية، فقد أصبح في القرنين 19 و 20 من أهم معايير قوة الدولة وقدرتها على الإحتفاظ بمكانتها الدولية، والمرتبطة أيضا بتطوير المنشآت الصناعية العسكرية، وقد لخص كل من "باتريك ماكفون" و"هوارد شابيرو" المتغير الإقتصادي بشموله كله من: ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، البنية الإقتصادية للدولة، درجة تطورها الإقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية[2]. هذه كلها عناصر تكمل بعضها البعض لتشكل في النهاية ركيزة أساسية يعتمد عليها صانع القرار في السياسة الخارجية، وتفتح له مجالا واسعا في حرية الحركة والمناورة السياسية الواسعة .

وعملت فرنسا منذ القديم على إرساء قواعد إقتصادية متينة، حتى تستطيع أن تضمن سياسة خارجية تتماشى مع مصالحها السياسية والإقتصادية و بناء مكانة دولية لها، فإعتمدت على التصنيع السريع، مدعما بزراعة كانت من أكثر زراعات أوربا إزدهارا، و إزدياد توظيف الرساميل. وفي إطار تحقيق المصلحة العليا لفرنسا، فإن المتغير الإقتصادي كان له تأثير كبير في توجيه السياسة الخارجية لكل من وصل إلى الإليزيه: "شارل ديجول"، "جورج بومبيدو"، "جيسكار دسيتان"، "فرانسوا متيران"، و"جاك شيراك" ، حيث قال هذا الأخير : "... إعتمدنا سياسات ذات حزم كبير في هذا المجال ، وقد إستطاعت فرنسا في السنوات الأخيرة من القرن 20 من جعل إقتصاد البلاد يعرف نوع من التوازن بين مجالاته المختلفة ، الزراعية ، الصناعية ، التجارة الخارجية ، ... إلخ . فقد مثل الإنتاج الزراعي سنة 1996 نسبة 3.6 % من ناتج الدخل القومي و المواد الزراعية المصنعة والغذائية شكلت نسبة 32 % منه وأصبح بفضلها الميزان التجاري الفرنسي رابحا 45 مليار فرنك فرنسي سنة 1999 بفضل مبادلاتها [3].

أما في مجال الصناعة فقد إحتلت فرنسا مراكز جيدة عالميا، ففي الصناعة الميكانيكية والتحويلية إحتلت فرنسا المرتبة الرابعة عالميا، بفضل شركات صناعة السيارات(**Citroén + peugeot – Renault**)، وفي صناعة الطائرات أصبحت الثالثة عالميا (**Laravelle , Mirage , Concorde** , **Air Bus**)[4]، مما أسهم في تطوير صناعة النقل الفرنسي، الأمر الذي خدم كثيرا السياحة الفرنسية التي إحتلت المرتبة الأولى عالميا سنة 1991 .

[1] - سعود صالح ، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981 ، مرجع سابق .ص 60.
[2] - ناصف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق .ص 205 .
[3] - Encyclopedia Universalis , France d'Aujourd'hui : Données humaines et économique , op .cit, p 893 .
[4] - Ibid .p 394 .

وفي مجال التجارة الخارجية،تحتل فرنسا المرتبة الرابعة عالميا وتعد الجزائر من بين الدول التي تحتل المراتب الأولى في سلم ترتيب الزبونة لفرنسا، الأمر الذي يجعلها تحتل مكانة هامة في سياستها الخارجية،إضافة إلى باقي ميادين التعاون والشراكة التي يلعب فيها العامل الإقتصادي الدور الكبير .

رابعـــا : المحـــدد العسكـــــري.:

يعتبر المحدد العسكري من العناصر المهمة التي تؤثر في السياسة الخارجية للدولة، فهو عامل أساسي تعتمد عليه الدولة في تأمين إقليمها ومصالحها أثناء الحرب والسلم، كما تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي في غيرها من الدول، وتعد القوة العسكرية للدولة من أهم الأساليب المتممة للدبلوماسية، لأن اللجوء إليها لا زال يشكل أحد المظاهر التي إتسمت بها العملية السياسية دائما. حيث ينظر الكثيرون إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة، كما يعتبرونها أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها.

وقد كان للعامل العسكري الأهمية الكبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية إذ قامت بتطوير قدرتها العسكرية الشاملة النووية وغيرها،مستغلة في ذلك تقدمها في المجال العلمي،التكنولوجي،والتقني،إضافة لعدم ثقتها في الولايات المتحدة للدفاع عن أوربا الغربية في حالة تعرضها لهجوم عسكري سوفياتي– سابقا-لذلك نادت للإعتماد على الذات، لبناء قوتهم الإستراتيجية النووية للدفاع عن بلادهم من جهة،حيث قال الجنرال"ديجول" في خطاب ألقاه في 03نوفمبر1959:"يجب أن يكون الدفاع الفرنسي فرنسيا،...دولة كفرنسا إذا كانت ستقوم بحرب، يجب أن تكون حربها، يجب أن يكون مجهودها الخاص وإذا حصل العكس فهذا سيناقض ما تمثله فرنسا-بلدنا– عبر جذورها والدور الذي كانت تقوم به دائما على الساحة الدولية...هذا ضروري أن تدافع فرنسا عن نفسها بنفسها ولأجلها وبطريقتها"[1]،ومن جهة أخرى للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط الذي تعده ضمن إستراتيجياتها،بوصفه منطقة مصالح لها حيث نجد "ميشال دوبرية" رئيس حكومة سابق يقول:"هناك أولا سياسة متوسطية لفرنسا،فمصلحتنا الأساسية هي أن يكون حوض المتوسط منطقة سلام...،لتتمكن فرنسا من الحفاظ على مواقع نفوذ كافية وبالتالي المشاركة في حل الخلافات الممكنة بين فريق وآخر ضمن الدائرة المتوسطية سواء في المغرب أوالمشرق"[2].وضمن هذه الإستراتيجية تندرج الجزائر التي تعتبرها فرنسا بوابة العالم العربي وإفريقيا عامة.

ولقد إستطاعت فرنسا على إمتداد40 سنة أي حتى سنة1999 أن تبني وتطور قواتها النووية الخاصة بها،وأن تصبح أكثر إستقلالية في ممارسة سياستها الخارجية،حيث إحتلت المرتبة الثالثة عالميا، والأولى في أوربا الغربية [3]،وقد جاء القانون العسكري رقم:10 لتطوير النظام والقوة النووية الفرنسية والتي تغطي سنوات التحول:1997-2002،وبعدها سياسة التخفيض منها مع مجيء الرئيس الحالي **J. CHIRAC** .

[1]- Daniel COLARD,les relations internationales de 1945 à nos jours(paris:Editions Dalloz,8ème Edt,1999).pp134-135.

[2] - سعود صالح ، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981 ، مرجع سابق . ص 70.

[3] - Daniel COLARD , les relations internationales de 1945 à nos jours , op . cit, p 135 .

وتستحوذ ميزانية الدفاع الفرنسية على نسبة هامة من الميزانية الإجمالية للدولة وهي موزعة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 07 :الميــزانيــة الرسميـــــة للدفـــاع الفرنســي(بمليون فرنك فرنسي) .

السنوات	التشغيل	التجهيز	النفقات	الميزانية الرسمية	(%) من ميزانية الدولة
1995	99 323	94 547	49 492	243 362	% 15.35
1996	100 651	88 941	51 800	241 392	%15.11
1997	102 222	88 700	52 416	243 338	% 15.02
1998	103 722	81 003	53 543	238 268	%14.34
1999	103 958	86 000	53 700	243 700	% 14.20

المصدر:
Daniel COLARD , les relations internationales de 1945 à nos, jours ,op.citp.135.

أما عن عدد الجنود والموظفين في هذا القطاع فقد بلغ عددهم سنة 1999 ما يقارب 206 440[1].

وتتكون القوة العسكرية الفرنسية أولا من الأسلحة النووية الإستراتيجية **FNS**:وهي أسلحة تستخدم في حالة ما إذا فشلت المحاولات السلمية لحل خلافاتها مع الدول الأطراف،وتتضمن ثلاثة أنظمة سلاحية:

-Les bombardiers nucléaires pilotés .Les : FAS.

- Les missiles sol-sol balistiques du plateau d'Albion : les : SSBS.

- Les , Sous- marins nucléaires lanceurs d'engins la : FOST.

ثم هناك الأسلحة النووية ما قبل الإستراتيجية أو التاكتيكية: **FNPS**، تستعمل في حقل المعركة، وهي تكون بمثابة تحذير للعدو، قبل العودة للأسلحة الإستراتيجية، وتمنح للسلطة السياسية وقتا إضافيا لتحضير قرارها، وهي تتكون من: قوات جوية **FATAC** وقوات بحرية[2].

ففرنسا تتمتع بقدرة عسكرية مادية، تنظيمية وبشرية تمكنها من مجابهة الأخطار التي تهدد أمنها من كل النواحي، فهي تستخدمها كعامل ردعي في وجه كل طرف دولي يحاول أن يمس بمصالحها الحيوية التي تدخل ضمنها دول حوض المتوسط –جنوبه الغربي– وفي مقدمتها الجزائر لما تمثله هذه المنطقة من جزء جد هام من إستراتيجية الدفاع الفرنسي عن أمنها وهنا يبرز أثر القوة العسكرية كمتغير داخلي فعال في السياسة الخارجية الفرنسية –تجاه الجزائر– لا سيمى أن هذه الأخيرة في إطار إثراء وتنويع مصادرها من الأسلحة تتجه –تحت تأثيرها بالطبع– إلى سوق السلاح الفرنسي لتوفير متطلباتها منه، رغم أنه في الآونة الأخيرة، أصبحت الجزائر تنوع أسواق الأسلحة التي تلجأ إليها، وهذا ما يدخلها ضمن لعبة سياسية جديدة يكون طرفاها الأساسيان: فرنسا و الجزائر.

---
[1] - Ibid .p 184 .
[2] - Ibid .p p 135 – 137 .

الفـــرع الثانـــي : المحـــددات الداخليـــة المعنويـــة :

تؤثر المحددات الداخلية المعنوية أو الإجتماعية بشكل كبير في عملية صنع السياسة الخارجية لأية دولة مهما كان نظامها السياسي. حيث أن السياسة الخارجية على مستوى الصياغة والصنع، تظل دائما من عمل السلطة الإرادة الشعبية الأمر الذي يجعل السياسة الخارجية للدولة إنعكاسا لسياستها الداخلية.

ولمعرفة كيفية تأثير الحركة السياسية الداخلية للمجتمع في سلوك صانعي السياسة الخارجية يستلزم معرفة هياكل هذه الحركة، وكيفية قيامها بالتأثير في صانع القرار وما هي محصلة تأثيرها. وعلى الرغم من آن هياكل عملية التفاعل الإجتماعية القائمة بين صانعي القرار الخارجي ، وبيئتهم الداخلية متنوعة ومختلفة بإختلاف النظم السياسية السائدة ، إلا أنه يمكن تحديدها بثلاثة بنيات سياسية تكاد تلاحظ في أغلب دول العالم [1]، وهي أولا: الرأي العام ، ثانيا : جماعات الضغط، ثالثا: الأحزاب السياسية .

أولا : الـــرأي العـــــام :

يعتبر الرأي العام أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية ، ويحدد ذلك طبقا لطبيعة قوة الرأي العام ، وطبيعة النظام السياسي ، ونوعية القضايا المثارة ، ويقصد بالرأي العام، أراء الأفراد المتعلقة بقضايا عامة محددة في مجال السياسة [2].

ويؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية من خلال ثلاث مداخل جوهرية رئيسية [3] هي :

1- التأثيـــر فـــي أجنـــدة السياســـة الخارجيـــة: يؤثر الرأي العام في ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة الخارجية أو ما يسمى : **Agenda-Setting** .

2- التأثيـــر فـــي الأطـــر العامـــة للسياســـة الخارجيـــة: أي يحدد الرأي العام الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة أو ما يطلق عليه: **Parameter – Setting**، فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية هذه الحدود أو الضوابط ، فإنه ربما يواجه بثورة الرأي العام عليه .

3- التأثيـــر فـــي خيـــارات السياســـة الخارجيـــة : فقد يؤثر الرأي العام على نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة الخارجية أو ما يسمى بتحديد السياسات **policy-Setting** .

ولذلك تعمل أغلب الدول من وراء سياستها الخارجية لتحقيق أهداف ترتبط أولا وقبل كل شيء بقيم ومعتقدات مجتمعاتها التي تستشفها من مختلف الإتجاهات السياسة للرأي العام .

ولمعرفة تأثير الرأي العام الفرنسي في سياسة بلاده الخارجية تجاه الجزائر ، لا بد علينا أولا ، التعرف على مدى تأثير هذا الرأي في سياسة فرنسا الخارجية عامة ثم تجاه الجزائر على وجه أخص .

يثير البحث في العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة الخارجية الفرنسية قضيتين أساسيتين : أولاهما مشكلة التعارض بين مبادىء الديمقراطية وما تفرضه من ضرورة إحترام الرأي العام من ناحية ،

---

[1] - نفس المرجع . ص 77 .

[2] - طبقا لهذا التعريف فإن الرأي العام يتعلق بقضايا عامة ، أي تهم المجتمع ككل ولكن هذه القضايا ذات طبيعة محددة وهذا ما يميز الرأي العام عن الثقافة السياسية ، فالثقافة السياسية تتصرف إلى الإتجاهات السياسية للأفراد تجاه النظام كله .

- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص 241 .

[3] - نفس المرجع . ص- ص 246 – 247 .

وفعالية السياسة الخارجية من ناحية أخرى وثانيهما المشكلة المتعلقة بمدى إهتمام وإيجابية الرأي العام بخصوص قضايا السياسة الخارجية .

بالنسبة للقضية الأولى: فإن الإيمان بالديمقراطية في فرنسا لا بد وأن يفرض قيودا على حركة جهاز صنع السياسة الخارجية، إذ تكون القيادة السياسية فيها مقيدة بإطار واضح من المفاهيم والتقاليد المرتبطة بالأمن القومي من جانب وممارسة السلطة وإحترام المعارضة والرأي العام والقوى الضاغطة من جانب آخر.فالمبادىء الديمقراطية تنادي بقدرة المواطن العادي ليس فقط على فهم شؤون السياسة الخارجية بل على إمكان المشاركة فيها وما يرتبط بذلك من حق هذا المواطن في أن يكون على علم بقسط أدنى من الحقائق المرتبطة بخلفيات القرار السياسي وذلك قبل إتخاذ القرار. وفي مواجهة ذلك فإن السياسة الخارجية بطبيعتها غير ديمقراطية، فمن ناحية فإن صياغتها وإدارتها هي إحتكار حكومي، ومن ناحية أخرى فإنها تتطلب السرعة والمرونة في مواجهة المواقف المختلفة، ومن ناحية ثالثة تتطلب السرية خاصة في مجال المفاوضات، وفضلا عن ذلك فإن تعقد مسائل السياسة الخارجية وحاجتها إلى التخصص تحد من قدرة الرأي العام على فهمها وإستيعاب مشاكلها وصياغة البدائل الممكنة لتحقيق المصالح القومية وتقتصر بذلك على مجموعة صغيرة من المسؤولين الرسميين.

وفيما يتعلق بالقضية الثانية الخاصة بمدى إهتمام وإيجابية الرأي العام، فيمكن بصفة عامة التمييز في الرأي العام الفرنسي بين ثلاثة شرائح :

1-**صانعـــي الـــرأي**: وهم الذين يملكون الوصول إلى قنوات نظام الإتصال،ومن ثم التأثير في إتجاهات الرأي العام وهم الأفراد الذين يشغلون مراكز قيادية في المجتمع الفرنسي (حكومية أوغير حكومية،على المستوى المحلي أو القومي) تساعدهم على نشر الرأي من خلال النظام الإتصالي. ويبلغ هؤلاء حوالي:1ـــ 2% من مجموع المواطنين، رغم صغر حجمهم إلا أنهم يفتقرون إلى التجانس والتنظيم، فقد يكون لكل منهم تصوره الخاص عن أهداف وأساليب السياسة الخارجية الفرنسية كما يجب أن تكون وإستغلاله في عملية نشر الرأي، وهذه الشريحة لها أهميتها، إذ أن لها تأثير في كل من الشريحتين الآخرتين من الرأي العام .

2-**الشريحـــة المهتمـــة بالـــرأي العـــام**: وهم الذين تتوافر لهم المعلومات والإهتمام بمسائل السياسة الخارجية ولكن تنقصهم مداخل الوصول إلى نظام الإتصالات،وهي شريحة صغيرة في حجمها أيضا لا تتعدى 10% من المواطنيين الفرنسيين، ويتميز أعضاؤها بمستوى عال من الدخل والتعليم،كما أن لهم رغبة في المشاركة في عملية صنع الرأي، فأفكارهم تتصف بالترابط والعمق.

3-**الرأي العام الجماهيري**: ويشمل هؤلاء الذين ليست لديهم الفرصة أو الرغبة في المشاركة في مسائل السياسة الخارجية إذ لا يتوفر لهم الإهتمام أو المعلومات اللازمة لذلك،وتظم هذه الشريحة حوالي:75-90% من المواطنيين. ورغم أن معظم الأشخاص في هذه الشريحة قد لا يكون لديهم الإهتمام كبير بقضايا السياسة الخارجية عموما، فإن لديهم مواقف وإتجاهات عامة وهي ظاهرة كثيرا ما يشار إليها على أنها:"مزاج عام" وبينما لا تضع هذه الإتجاهات العامة أو"المزاح العام" أهدافا محددة للسياسة الخارجية، فإنها ترسم الحدود الخارجية التي يشعر صانعو القرار أنهم مضطرون للعمل والتحرك في نطاقها.

أما فيما يتعلق بتأثير الرأي العام في سياسة فرنسا تجاه الجزائر،فإنه لم يستطع نسيان الماضي وإدراك الحقائق الجديدة التي آلت إليها الجزائر، بل لازال إلى حد يومنا هذا يلعب الدور المهم في إعتبار الجزائر منطقة نفوذ فرنسية، وعلى هذه الأخيرة تفويضها والحفاظ عليها بأي ثمن.وكذلك بسبب الجالية الجزائرية المتواجدة بفرنسا التي تمثل نسبة عالية مقارنة بنسب المهاجرين الآخرين هناك،الأمر الذي يجعل أصحاب القرار في السياسة الخارجية يتفادون الوقوع في مواقف شائكة بين البلدين،خاصة ما شهدته الساحة السياسية الفرنسية من حركات متطرفة تندد بهذه الفئات،وفي مقدمتها:حركة اليمين المتطرف التي عملت على محاربة الوجود الجزائري بفرنسا،الشيء الذي دفع ببعض الصحف إلى الإدعاء بأن الجزائريين هم مصدر البطالة وعدم الأمن وإختلال النظام.ولكن ومع تواجد فئات خاصة من الشعب الفرنسي وبدافع المحافظة على مصالحها الخاصة بالجزائر،تقوم بالضغط على الحكومة الفرنسية للسير في إتجاه تحسين العلاقات مع الجزائر،وفي إطار عام للمصلحة الإقتصادية والحيوية الفرنسية،عملت فرنسا دائما على تفادي الخضوع لهذه الحركات المتطرفة،للعمل وإنتهاج سياسات ملائمة.

ثـــانيـــا : جمـــاعـــات الضغـــــط :

يشمل كل مجتمع،لاسيما في الدول الديمقراطية،على جماعات منظمة تتأثر بالسياسات الداخلية أو الخارجية للدولة،تعرف عادة بإسم جماعات الضغط[1]،تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات .

وتؤثر جماعات الضغط في السياسة الخارجية للدولة من خلال ثلاثة قنوات :

1)المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة

2)توجيه مصادر القوة الإقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع للتأثير غيرالمباشر في السياسة الخارجية.

3) تلعب جماعات الضغط دور الوساطة بين السلطة السياسية و المواطنين: من خلال الإتصال مع صانعي السياسة الخارجية، وقد تلجأ جماعات المصالح إلى أساليب أكثر قوة كتنظيم المظاهرات [2].

وتعرف الساحة السياسية الفرنسية العديد من جماعات الضغط المتعلقة بالسياسة الخارجية لاسيما ما يتعلق منها سياسة فرنسا الخارجية تجاه الجزائر. ومن أهمها :

1- **النقابات العمالية بمختلف فروعـــها**: ومن أهمها : الكونفيدرالية العامة للشغل (**CGT**) والكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل (**CFDT**) والقوة العاملة (**FO**) والتي وجدت أن مصلحتها تقتضي منها التلاحم مع الأحزاب والحصول على أهدافها عن طريقها مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي .

---

[1] - إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية ، مرجع سابق . ص 90 .

[2] - محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص ص 197-199 .

- لمزيد من المعلومات حول جماعات الضغط وأساليب عملها وانواعها انظر كل من :

- فاروق حميدشي ، الجماعات الضاغطة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998) .

-Charles DEBASH Jean–Marie PONTIER,Introduction à la politique(paris:Editions Dalloz,5eEdt,2000).pp423-506.

2- **الحركـــات السيـــاسيـــة**: من أهمها: الحركة الصهيونية **(M.S)** ، والحركات العنصرية **(M.D)** والمنظمة السرية العسكرية **(AOS)** وتعمل هذه الجماعات من خلال تغلفها في منظمات أخرى تحمل طابعا ثقافيا أو تربويا أو وطنيا[1].

أما عن اليمين، فبمجمله له مفاهيم منتشرة في أوساط عديدة من العائلات السياسية المختلفة ومنها: حركة النظام الجديد،حركة العدل والحرية،التحالف الجمهوري للحريات والتقدم،الوسط الجمهوري للعمل الريفي والإجتماعي،وهو بشكل واضح معاد للعرب وللقضية الفلسطينية وللوجود الجزائري بفرنسا خصوصا.يدافع عن الكيان الصهيوني ويعتبره قاعدة متقدمة تدافع عن وجود الغرب وحضارته بالمنطقة، وينادي ببناء عظمة فرنسا وإرتباطها بالدول الغربية، ويعارض تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية[2]، ومن نشاط هذه الجماعات للتأثير على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر: الحركة التي أثارت الشعب الفرنسي ضد حكومته، عند قيامها بإستراد النفط الجزائري بأسعار باهضة الثمن بالمقارنة مع الأسعار الدولية الأمر الذي إضطر"فراسنوا ميتران" إلى تقديم شروحات وتبريرات لهذا الموقف عبر خطاب ألقاه للشعب. كما قامت هذه الجماعات بأعمال عنف وقتل وتفجير للمصالح الجزائرية بفرنسا، مطالبة برحيلها، مما حال إلى تراجع التعامل مع الجزائر في جميع المجالات لفترات عديدة ومتكررة منذ الإستقلال. والأمثلة في هذا المجال عديدة ومتنوعة، وإستطاعت في أحيان كثيرة أن تزيد من حدة التوتر بين البلدين .

أما جماعات الضغط غير المنحازة أو المؤيدة لتطوير سياسة فرنسا تجاه الجزائر، نجد مثلا :

1- **النقـــابـــات العمــــاليـــة**: مثل: الكونفدرالية العامة للشغل(**CGT**) والتي تعمل، على تدعيم العرب و الكونفدرالية الفرنسية المسيحية للشغل(**CFTC**) التي تميل بأطروحاتها للجانب العربي أيضا، والقوة العاملة **(FO)** والكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل **(CFDT)** .

2- **جمــــاعـــات التضــــامـــن**: مثل : جمعية التضامن الفرنسية –العربية، ولجنة مساندة الشعوب العربية ضد الإمبريالية، وبعض المنظمات الديمقراطية واليسارية الفرنسية – **أنظر الملحق رقم 1** - .

ورغم أن الفهم الفرنسي للنقابات يمنعها من التدخل في الحياة السياسية كالإنتخابات وتغيير الحكومة، إلا أن التعاون المشترك بين هذه النقابات والجماعات مع الأحزاب السياسية خاصة منها اليسارية، لمنع وصول اليمين المتطرف بقيادة :"جان ماري لوبين" إلى ضفة الحكم غداة إنتخابات سنة2002 والتي أوشكت في دورها الأول تغليب هذا الحزب –الجبهة الوطنية- للفوز بالأغلبية من أصوات الناخبين، الأمر الذي كان يمس العديد من فآت الجاليات المهاجرة بفرنسا خاصة منها: الجزائرية، وهذا معناه أن النقابات أصبحت عنصرا مهما في إطار اللاعبين السياسيين[3]، وذلك من خلال أعمالها وكيفية تقديم طلباتها التي تتجاوز عادة الإطار المؤسساتي،وهي بهذا تعمل على تغيير النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بالطريقة التي تضمن

---

[1] - سعود صالح ، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 -1981 ، مرجع سابق . ص 90 .

[2] - نفس المرجع . ص 91 .

[3] - وهذا راجع أولا وقبل كل شيء لتطور وتنوع هذه الحركات في المجتمع الفرنسي والتي أصبحت رمزا لإحداث التغيير الإجتماعي حيث نلاحظ انها كانت في سنة 1910 يقدر عددها بـــ1000 جمعية تخلق كل عام حيث وصلت في سنة 1988 إلى اكثر من 30.000 جماعة وحاليا في كل أربعة فرنسيين يوجد 1/4 ينتمي للجماعات .

-André BARILARI, Marie–josé GUEDON,Institutions politique:100 plans détailles(paris:Editions Dalloz,4ème Edition 1998) .p 101.

لها تحقيق أهدافها،وتقف هذه الجماعات النقابية موقفا جيدا من العمال المهاجرين،كما تؤيد وجهة النظر الجزائرية فيما يتعلق،بقضايا الشرق الأوسط وأفريقيا، والعمل على إيجاد تعامل أفضل بين فرنسا والجزائر، كما أنها تعارض الإرتباط مع الولايات المتحدة، وترى أن تأخر العلاقات بين الجزائر وفرنسا هو نتيجة لموقف الحكومة الفرنسية المعادي لمصلحة البلدين.

ثالثـــا : الأحـــزاب السيـــاسيــــــة :

الحزب السياسي هو عبارة عن إتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة وأفكار واحدة وإتجاهات ومواقف واحدة، يؤلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتها، والمعيار الأساسي لتمييز الحزب عن غيره من الجماعات هو هدفه الوصول إلى السلطة[1]، ومن بين مهامه الأساسية التنسيق ومراقبة أجهزة الحكومة والقيام بوظيفة الوساطة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي[2]، وتلعب الأحزاب السياسية بجانب وظائفها السياسية الداخلية دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها[3]، فهي تلعب دورا أساسيا في إختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح والإنتخاب، مما يجعلهم يتأثرون ببرامج الأحزاب التي أوصلتهم إلى السلطة، والأحزاب أيضا تتمكن من خلال مؤتمراتها ولجانها المختصة، وكتلها في المجالس التشريعية من صياغة إستراتيجيتها وتحديد مواقفها من أهم

الأحداث السياسية الداخلية والخارجية ومن ترجمة أهدافها والدفاع عنها من خلال ممثليها في البرلمان [4].

وعرفت فرنسا أحزابا سياسية مختلفة، لعبت دورا أساسيا في حياتها السياسية الداخلية والخارجية وتوجد سبعة منها على الأقل لها تأثير مباشر في السياسة الخارجية الفرنسية عامة وتجاه الجزائر خصوصا.وهي تنقسم إلى ما يسمى: اليمين،الوسط،اليسار[5]. وإن كانت تتفق كلها حول أهم النقاط الأساسية فإنها تختلف في كيفية تحقيقها. فاليمين يرتبط بالمجتمع الحالي، ويعمل على الإحتفاظ بتنظيمه، وهو يقدم الحرية على المساواة أما الوسط فإنه يحاول الإصلاح،ولكن بدون قلب الأوضاع،مفهومه للسياسة الخارجية، يكمن في النظر إلى مصلحة فرنسا، ووضعها فوق أي إعتبار، أما اليسار فإنه يعمل من أجل تغيير جذري للمجتمع، في إتجاه أكثر مساواة، يدعم توجه فرنسا إلى العالم الثالث، وقيام علاقات جيدة مع الجزائر ومن أهم هذه الأحزاب :

1- **مجمـــوعـــة اليميــــــن** : تؤكد أحزاب اليمين أنها الوريث الشرعي للديجولية ، تعمل على المحافظة على الوضع القائم ، وتتمسك بالدستور وتقوية السلطة التنفيذية، من أبرزها:

---

[1] - محمد نصر مهنا ، علم السياسة ، مرجع سابق . ص 412 .

[2] - Daniel – Louis SEILER, les parties politiques (paris : Editions DALLOZ , 2ème Edition 2000) . pp 32 – 35 .

[3] - دورها يختلف من دولة على أخرى ومن نظام سياسي على آخر ، أي النظم التعددية الثنائية والأحادية الحزبية .
- بوقارة حسين ، محاضرات في السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص 11 .

[4] - سعود صالح ، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 –1981، نفس المرجع . ص 96 .

[5] - اليمين واليسار مصطلحان سياسيان يرجعان تاريخيا إلى مكان جلوس النواب البريطانيين في البرلمان ، أين المعارضون يجلسون إلى يسار رئيس البرلمان في حين يجلس المؤيدون للحكومة في المقاعد الواقعة إلى يمين رئيس البرلمان ، وأصبحا يطلقان على الإتجاهات المحافظة أو الثورية . لمزيد من المعلومات أنظر :
- نبيل راغب، موسوعة قواعد اللعبة السياسية: دراسة تحليلية نقدية(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2002). ص ص 767-780 .

أ- **الإتحـــاد الديمـــوقـــراطي مـــن أجـــل الجمهوريـــة (UDR)**: عرف عدة تغيرات في تركيبه وتسميته ، يعارض الهيمنة الأمريكية على أوربا ، ويدعو لتدعيم الحوار مع بلدان العالم الثالث والتعاون معهم ، والتقرب من العرب خدمة لمصالح فرنسا الاقتصادية بالدرجة الأولى .

ب- التجمـــع مـــن أجـــل الجمهـــوريـــة (RPR): وهو عبارة عن إستمرارية للمنشقين عن حزب الإتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية ، ومجموعة من الأحزاب الديجولية ، والذي أسسه وتزعمه : جاك شيراك،من أهم مبادئه عدم تدخل الدولة في الإقتصاد بل توجهه فقط ، ينادي بحرية أكثر لوسائل الإعلام ، وبتطوير العلاقات الفرنسية العربية دون التورط في المشاكل الدولية .

2- **مجمــــوعة الــوســط**:وهي عموما تعارض اليمين واليسار معا،وفي بعض الأحيان تتحد مع اليمين أو اليسار،حسب ما تمليه مصالحها وهي تؤمن بدور المؤسسات الحرة في تطوير الإقتصاد وتعمل على توحيد أوربا وتقوية تنظيماتها وإرتباطاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ورغم أن بعض تياراته متعاطفة مع العرب، إلا أنه يعارض أي تقارب فرنسي جزائري .

3- **مجمــــوعة اليســــار**: ومن أهم هذه الأحزاب :

أ- **الحزب الإشتراكي الفرنسي(PSF)**:أعيد بناؤه على يد فرانسوا ميتران سنة1971،وهو يعمل على تطبيق نظام إشتراكي،يرتكز على تأميم الشركات الكبرى،ينادي بالإشتراكية الديموقراطية والعدالة الإجتماعية،وفسح المجال أمام الشعب للمشاركة في إتخاذ القرار،وهو يؤيد بناء أوربا موحدة وتطوير القوة الدفاعية لفرنسا،له علاقات جيدة مع الجزائر يدافع عن حقوق العمال المهاجرين ومساواتهم بالعمال الفرنسيين[1]،وأراد عبره ميتران جعل العلاقات بين البلدين رمزا لعلاقات جديدة بين الشمال والجنوب.

ب- **الحـــزب الشيوعـــي الفـــرنســـي (PCF)**: يعمل هذا الحزب من أجل تطبيق نظام إشتراكي تكون فيه كل الشركات مؤممة،تعمل ضد التسلح، وينادي بتقوية المنظمات الدولية ،له علاقات جيدة مع الجزائر ويدعم قيام نظام إقتصادي دولي جديد .

يتبين وبوضوح مدى ملائمة كل برامج من هذه البرامج التي يتبناها كل حزب لإرساء علاقات جيدة بين فرنسا والجزائر. حيث يؤثر إتجاه كل واحد منها على هذه العلاقات وعلى الجالية الجزائرية المتواجدة بفرنسا،الأمر الذي يجعل الجزائريين يتابعون التطورات الداخلية الفرنسية بإستمرار خاصة غداة الإنتخابات الرئاسية التي أجريت في:21 أفريل2002 بين ستة عشر مرشحا وفي مقدمتهم الرئيس:"جاك شيراك" ورئيس الوزراء:"ليونال جوسبان" ورئيس الجبهة الوطنية**FN**: "جون ماري لوبان"، وهو حزب يميني متطرف يضم برنامجه 17 إقتراحا رئيسيا، يدور حول5 محاور أساسية أهمها: رفضه التام للإشتراكية، وضد الهيمنة الأمريكية حيث يطالب بفسخ:الحلف الأطلسي **OTAN** الذي يرى أنه لم يعد له أي معنى للبقاء بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي،وأكبر أفكاره تطرفا، هي تجاه العرب عامة والجزائريين على وجه الخصوص،حيث يطالب بإعادة النظر في العلاقات الفرنسية–الجزائرية، وإعادة النقاش حول الإتفاقيات المبرمة معها (مثل عقد الغاز)،

[1] - سعود صالح ، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 - 1981 ،نفس المرجع . ص ص 101 – 104 .

ويضع الجالية الجزائرية المهاجرة في فرنسا موضع المشكل العويص أي أنها السبب الحقيقي وراء: البطالة، اللاأمن وأغلب الأمراض الإجتماعية الأخرى.

حيث يطالب بإلغاء الجنسية المزدوجة لهم، كما أن دخول الجزائريين إلى فرنسا يجب أن يتناقص في أسرع الآجال وبالمقابل تحرير حركة:"الحركة" إلى الجزائر. ويبقى الهدف الأول والأخير لهذا الحزب هو إسترجاع الماضي المجيد لفرنسا[1]، وبسبب هذا البرنامج المتطرف الذي أوشك أن يصل إلى سدة الحكم في الدور الأول من هذه الإنتخابات بإقصاء المرشح:"جوسبان"،رغم أن كل التوقعات وإستطلاعات الرأي العام الفرنسي، حتى أيام قليلة قبل الإنتخابات الرئاسية الفرنسية، كانت تشير إلى أن التنافس سيكون بين المرشحين التقليديين:"شيراك وجوسبان"[2]، مما أحدث زلزالا حقيقيا في الحياة السياسية الفرنسية وحدثا غير مسبوق أوربيا،الأمر الذي من شأنه أن يعيد الحركات اليمينية المتطرفة بقوة إلى واجهة الأحداث، لكن سرعان ما تفطن الشعب الفرنسي بكل فئاته لخطورة هذه النتائج ليعملو على إبعاد "لوبان" في الدور الثاني من الإنتخابات،ليفوز "شيراك" بالأغلبية الساحقة التي تقدر بـــ:82.2% من الأصوات[3]،الأمر الذي أثار الجزائريين حول هذه الإنتخابات المصيرية التي لا تعني الفرنسيين فحسب، حيث تمسهم في نقاط عديدة أهمها المجرى الذي ستؤول إليه العلاقات الثنائية الفرنسية–الجزائرية، ووضع الجالية الجزائرية الكبيرة في فرنسا[4].وإن كان هذا يدل على شيء، فإنه يدل على مدى تأثير الأحزاب السياسية على الساحة السياسية الفرنسية الداخلية أو الخارجية،خاصة منها توجهاتها نحو الجزائر .

المطلـــب الثـــانـــي: المـــحددات الخـــارجيـــــة :

تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحددات التي تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدولة، حيث يأتي نموذج: الفعل ورد الفعل ليؤكد أن مجموعة كبيرة من التصرفات الخارجية للدولة يمكن تفسيرها في هذا الإطار[5]. فبالإضافة إلى أن النشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو الرد على مؤثرات داخلية، فإن جانبا كبيرا من هذا النشاط يهدف أيضا إلى الرد على مسببات خارجية، بسلوك خارجي يتلائم مع ظروف ومصالح الدولة، لتشكل هاتين البيئتين: (الداخلية، الخارجية)في النهاية محددات أو بالأحرى مدخلات تتطلب من صانع القرار إدراكها والرد عليها بالطريقة الأمثل ليتمكن من تحقيق مصالح بلاده .وأهم هذه المحددات هي النظام الدولي الذي تنبع منه هذه المسببات الدولية. وهو يعد أول المحددات الخارجية للسياسة الفرنسية تجاه الجزائر أيضا خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن فرنسا بخيارها العالمي كان بديهيا أن تعاني من تحديات المتغيرات الخارجية ، ويبدو من خلال تحليلنا للسلوك الفرنسي تجاه الجزائر، أنه تأثر مدخلات عدة ،أهمها : النظام الدول و الإتحاد الأوربي .

---

[1] -Gille S MASTALSKS, FN le parti de la grande nation,Revue Française de Géopolitique(N°3, 2003).p 24.

[2] - الخبر ، 21 أفريل 2002 . ص ص 12- 13 .

[3] - Maurice T MASCHINO , Etes –vous sue d'être Français ? . p 01 .
-< http : // www. Monde – diplomatique .FR / 2002 / 06 / Maschino / 16579 >

[4]-Aomer BAHGZOUZ, Elections Françaises : l' Algérie ne s'abstient pas , op . cit . p 269.

[5] - بوقارة حسين ، السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص 11 .

الفـــرع الأول : النظـــام الـــدولـــــي :

يقوم هذا النظام على عملية التفاعل والترابط بين جميع وحداته السياسية ، من خلال مجموعة من العلاقات والوظائف والأهداف ،حيث أن أي تغيير يطرأ على هذه الوحدات يؤدي إلى إحداث تغيير في طبيعة النظام الدولي ككل. ويعد النظام الدولي من بين أهم المحددات الخارجية التي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي، فكلما إزداد هذا النظام تعقيدا ،من حيث المنظمات التي تحتويها كلما شكل ذلك حدودا وعقبات بالنسبة للسياسة الخارجية للدول و قيد حريتها[1].

كما أن طبيعة وشكل النظام الدولي يؤثر وبطريقة مباشرة على السلوك الخارجي للدولة، فأثناء نظام الثنائية الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أين إنقسم العالم إلى معسكرين واحد رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة،و أخر إشتراكي ويقوده الإتحاد السوفياتي، وقد تميز هذا النظام بحدة الصراع العقائدي بين هذين الأخيرين وقيام توازن القوى بينهما على أساس الردع النووي، كانت فرنسا تلعب خلال هذه الفترة دور الوسيط الذي يربط الغرب بالشرق والشمال بالجنوب أين إستغلت هذه الأخيرة الأوضاع في تلك الفترة لخدمة مصالحها عن طريق التقويض ومحاولة الحفاظ على مناطق نفوذها التاريخية،آخذة أشكالا سياسية عديدة،منها: تقديم يد العون للدول السائرة في طريق النمو،حوار الشمال–جنوب، والذي أيدت عبره فرنسا رغبة دول العالم الثالث في إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد[2].

لكن ومع حلول نهاية الثمانينيات والبداية الأولى لسنوات التسعينيات شهد العالم موجة من التحولات شملت جميع الأصعدة ، كانت أولها سقوط حائط بارلين وإنهيار الإتحاد السوفياتي والذي بموجبه إنهار النظام الدولي القائم، ليحل محله وضع دولي جديد تميز بالأحادية القطبية،فكان نتاج هذه التحولات ظهور مجموعة من المفاهيم الجديدة التي غيرت من لغة العلاقات الدولية مثل: العولمة، نهاية التاريخ، ما بعد الحداثة ،الديمقراطية،حقوق الإنسان، الإرهاب، الأبعاد الجديدة للأمن ...إلخ، وقد واكبت هذه الأحادية موجة من محاولات وضع قواعد للسلوك الخارجي للدول. بوضع مجموعة من المبادىء التي تحاول الولايات المتحدة فرضها لتقييم السلوك الداخلي والخارجي للدول،عبر ما أسمته، بمبادئ التدخل الإنساني، ومحاربة الإرهاب وإرساء الديمقراطية،وإرغام الدول على توقيع إتفاقيات عديدة مثل:إتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية،وما صاحب كل هذا من إنهيار لفكرة السيادة التي من مبادئها عدم التدخل في المسائل الداخلية للدول، لتصبح بذلك السلطة هرمية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عبر إستراتيجية شاملة تحاول فرض هيمنتها على كل الأقاليم والقارات .

الأمر الذي رفضته ومنذ البداية فرنسا لما يتعارض مع أفكارها وتوجهاتها العالمية ، حيث عملت على بناء قوة أوربية موحدة تكون بمثابة القطب الفاعل في العلاقات الدولية إلى جانب الولايات المتحدة وذلك بإرساء نظام دفاعي مستقل عن حلف شمال الأطلسي،و تشييد قوة إقتصادية عالمية ،بالإضافة إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية الخاصة، فعملت دائما على إرساء علاقات جيدة مع مستعمراتها القديمة وفي مقدمتها دول

---

[1] - نفس المرجع . ص 11 .

[2]- Daniel COLARD , la société internationale après la guerre Froide (paris : Armond Colin , 1996) . p 120 .

شمال إفريقيا التي تندرج ضمن الإستراتيجية المتوسطية لفرنسا، خاصة لما شهدته هذه المنطقة من ولوج أمريكي مكثف عبر كل المجالات والميادين: الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية، الأمنية ...إلخ، الأمر الذي دفع بفرنسا لتكثيف جهودها من أجل الإبقاء على مكانتها في المنطقة ، وهذا ما شهدته الجزائر خلال هذه الفترة – التسعينيات- حيث قام المسؤلون الفرنسيون بزيارات عديدة لها كان الهدف الأول منها والأخير هو إرساء علاقات ثنائية إستثنائية، وقد توجت هذه الزيارات بإبرام معاهدات شراكة والتوقيع على إتفاقيات عديدة شملت الكثير من الميادين. وإن دل هذا على شيء، فإنه يدل في الحقيقة على التوجه الفرنسي إزاء الجزائر المدفوع والمتأثر بالتغيرات التي طرأت على النظام الدولي الجديد، والذي قام بدور المحرك والمرغم الخارجي الأول في توجيه السلوك الخارجي الفرنسي الجديد تجاه الجزائر .

<u>الفـــرع الثـــانـــــي : الإتحـــاد الأوربــــــي :</u>

إحتلت أوربا –ومنذ القديم- الحيز الأوسع في مجال السياسة الخارجية الفرنسية التي عملت على صياغة سياسة إستقلالية موحدة وبناء قطب فاعل في العلاقات الدولية في وجه القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يهدأ النقاش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حول نوعية البناء الأوربي المشترك، وقد تكاثف الجدل حول "مشروع **Monnet**" القاضي ببناء إتحاد للدول الأوربية،أي إنشاء كيان يسمو على الكيانات الوطنية، بالرغم من مجادلة المنظور الديجولي في البداية لكل بناء في هذا الإتجاه،لأنه حسب رأيه لن يكون سوى أمريكيا،إلا أنه إقترح بالمقابل تعاونا يؤدي إلى إحداث "أوربا الأوربية" وعمل علىإرساء شركات بين الدول الأوربية،وبوصول الرئيس "جورج بومبيدو" إلى السلطة وفي01جانفي1973تم أول توسيع للمجموعة الأوربية نحو الوحدة الجمركية[1].حيث أعتبرت الخطوة الأولى في تعزيز التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء،الشيء الذي لم يلحظ منذ إتفاقية**Rome** في 25 مارس 1957 التي تعتبر النواة الأولى لهذه الوحدة[2]. كما ساهم الرئيس: "فرانسوا ميتران" في توسيع الحلف إلى اليونان سنة 1981، أسبانيا والبرتغال سنة 1986. وقد شجعت فرنسا فكرة إنضمام الدول الأوربية الأخرى للمجموعة، لأنها ترى في ذلك تحقيقا لحلم أوربا العظمى وذلك عبر توسيع الإتحاد الأوربي، وتأكيدا للوحدتين الإقتصادية والسياسية لها[3]، إلى أن وصل عدد الأعضاء 15 عضوا حاليا[4]. لكن "سياسة خارجية موحدة" بقيت مجرد شعار حتى تم التوقيع على إتفاقية **Maastricht**، فحددت الأهداف المسطرة من أجل صياغتها، وبمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ في 01 نوفمبر1993 [5]،تمكنت المجموعة من إسماع صوتها على الساحة الدولية بالتعبير عن موقفها حول بعض النزاعات،مسألة حقوق الإنسان وحول المواضيع والقيم المشتركة التي تمس القاعدة المشتركة للوحدة الأوربية .

---

[1]-<http: //www.France– Diplomatie.fr/Ministère des affaires étrangères/la France dans le monde/10/2001/AE 3414.>

[2]- < http : // Ue . eu . int / Pesc . >

[3] - سعيد اللاوندي ، <u>القرن الحادي والعشرون .. هل يكون أمريكيا ؟</u> ، مرجع سابق . ص 140 .

[4] -< http : // Ue . eu . int / Pesc >

[5]- < http : // www . GRIP . org / Conseil des Ministres de L'UEO / G 1849 . >

وقد كانت هذه الخطوة بمثابة النقطة الأولى في مجال الأمن والدفاع الأوربي، وذلك من أجل إرساء قواعد سياسية خارجية أمنية موحدة (**PESC**)، حيث إجتمع وزراء الشؤون الخارجية للدفاع للدول الأعضاء في المجموعة الأوربية في:**Bonn** يوم 19جوان 1992 ليتم وضع إعلان: **Petersberg** الذي عالج إهتمامات الدول الأعضاء في هذا المجال ليعزز فكرة إنشاء أمن أوربي موحد،تدعيم الدور الفعلي للإتحاد والنظر في علاقات هذا الأخير لكل من الدول الأوربية الأخرى خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي مما يفتح مجالا أكبر لتوسيع الإتحاد من الناحية الشرقية بسبب الحلف الأطلسي الذي لم تعد تثق الدول في نيته للدفاع عن المصالح والأمن الأوربي[1].

فبعد أن أعيد النظر في معاهدة: **Amsterdam**التي دخلت حيز التنفيذ في01ماي 1999والتي خصصت الفقرات11و28منها لصياغة سياسة خارجية أمنية موحدة،جاءت إتفاقية:**Nice** في26 فيفري2001[2]،لتعالج الإقتراحات الجديدة التي تخص المجال العسكري ضمن السياسة الأمنية الدفاعية المشتركة.

فضمن هذا الإطار، عملت فرنسا على خلق قطب فاعل في السياسة الدولية، يمكنه أن يقف في وجه السياسة الأمريكية (عولمة الأمركة)،التي أصبحت–خاصة منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي–تهدد مصالحها سواء داخل أوربا، أو خارجها، حيث نجد الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" يقول :"إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإدارة والقرار سيكونان دائما من نصيب الولايات المتحدة ... وعلى أوربا فقط أن تدفع الثمن !" [3]. ولعل هذا الرأي الرئاسي الفرنسي هو الذي يفسر لنا مغزى ما صرح به وزير خارجية فرنسا "هيبير فيدرين" بأن: "الدبلوماسية الفرنسية تعطي أولوية قصوى في القرن الواحد والعشرين لمواجهة الإحتكار الأمريكي .." ويضيف فيقول :" إن الإتحاد الأوربي هو الفكرة المناوئة للنفوذ الأمريكي، وأن فرنسا ناضلت نحو 40 عاما من أجل أوربا الموحدة ولذلك فهي ترفض أن يختزل كل هذا الجهد في أن يصبح مشروع أوربا الموحدة مجرد "سوق حرة ... إن الأورو **EURO** هو برهان على القوة الفيدرالية لأوربا، وسيكون أداة التوازن في اللعبة الدولية التي يسيطر عليها الدولار" [4].

وفي إطار هذه الإستراتيجية، عملت فرنسا مع الإتحاد الأوربي على خلق منطقة نفوذ للعملة الأوربية، وعلى تفعيل علاقات مختلفة مع الدول المجاورة وفي مقدمتها دول الحوض المتوسط التي ترى فيها المنطقة الجيوبوليتكية التي تمس مباشرة بالأمن الأوربي بكل نواحيه: العسكرية، الإقتصادية، الإجتماعية وخلق شراكة معها حيث كرستها إتفاقية: **Barcelone** 1995 [5].التي وضعت إطارا عاما لها لتصبح بذلك منطقة نفوذ أوربية، وفي نفس الإطار ومن نفس المنطلق عملت فرنسا على إرساء علاقات مميزة مع الجزائر،بإعتبارها

---

[1] - Ibid

[2] -تحتوي السوق الأوربية المشتركة على المؤسسات:المجلس الأوربي،البرلمان الأوربي،محكمة المحاسبة،محكمة العدل الأوربية واللجان المختصة.
- بوقارة حسين، محاضرات في نظرية الإندماج والتكامل الدولي، جامعة قسنطينة ، السنة أولى مجستير، 2002 – 2003. ص ص 20 – 23 .

[3] - سعيد اللاوندي، القرن الحادي والعشرون .. هل يكون أمريكيا ؟ ، مرجع سابق . ص 139 .

[4] - نفس المرجع . ص 6

[5]- < http : // www . EUROPA . COM > Commission européenne > 21 / 05 / 1424 >

من أهم دول المنطقة لما تتميز به من أهمية جيوبوليتكية وإستراتيجية ومن هنا يتبين مدى تأثير الإتحاد الأوربي وسياسة على السلوك الفرنسي الخارجي تجاه الجزائر .

المبحـــث الثالث: عمليـــة صنــــع القــــرار الخارجــــي الفرنســــي تجاه الجزائـــر.

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على عملية صنع القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر ، وذلك بالكشف عن كل من الهيكل و البنية التي تتم بينها هذه العملية من جهة عملية غتخاذ القرار في جد ذاتها من جهة ثانية هذا الأخير الذي يعبر بطريقة أو بأخرى عن السلوك الخارجي لفرنسا ، حيث من خلاله تعمل على تحقيق أهدافها المختلفة سواء القصيرة ، المتوسطة أو الطويلة المدى والتي بدورها تعتبر محرك أساسي لتوجيه فرنسا إزاء الجزائر [1].

المطـــلب الأول : بنيـــة عمليـــة صنـــع القـــرار الخارجـــي الفرنســـي تجاه الجزائـــر.

تتم عملية صناعة السياسة الخارجية عموما، ضمن مؤسسات وهياكل مختصة وعن طريق قوى معينة، تشكل في مجملها بنية أساسية لإدارتها، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد، الأجهزة والمؤسسات العامة المسؤولة عن إتخاذ القرار، وبذات نظام السلطة المسؤولة عنه في السياسة الخارجية [2] .

أما القوى الفاعلة والتي تساهم في صنعها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والمتمثلة في جماعات المصالح، الأحزاب السياسية والرأي العام فقد تم التطرق لها في المطلب الأول من المبحث الثاني لهذا الفصل ويمكن تحديد الهياكل المختلفة التي تساهم في صناعة القرار كما يلي :

1- الجهـــاز التشــــريعــــي أو البــــرلمـــانـــــــي :

يوجد هذا الجهاز في كل الأنظمة لكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، ففي الدول الديمقراطية –عكس الأنظمة التسلطية –أهمية البرلمان في صنع القرار الخارجي، يمكن تجسيدها في عملية المراقبة والتقييم التي ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان في مجالات السياسة الخارجية، وتستعمل في ذلك وسائل متعددة أهمها :

* وسيلة المعارضة : فمعارضة البرلمان لقرارات الحكومة في السياسة الخارجية ،قد تؤدي لإضعاف تنفيذ قرارات هذه الأخيرة ، حيث يصل إلى حد سحب الثقة، خاصة إذا قرر أغلبية النواب ذلك، وفي النظام الرئاسي ، البرلمان لا يمكنه إستعمال وسيلة الضغط ومعارضة الحكومة كل ما يفعله هو ممارسة ضغوط على وزراء لإجراء تعديلات على مواقف السياسة الخارجية [3].

---

[1] - حول أهداف السياسة الخارجية أنظر :

- Keith R LEGG and James F MORRISSON, the formulation of foreign policy objectives,from: perspectives on world politics , (the open University , 1981) . p p 57 – 59 .

[2] - محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص 473 .

[3] - بوقارة حسين ، محاضرات في السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص 7 .

* رفض إعتماد الأموال والميزانية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية : مما قد يشل من حركة الحكومة وخاصة برلمانية النظام منها ، أما الرئاسية ،قد يؤدي بالحكومة للتخلي عن سياسة معينة أو تعديلها مما قد يؤدي إلى بروز نوع من المساومة بين البرلمان والسلطة التنفيذية (الحكومة) حول قرارات السياسة الخارجية ، وفي حالة التعارض الصارخ وعدم الوصول إلى حل وسط ، يلجأ البرلمان إلى مختلف أشكال الإحتجاج كتجنيد الرأي العام ضد الحكومة أو حتى سحب الثقة (النظام البرلماني) .

* إجراء المصادقة على بعض الأعمال ، خاصة التي ينص عليها الدستور ، وفي النظم الرئاسية التي تخضع فيها المعاهدات التي تبرمها الحكومة لتصديق البرلمان ، دون هذا الأخير لا يمكن تنفيذها[1].

ودور البرلمان الفرنسي في هذا المجال لا يختلف عن هذه المهام أو المسؤوليات،فحسب دستور 1958 يقوم هذا الأخير باللعب على وتر:"سحب الثقة" من الحكومة وذلك بالضغط عليها من أجل التغيير في سلوك معين، إضافة إلى رفض الإعتماد للميزانية الضرورية لتنفيذ تلك القرارات،كما يقوم بمهمة المصادقة على المعاهدات، وهذا ما نصت عليه كل من المادة: 1.49 و35 من الدستور.فدور البرلمان يمكن تلخيصه في مهمة: مراقبة السياسية الخارجية[2].

2- الجهـــاز التنفيـــــذي :

يعتبر الجهة الأكثرهيمنة على صنع القرار في السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة إعتبارات تقليدية وأخرى معاصرة. فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع هذه السياسة لمواجهات الأزمات والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.وما يساعد على ذلك تفرع السلطة التنفيذية وإتصافها بالوحدة التنظيمية وإمتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية،إضافة لتطور تكنولوجيا الإتصال التي تمكن هذه الأخيرة من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى[3].

ويختلف مفهوم السلطة التنفيذية من نظام سياسي إلى أخر،ففي النظام السياسي البرلماني يقصد بالسلطة التنفيذية "مجلس الوزراء" فرئيس الدولة لا يلعب إلا دورا رمزيا في مجال صنع السياسة الخارجية، ويقوم رئيس الوزراء بالإشتراك مع الوزراء في عملية صياغة هذه السياسة.أما في النظام السياسي الرئاسي،فيقصد بالسلطة التنفيذية رئيس الدولة،أما مجلس الوزراء فهو هيئة مساعدة للرئيس[4].

وعمليا توكل مهمة تنفيذ السياسة الخارجية إلى وزارة الشؤون الخارجية، حيث أصبحت هذه الوزارة هي المؤسسة البيروقراطية المسؤولة عن جل مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية، ولأدائها هذه الهيئة عادة ما نجدها مقسمة ومهيكلة وفقا لمحاور السياسة الخارجية،حيث تحتوي على أربعة أقسام:

1- قسم خاص بالمناطق الجغرافية (أفريقيا ، أوربا، ...).

---

[1] - نفس المرجع . ص 7 .

[2]- Marie–Chtistine KESSLR,<u>la politique étrangére de la France:Acteurs et processus</u>(paris: Presse de la fondation nationale des sciences politique , 1999) . pp 52 – 70 .

[3] - محمد السيد سليم ، <u>تحليل السياسة الخارجية</u> ، مرجع سابق . ص 453 .

[4] - نفس المرجع . ص 454 .

2- قسم خاص بالمنظمات والوكالات الدولية المختلفة (منظمة الأمم المتحدة،...).

3- قسم يهتم بالمعلومات والنشاطات المختلفة (الثقافية ،...).

4- قسم خاص بالشؤون الإقتصادية (المساعدات الاقتصادية ، العلاقات التجارية ،...).

بالإضافة إلى توافرها على وكالات متخصصة، قد تكون في جمع المعلومات، تقديم المشورة، القيام بالدعاية والشرح لقرارات السياسة الخارجية [1].

ويحتل الجهاز التنفيذي في حكم الجمهورية الخامسة المكانة الرئيسية في عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، ويلعب رئيس الجمهورية الدور الأساسي في ذلك، لما يتمتع به من صلاحيات متعددة منحها إياه دستور سنة 1958[2]، والتي زادت من صلاحياته على حساب الجهاز التشريعي في الدولة مما زاد من تداخل الممارسات بين السلطات الثلاث على الرغم من مبدأ الفصل بينها دستوريا،حتى أصبح يطلق على النظام السياسي الفرنسي بأنه نظام شبه دستوري وشبه رئاسي، وهكذا أصبحت السياسة الخارجية شيئا فشيئا مجالا خاصا برئيس الجمهورية والذي ترسخ مع تعديل الدستور لسنة 1962[3].

وقد تعاقب على رئاسة الجمهورية الخامسة إلى حد الآن خمسة رؤساء هم:"شارل ديجول"، "جورج بومبيدو"،"فاليري جيكارد سيتان"،"فراستوا ميتران" و"جاك شيراك". وإذا كان العامل الرابط بين هؤلاء الخمسة هو إستمرار عملهم ضمن دستور الجمهورية الخامسة وإعلانهم بإستمرار إتباع أفكار الجنرال "شارل ديجول" في قيادة فرنسا، والمحافظة على مكانتها في العالم إلا أنه يبقى لكل واحد منهم خصوصية في التعامل مع الأحداث الداخلية والخارجية، وكيفية تطويعها لخدمة مصالح البلاد، إلا أنهم يواجهون بعض المشاكل في توجهاتهم الخارجية في حالة ما إذا كانت الحكومة إئتلافية يغلب عليها عدد الأعضاء المنتمين إلى المعارضة، الأمر الذي يضع السياسة الخارجية في مواضع تناقض وضعف[4].

وبالنسبة لسياسة فرنسا تجاه الجزائر نجد أنها إتسمت بالطابع الديجولي الذي إستمر عبر باقي الرؤساء، ليكرس فكرة تقويض المنطقة وتفعيل العلاقات والروابط بين البلدين، بالرغم من التصادم الذي عرفته في فترات متعددة وذلك عن طريق المهام والقرارات التي إضطلع بها الرؤساء خلال الحقبات الرئاسة المختلفة.

---

[1] - بوقارة حسين ، محاضرات في السياسة الخارجية ،مرجع سابق . ص 7 .

[2] - أهم الصلاحيات التي أعطاها دستور الجمهورية الخامسة لرئيس الجمهورية والتي لها علاقة بالسياسة الخارجية ، تلك التي نصت عليها المواد التالية : المادة 05 : يضمن ... الإستقلال الوطني ، وعدم المساس بإقليم الدولة وإحترام إتفاقيات مجموعة الدول الفرنسية والمعاهدات . المادة 52 : رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول عن شؤون العلاقات الدولية ، مفاوضات ، المصادقة على المعاهدات والإمضاء على الاتفاقيات،...، وهو يتقاسم سلطات الدبلوماسية والدفاع وهذا ما نصت عليه كل من المواد التالية : 15 – 10 – 21 – 14 – 54 .

- Emile Robert PERRIN, les grandes problèmes internationaux , op . cit , p 58 .
- André BARILARI, Marie–josé GUEDON, Institutions politique : 100 plans détailles , op . cit , pp 91 – 92 .
- Jean-J CHEVALLIER et Autres, l'encyclopédie de la France et du monde , op . cit , p 19 .
-Dmitri Georges LAVROFF, la Conduite de la politique étrangére de la France(Bordeaux: presse Universitaire de Bordeaux , 1997) . pp 80.83 .

[3] - لمزيد من المعلومان حول النظام السياسي الفرنسي والدستور الذي أتى بالجمهورية الخامسة أنظر :
- سعيد بوالشعير ، القانون الدستوري و النظم السياسية ، (الطبعة الخامسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003).ص ص228 – 280 .

[4] - Bernard ANDRIEN, points de vue: un problème majeur: le démembrement de la politique étrangère, relations internationales(N° 3, 1997) . pp 975 .

ورغم أن الحكومة هي التي تحدد وتتولى أمر سياسة الدولة، كما تتولى الإدارة والقوة العسكرية وتعتبر مسؤولة أمام البرلمان-حسب المادة 20 من الدستور-والوزير الأول هو الذي يتولى إدارة عمل الحكومة– حسب المادة 21 من الدستور-وله سلطات خاصة به في علاقاته مع البرلمان، إلا أنها لا تستطيع أن تمارس هذه الحقوق إلا بموافقة الوزير الأول الذي يعد إدارة حقيقية لتنفيذ القرارات السياسية لهذا الأخير، وإن كانت هناك محاولات لإعادة الإعتبار إليه نظرا للوظائف المتشعبة التي يقوم بها ولعلاقاته المباشرة مع البرلمان ومع حكومته، إلا أنها لم توضع حيز التنفيذ حتى مع أكبر الداعين إليها "فرانسوا ميتران" و"جاك شيراك" عند وصولهما إلى الحكم .

أما الوزارات التي شكلت في عهد الجمهورية الخامسة إلى حد يومنا، والتي راقبها السياسيون بقلق وإعتبروها المعين السري لكل القرارات، فإنها لم تكن في الواقع أكثر من أسلوب أخرجت به تلك القرارات إلى حيز الوجود.ويتضح ذلك من تتبع بعض الزيارات التي قام بها الوزير الأول في بعض الحكومات إلى خارج رفقة أعضاء حكومته. فدورهم في عملية صنع وإتخاذ القرار السياسي الخارجي لا سيما تجاه الجزائر لا تتجاوز جمع المعلومات عن طريق الكتابات العامة واللجان المختلفة واللقاءات والزيارات الرسمية،المشاركة في عملية التخطيط،تقديم المشورة،القيام بشرح وجهات نظر رئيس الجمهورية و الدفاع عنها، ولا سيما أن عملية إتخاذ قرارات السياسية الخارجية تجاه الجزائر تخضع إلى شفافية وحسابات دقيقة في سياسة فرنسا الخارجية [1].

أما وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، فدورها يتلخص في تجميع المعلومات القادمة من طرف البعثات الدبلوماسية وإرسال التوجيهات إليها وحق التصدر لإستقبال رؤساء الدول والوفود الدبلوماسية الأجنبية،وتمثيل فرنسا بالخارج. كما يقوم كاتب الدولة المكلف بالعلاقات والتعاون وتحت إمرة وزير الشؤون الخارجية بتقديم المساعدات الفرنسية المختلفة لدول العالم الثالث، زيادة على أن دورها الأساسي يكمن في تمثيل فرنسا في الخارج وتطوير علاقاتها وتمكينها من الحصول على حاجاتها من المواد الأولية وتطوير إنتشار لغتها في الخارج[2].هذه المهام جعلت دور وزارة الشؤون الخارجية في عملية صنع وإتخاذ القرارات، لا يتجاوز جمع المعلومات والتخطيط ثم التنفيذ، أما حلقة إتخاذ القرارات خاصة تجاه الجزائر فإنها بقيت من إختصاص رئاسة الدولة وبعض المستشارين والفنيين التابعين لرئيس الجمهورية.[3].

3-الجهـــاز القضـــائــــــي :

تلعب السلطة القضائية دورا غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، تتمثل في كل من سلطة إبطال بعض القوانين أو الإتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس أنها مخالفة للدستور وسلطة تفسير النصوص الدستورية والقضائية بما يؤكد دور أي من السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية، وقد إستقر الفقه القانوني في معظم الدول على أن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة

[1] - سعود صالح ، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981 ، مرجع سابق . ص 178 .

[2] - Jean-J CHEVALLIER et Autres , l'encyclopédie de la France et du monde , op . cit . pp 19 – 20 .

[3] - سعود صالح ، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981 .، مرجع سابق . ص 179 .

القضاء[1]. وهو الشأن نفسه بالنسبة لدور الجهاز القضائي في عملية صنع السياسة الخارجية الفرنسية، إذ يضطلع بمهمة تفسير النصوص القانونية المتعلقة بها ومطابقتها للدستور الفرنسي.

4-المؤسســـــة العسكريـــــة :

المؤسسات السابقة تهتم بالقرارات ذات الطابع المدني، لكن هناك قرارات ذات طابع عسكري تدفع الدولة لإعطاء الأولوية والإختصاص للمؤسسة العسكرية، فهي جزء وإطار من أطر السياسة الخارجية، دورها يرتكز على طبيعة العلاقات المدنية–العسكرية، ففي الدول الغربية التي تنتشر فيها ظاهرة المركب الصناعي العسكري تتوفر على مجموعة أطر وقنوات تربط المدني بالعسكري فيظهر تأثير هذه النخبة[2].

وقد ساهم المسؤولون العسكريون إلى جانب الدبلوماسيين في وضع وبناء السياسة الخارجية الفرنسية لفترات عديدة وأمام قضايا مختلفة. مست المسائل العسكرية كما القضايا السياسية والإدارية منها خلال فترات الحرب أو السلم [3].

وحسب المادة15من الدستور الفرنسي تخضع القوات العسكرية الفرنسية لإشراف رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة فهو الذي يحدد السياسة الدفاعية العامـــة لفرنســـا وهـــو الحكـــم الأول والرئيسي في إعطاء إشارة الإستعمال المحتمل الوقوع للقوات النووية في الحرب. ويرأس هذه القوة وزيـــر الدفاع الوطني، وهو المنظم للوسائل العسكرية والمحافظ عليها والمكلف بتنفيذ القرارات العسكرية التي يتخذها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالقوات المسلحة،ويساعده في ذلك كل من كاتب عام ومندوب للتسليح وقائد عام لأركان الجيش بالإضافة إلى الكاتب العام للدفاع الوطني الذي يضمن حفظ سر مجلس الدفاع ويشارك في تحضير وإدارة المحادثات والإجتماعات الدولية التي تتعلق بمسائل الدفاع ويقدم للحكومة الوثائق والمعلومات الضرورية ويسير الأعمال الوزارية التي تهم الدفاع الوطني[4].لكن يبقى
تأثيرهذه المؤسسة محدودا،سوى خلال فترة الحرب،مقارنة بالمؤسسة التنفيذية.

المطلب الثاني:عملية إتخاذ القرار الخارجـــي الفرنســـي تجـــاه الجزائـــر.

تتفاعل أدوار الأجهزة والهياكل المختصة في صناعة السياسة الخارجية مع بعضها البعض،كل حسب صلاحياته وقوة تأثيره لتصيغ في النهاية ما يسمى بالقرار،الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية[5].حيث نجد:"دافيد إسيتون" يعرف القرار على أنه:"مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع"[6].أما إتخاذ القرار فهو:"الإختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية

---

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص 460 .

[2] - بوقارة حسين ،محضرات في السياسة الخارجية ، مرجع سابق . ص 7 .

[3] - François CAILLETEAU, le rôle et l'influence des responsables militaires dans la politique extérieure de la France la revue internationale et stratégique (hiver 2002 – 2003) . pp 53 – 55 .

[4] - سعود صالح، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 – 1981 ، مرجع سابق . ص 73 .

[5] - Bahgat korany with contributors , how foreign polity decision are made in the third world : A Comparative Analysis , (London ; westv iew press , 1986) . p 39 .

[6] - جيمس ن دورتي، روبرت بالستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي(الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985). ص 305.

في نتائجها"[1]هذا من الناحية النظرية.أما من الناحية الإجرائية، فعملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية تتم وفق مجموعة إجراءات وعمليات يمكن أن نقول أن نموذج إستون يعبر عنها بكل دقة[2].

وعملية إتخاذ القرار الخارجي بصفة عامة تعني مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل إتخاذ القرار لتفضيل بديل معين، أي الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الإختيارات المتاحة والتوفيق بين إختلافات الرأي بين مجموعة إتخاذ القرار[3].

ويقصد بأسلوب الإتصال الرسمي أو غير الرسمي داخل مجموعة إتخاذ القرار: مدى وجود قواعد ونظم لإجتماع مجموعة إتخاذ القرار بشكل دوري، ومدى توافر أجهزة لجمع المعلومات وعدد أعضاء المجموعة بها وكيفية تبادل المعلومات بين هؤلاء الأعضاء وهل تنتقل المعلومات إلى أعضاء المجموعة من خلال القائد وحده أم أن لهؤلاء الأعضاء مصادر مستقلة لجمع المعلومات وتبادلها؟ وأخيرا، يشمل أسلوب الإتصال قواعد إتخاذ القرار كالتصويت السري،التصويت العلني، الإجماع الوفاقي دون تصويت[4].

وقد توصل العديد من المختصين في السياسة الخارجية الفرنسية عبر دراساتهم التي كانت تهدف إلى الكشف عن الأساليب المختلفة التي يتم وفقها إتخاذ القرارات الخارجية في الجمهورية الخامسة، إلى تأكيد بأن رئيس الجمهورية هو وحده الذي يضع ويحدد الأطر العامة للسياسة والدبلوماسية الفرنسية كما توصل هذا الفريق إلى نفي وجود أي مسار أو عملية محددة لإتخاذ القرار« **Processus dicisionnel** » [5]. وهذا لأن كل من يصل إلى الحكم من رؤساء الجمهورية الخامسة يعتبر أن مجال صنع وإتخاذ القرار في السياسة الخارجية من صلاحياته أو ما يطلق عليه « **Le domaine réservé** » [6]،أي خاص بالرئيس وحده. حيث يرى « **Samy** **Samy Cohen** » أن القرارات المتعلقة بالسياسة إلخ هي مركزة في يد رئيس الجمهورية على إستمرار الجمهورية الخامسة أي منذ فترة حكم الجنرال "ديجول" إلى غاية فترة حكم "جاك شيراك"[7].

وهنا تطرح إشكالية الإطار النظري لعملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية والتي بدورها تطرح مسألة عقلانية هذه القرارات، فحسب « **Herbert Simon** » معلومات الرئيس لا تكون أبدا شاملة ولا ملمة بالقضية أو المسألة محل النقاش، مما يجعل القرار الذي سيتخذه هذا الأخير يتصف باللاعقلانية في غياب بدائل إختيارية،فالفاعل هنا –الرئيس– يتبنى أول إختيار يرضي ويطابق مواصفات قيمه ومفهومه للواقع[8]. ومنه يمكن القول أن عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية عامة وتجاه الجزائر على وجه الخصوص إتسمت بما يلي:

---

[1] - نفس المرجع . ص 305 .
[2] - إرجع إلى:
- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، النظرية السياسية المعاصرة (الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1997) . ص 183 .
[3] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق . ص 473 .
[4] - مرجع سابق . ص 476.
[5]- Marie- Kristine Kesseler, La politique etrangere de la France: Acteurs et processus, op, Cit, P17.
[6]- Ibid, P 23.
[7]- Ibid, P 37.
[8]- Ibid, P 35.

1. **الطابـــع غيـــر الرسمـــي لعمليـــة إتخـــاذ القـــرارات**: ففي حالات عديدة لا يلتزم الرئيس الفرنسي (من ديجول حتى جاك شيراك) بقواعد محددة واضحة أمام الأعضاء المشاركين في إتخاذ القرار.

2. **مركزيـــة تأثيـــر النســـــق العقيـــدي**: يمثل دستور1958 المركز الفعلي لإتخاذ القرارات السياسية وكان كل من رؤساء الجمهورية الخامسة يتمتع بسلطات واسعة في تحديد قواعد إتخاذ القرار، لا يعني ذلك أن الرئيس كان يتمتع بالحرية التامة في إتخاذ ما يشاء من القرارات، ولكنه يعني أن إدراك الحوافز والمتغيرات في البيئتين الخارجية والداخلية للنظام السياسي وتفسير المعلومات وتعريف البدائل المتاحة ثم تحديد قاعدة إتخاذ القرار **Dicision rule** والتي يتم بموجبها تفضيل بديل عن آخر،إنما يتم من خلال العقائد والحسابات السياسية الكامنة في نسق فرنسا العقيدي، ومن ثم فقد إتسمت عملية إتخاذ القرار بطابع معرفي **Cognitive character** بحيث أن القرار النهائي هو ذلك الأكثر إتفاقا مع نسق الرئيس العقيدي وحساباته السياسية.

3. **سيطـــرة نمـــوذج الإختيـــار الرئاســـي**: هو نموذج لعملية إتخاذ القرار، يقوم بمقتضاه صانع القرار المركزي بالمبادرة في إقتراح موضوعات المناقشة وتحديد مجموعة من البدائل أمام أعضاء جهاز إتخاذ القرار، وقد ميز هذا النموذج عملية إتخاذ القرار في النظام السياسي الفرنسي، بحيث أن رئيس الجمهورية كان في أغلب الأحيان يبادر بتعريف المشكلات الرئيسية التي تحتاج إلى إتخاذ قرار بشأنها، ويحدد نطاق البدائل الممكنة.

لكن ورغم الدور الكبير لرئيس الجمهورية الفرنسية في صناعة وإتخاذ القرار الخارجي، وذلك لما خوله له دستور 1958 من صلاحيات عديدة، إلا أن نفس النصوص التشريعية سمجت لبقية هياكل صناعة السياسة الخارجية بالتدخل في هذه العملية كل حسب صلاحياته. بالإضافة إلى الدور النشيط الذي تلعبه كل من: جماعات الضغط المختلفة، الأحزاب السياسية، والرأي العام في تحريك دواليب النقاش داخل بنية عملية إتخاذ القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة فيما يتعلق بديلوماسية هذه الأخيرة تجاه الجزائر. الأمر الذي يجعل هذه السياسة تتسم بالطابع الديمقراطي إذا ما تم تتبع مراحل وأدوار كل جهاز في صناعتها قانونيا. أما إداريا، فالصانع المركزي لهذه العملية هو رئيس الجمهورية، مما جعل المختصين وفي الكثير من الأحيان يصفون قراراته باللاعقلانية، خاصة فيما يتعلق بسياسة فرنسا تجاه دول إفريقية عامة وتجاه الجزائر على وجه أخص.

خـــاتمـــة الفصـــــــل :

يتبين من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، أن السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر تتم وفق أطر وحدود وقوانين تنظمها وتسيرها. فهي تستلهم توجهاتها من خلال أسس مختلفة تكون بمثابة الأرضية التي تنطلق منها، تمثلت في مجموعة القيم والمبادىء والمعتقدات التي لطالما آمنت بها وحاولت الذهاب بها إلى كل نقطة في العالم خاصة مستعمراتها القديمة[1]. هذه المبادىء التي بتفاعلها مع مجموعة من الأسس الإستراتيجية السياسية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية، تعمل ككل متكامل في بناء قاعدة أساسية توجه أبعاد السياسة الفرنسية الجديدة حيال الجزائر .

هذه السياسة التي ترسم حدودها مجموعة من المحددات تمثل البيئة التي يتصرف في نطاقها صانعو القرار، مقسمة إلى بيئة داخلية تشمل: المحدد الجغرافي، البشري، الإقتصادي والعسكري، الرأي العام، جماعات الضغط، والأحزاب السياسية. وبيئة خارجية، تضم، الإتحاد الأوربي الذي تعتبر فرنسا جزء هاما فيه، والنظام الدولي بصفة عامة وما يشهده من تحولات.

هذه المحددات التي بتفاعلها مع بعضها البعض من جهة ومع مختلف الأسس التي تستلهم منها فرنسا سياستها الخارجية الجديدة تجاه الجزائر من جهة ثانية تؤثر بطريقة أو بأخرى في رسم الأهداف المنشودة من وراء هذه السياسة والتي تصبح فيما بعد المحرك الأساسي لمختلف الهيئات التي تشكل البنية العامة التي يتم من خلالها وضمنها صناعة وإتخاذ القرار، والتي حسب دستور 1958 يخول للهيئة التنفيذية وعلى رأسها : رئيس الجمهورية الحصة الأوفر من الصلاحيات والمهام في هذا المجال ...فهي تلعب الدور الأهم بالمقارنة مع الهيئة التشريعية والقضائية والعسكرية التي يبقى دورها محدودا، لتفرز في النهاية القرار الذي يكون نتيجة لتفاعلات تتم داخل النظام السياسي ككل، والذي يمكن أن نطلق عليه إسم : " نسق السياسة الخارجية " " **Foreign policy System** ". الذي يتميز بالترابط بين وحداته وتفاعلها مع البعض ليشكل نسقا متكاملا.

---

[1] - الأمر الذي جعل العديد من المراقبين والمحللين وعلى رأسهم « Raymon Aron »يصف هذه السياسة ب:"المنطقية، الحازمة والواقعية...إلا أنهالا تخلو من المشاكل كفصل النظرية عن الممارسة وعدم توافق الطموح مع القدرات".
- بول كيندي، قيام وإنهيار القوى العظمى(الطبعة الأولى، ليبيا:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1993).ص485.

مقدمـــــة الفصـــــــل:

شهدت الساحة الداخلية الجزائرية مجموعة من التحولات والتغيرات الجذرية مست كل الجوانب السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية وذلك منذ نهاية سنوات الثمانينيات تزامنا مع بعض التحولات الدولية والإقليمية التي ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تأزم الأوضاع الجزائرية، فتميزت بعدم الاستقرار واللاأمن الأمر الذي إنعكس بدوره على العلاقات الخارجية للجزائر مع دول العالم كافة، ودول حوض المتوسط خاصة وفرنسا بوجه أدق، نظرا لما شهدته السياسة الخارجية الفرنسية من تغيير وتذبذب تجاه الجزائر خلال هذه الحقبة، وهذا ما سنحاول معالجته من خلال هذا الفصل.

لذلك سوف نحاول من خلال المبحث الأول له الكشف عن الأوضاع الحقيقية للأزمة الجزائرية التي أثرت مباشرة على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر. أما في المبحث الثاني فسوف نعالج التفاعل الفرنسي مع الأزمة الجزائرية. ومن خلال المبحث الثالث سوف نخصصه لمعرفة كيفية محاولة فرنسا لإحتواء الأزمة الجزائرية وذلك عبر سياستها الخارجية.

للتوصل في الأخير للربط بين التغير في الساحة الداخلية الجزائرية بالتغير الذي مس مسار السياسة الفرنسية.

المبحــث الأول: أوضـــاع الأزمـــة الجزائريـــة.

يتفق أغلب المحللون أن الأزمة الجزائرية هي عبارة عن تحول نظامي حقيقي، والذي يجب البحث عن مكوناته في عدم القدرة الواضحة للنظام السياسي الذي كان سائدا على التكفل بالمطالب الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المعبر عنها، فطالب المواطنون بطريقة عنيفة (أكتوبر **1988**) بوضع حد للإحتكارات الثلاثة التي مارست ضغطا على المجتمع:

- الإحتكار السياسي الممارس من طرف الحزب الواحد الذي لم يكن يعطي الحق سوى لمناضليه للوصول إلى مراكز إتخاذ القرار.
- الإحتكار الإيديولوجي الذي فرض فكرة « **المقبول سياسيا** » الممارس من طرف الدولة، والذي كان يعتبر أعداء للوطن كل الذين كان لهم تفكير مخالف لإيديولوجية الحزب الحاكم.
- الإحتكار الإقتصادي الذي يفرض على كل الإقتصاد الرقابة السياسية للسلطة.

بالإضافة للعديد من الضغوط الداخلية التي فجرت الأزمة في الجزائر، والتي غيرت من مسار الأحداث والمظهر العام للبلاد من مشاكل سياسية وأمنية، إقتصادية وإجتماعية وحتى ثقافية لتتكامل فيما بينها وتتفاعل مع الضغوط والتحولات الخارجية لتصيغ في النهاية الأوضاع التي تعيشها الجزائر اليوم.

ومن هنا، فسوف نحاول إبراز هذه الجوانب التي شكلت فيما بينها الأسباب الحقيقية للأزمة الجزائرية، والتي تعتبر بدورها المحرك والدافع الفعال لتبني فرنسا سياسة معينة تجاه الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا من خلال دراسة النقاط التالية:

أولا: الأوضـــاع السياسيـــة والأمنيـــة.

ثانيا: الأوضـــــــاع الإقتصاديـــــة.

ثالثا: الأوضـــــاع الإجتماعيـــة والثقافيـــة.

المطلـــب الأول: الأوضـــاع السياسيـــة والأمنيـــة.

إختلف المحللون والملاحظون الوطنيون منهم والدوليون حول الأسباب والدوافع الحقيقية للأزمة السياسية الجزائرية، فمنهم من ربطها بالتحولات الدولية التي شهدتها تسعينيات القرن المنصرم، والتي أدت إلى إنهيار القطب الإشتراكي وبالتالي سقوط الإيديولوجية التي كانت تتبناها الجزائر خلال السنوات الموالية للإستقلال، الأمر الذي أدى إلى بروز شغور نظامي وتفكك إيديولوجي داخل البلاد، ليحل محله معالم نظام وإيديولوجية جديدة.

أما البعض الآخر من المحللين الذين يعبرون عن الرأي القائل بأن أصل الأزمة الجزائرية يكمن في أسبابها الداخلية في حد ذاتها، بل ويذهب البعض منهم إلى حد القول بأن الأسباب الحقيقية تستمد جذورها من الثورة التحريرية (**بيان 1954**)، وما عرفته هذه الفترة من تصادم وصراعات [1].

حيث يضع الأستاذ محمد حربي في فكرة الخصوصية التاريخية للجزائر جوابا على سؤال وضعه عنوانا لدراسة، مؤداه : «**هل تعرضت الثورة الجزائرية للخيانة؟ 1992** »[2]. ففي رأيه قد حملت الحركة الوطنية من التناقضات ما يوصلها إلى مجتمع لا ديمقراطي، حيث كان الهدف الوحيد الذي لم يتعرض له أحد من داخل الثورة «**بناء الدولة الوطنية**»، أين لم يبدأ الحديث عن شكل تلك الدولة ومضمونها إلا بعد إتفاق إيفيان فقد إقتصر الإهتمام داخل جبهة التحرير على تكتيكات الوصول إلى السلطة وبالتالي سد الطريق لكل من يريد الوصول إليها خارج هذه الأطراف التي أرادت الإنفراد بمراكز إتخاذ القرار.

ويمكن النظر إلى الوضعية الجزائرية في ضوء المعاينات الأربعة التالية:

أولا: قضت الجزائر مدة طويلة من ثلاثينياتها الماضية بدون مؤسسات قاعدية على المستوى المحلي ومدة أخرى أطول على المستوى الوطني قامت أثناءها الإدارة والأجهزة التكنوقراطية بدور "تمثيلي "**Représentatif**" ليس من صلاحياتها ولا هي مؤهلة للقيام به، فالجزائر بدأت مشكلتها مع المؤسسات التمثيلية فورا بعد التحرير.

ثانيا: إذا تركز الإهتمام حول الفكرة السابقة، فإن الوقائع الأخرى تبدو لنا مجرد مضاعفات طبيعية تفسح المجال لأحادية السلطة « **Monolithique** » المغلقة وتشخيصها، وتعدد مراكز القرار حسب توازنات الكتل والمصالح.

ثالثا: خلق طبقة من الإداريين النخبويين الذين كان همهم الوحيد خدمة مصالحهم وإهتماماتهم السياسية.

رابعا: أظهرت المناقشات الواسعة والحرة نسبيا قبيل إعداد الميثاق الوطني ودستور **1976** الهوة الكبيرة التي تفصل بين الخطاب السياسي والواقع الحقيقي، وأشارت بلغة صريحة إلى مواضع الخلل وعبرت عن سخطها الشديد على الإدارة ومسيريها الذين حولوا الجمهورية إلى «**أليغارشية**» لا تسأل عما تفعل، وتعامل المواطنين بإستخفاف كبير.

طالب الشعب بالعودة إلى الطريق الصحيح، إلى سيادة الشعب في دولة القانون، وكانت مطالب مبكرة بالقطيعة مع الأحادية السلطوية ومن أجل الديمقراطية الإجتماعية الوفية لروح ثورة نوفمبر وتقاليد الشعب المناهض للقهر والتسلط[3].

---

1 - Mohamed HARBI, Enlisement dans une"Sale guerre": L'Algérie prise au piége de son histoire. Le monde diplomatique(N°482, Mai 1994), P 10.

2- محمد العربي ولد خليفة، الأزمة المفروضة على الجزائر: مقاربة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية(الطبعة الأولى،الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998). ص 47.

1- عرفت بداية سنوات الثمانينيات تحرك إجتماعي لم يسبق وأن شهدته الجزائر :"تحركات بربرية 1980، إضرابات العمال، صعود الإسلاميين ومظاهراتهم التي كانت تنتهي دائما بمشادات بينهم وبين قوات الأمن (قسنطينة، سطيف 1986) التي أدت فيما بعد إلى مظاهرات أكتوبر 1988

- Abdrrahim LAMCHICHI, Algérie en crise (Paris: Editions L'harmattan 1991).

لكن وللأسف دخلت تلك المطالب الشعبية خزائن الأرشيف ولم تحظ بما تستحقه من إهتمام المختصين في السياسة **Politologues** وعلم الإجتماع السياسي القياسي **Sociométrie** فأخذ جزء كبيرا من الجزائر العميقة الكلمة، كشف عن سخطه وعبر عما يريد بخروجه في أكتوبر **1988** إلى الشوارع، أغلبهم من جيل الشباب الذي فتح عيونه فلم يجد إلا السراب والأفق المسدود، الأمر الذي عبر عنه برهان غليون بقوله:«... فقد إلتقت نزعة الإحتجاج الشامل... مع صرخة الرفض القاطع لواقع أسود وكئيب عند جمهور فقد إيمانه بكل ما يسمع ويقال له»[1].

تصادفت هذه المشاكل التي كان يعيشها النظام مع السقوط الذريع لسعر برميل البترول (من **30** إلى **10** دولار أمريكي) أي أنه في عشية وضحاها أصبح على الجزائر إعادة النظر في إستراتيجيتها الإقتصادية (الإنقاص في النفقات، الإستدانة أكثر...ألخ)[2]، مما أدى إلى حالة التضخم الكبير التي شهدتها البلاد والتي كانت من الدوافع المباشرة في خروج الشعب إلى الشوارع.

فتم إستدعاء الجيش للمحافظة على الأمن والنظام،فقام هذا الأخير بإطلاق النار على المتظاهرين أي ضد مواطنين عزل[3].

إختلفت التفسيرات التي تبرر قيام هذه المظاهرات وإطلاق النار على المتظاهرين، ومن كان وراءها ومن له مصلحة من خلالها، فهناك من يفسرها على أنها غير مدبرة، بل كانت عشوائية أو خطأ من طرف بعض العسكريين أو هي جريمة من أشخاص أو وجهات مجهولة.

وهناك تفسير آخر لهذه الأحداث يرى أن الشاذلي بن جديد كان السبب غير المباشر لتلك المؤامرة، حيث أنه قام بعدة إصلاحات وتغييرات بين رجال **FLN** والقيادات القديمة في السلطة والجيش وعمد إلى وضع من يواليه مكانها[4]، وهذا ما قلب عليه هذه الشرائح الأمر الذي جعل الكثير من المحللين يرجعون تنظيم مظاهرات أكتوبر **1988** إلى هذه النخبة، فهي حسب رأيهم مفتعلة وليست تلقائية، حيث أنه لا يمكن لهذه الأخيرة أن تقوم في مناطق عديدة من الوطن وفي نفس الوقت دون أن تكون هناك يد نظمتها، وهي نفس النخبة التي أمرت بإطلاق النار على المتظاهرين لزعزعة النظام والإطاحة بالشاذلي بن جديد الذي هاجم تلك النخبة في خطاب ألقاه في **19** سبتمبر**1988**، وبهذا يكون قد أعلن صراحة وأمام الشعب الحرب على الطبقة السياسية القديمة التي أصبحت تمثل طبقة عدوة له، مما أضعف قدرة الشاذلي على معرفة ما يحدث صراحة في الشارع الجزائري... [5].

2- برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية (الطبعة الرابعة،الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، دار بوشان للنشر، 1990). ص 9 .

3- William B. QUANDT, Société et pouvoir en Algérie : La décennie des ruptures, Traduit par M. Ben Semmane et M. Ben Abdelazize et A. Ben Zanache (Alger, Casbah Editions,1999) P 54

4- لمزيد من التعليمات حول الاضطهادات التي حدثت خلال مظاهرات أكتوبر 1988أنظر:

- Comité nationale contre la torture, Cahier Noir d'Octobre , (Alger , L'entreprise nationale des arts graphiques,1989) p-p 10-80

5- Abderrahim LAMCHICHI, Algérie en crise , op, Cit, p 290.

1- William B,QUANDT, Société et pouvoir en Algérie : La décennie des ruptures, op, Cit, p 57

لكن الشاذلي بن جديد لم ينسحب من هذه المعركة وقد إستعمل ورقته كرئيس ونفوذه في الجيش، وكانت ردة فعله جد سريعة وفي الأعماق، إذ قام بوضع مشروع إصلاح الدستور الذي صوت عليه الشعب الجزائري بالإيجاب في **03** نوفمبر **1988**.

وبعد أن أعيد إنتخابه كرئيس في **22** ديسمبر **1988**، فتح الباب أمام الديمقراطية أين صوت الشعب الجزائري بالأغلبية (**73,43** %) في **23** فيفري **1988** على مراجعة دستور **22** نوفمبر **1976** الذي يعلن عن ميلاد جمهورية جديدة بالإنتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية[1]، فظهرت العديد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة. وقد أجريت الإنتخابات المحلية في **12** جوان **1990**، أين حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفوز بالأغلبية في **32** ولاية من مجمل **48** ، مما قد أقلب المظهر السياسي في الجزائر ككل، فتحصل هذا الأخير على **57,75** % [2].

وقد نظمت أول إنتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الجزائر يوم **26** ديسمبر **1991** (الدور الأول)، التي قد حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ **FIS** الفوز بالأغلبية الساحقة بالمقارنة مع نتائج الأصوات التي تحصلت عليها بقية الأحزاب والجدول التالي يوضح ذلك:

<u>الجدول رقم 08</u>: نتائج تشريعيات 26 ديسمبر 1991 للأحزاب العشرة الأولى .

الأحزاب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	حصة المصوتين %	حصة الحزب في المسجلين%	نسبة الأصوات المعبرة%
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3 262 222	188	41,677	24,590	47,265
جبهة التحرير الوطني	1 612 947	16	20,619	12,165	23,384
جبهة القوى الإشتراكية	510 661	25	6,528	3,852	7,403
حركة المجتمع الإسلامي	368 697	0	4,713	2,852	5,345
التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية	200 267	0	2,560	1,510	2,903
حركة النهضة	150 093	0	1,919	1,132	2,176
الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	135 882	0	1,737	1,025	1,970
حزب التجديد الجزائري	67 828	0	0,867	0,512	0,983
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	48 208	0	0,616	0,364	0,699
الحزب الإجتماعي الديموقراطي	23 638	0	0,366	0,216	0,415

<u>المصدر</u>: **SAMIR AMIN, <u>Le Maghreb enlisement un nouveau départ</u> (Paris, L'Editions harmattan 1996) P193**

يبدو جليا من خلال الجدول أن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحصل على أغلبية المقاعد في الدور الأول ،مما يسهل عليه الفوز بالدور الثاني أي وصوله إلى سدة الحكم الأمر الذي رفضته أطراف معينة، فتم إيقاف المسار الإنتخابي بإلغاء الدور الثاني في جانفي **1992** ليحل بعد ذلك (**Fis**) في مارس **1992** ومنه

2- Mohamed BRAHIMI, <u>Le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle</u> ,(Alger , OPU 1995) P 49
3 - Abderrahim LAMCHICHI, <u>Algérie en crise</u>, op, Cit, p 301.

تفتح الجزائر مرة أخرى بابا من المشاكل السياسية (والمتمثلة في شرعية الحكم)[1].والإقتصادية والأمنية بإندلاع ما أختلف في تسميته بين الإرهاب والحرب الأهلية...إلخ [2].

لكن على إختلاف الأسباب الحقيقة التي أدت إلى توقيف المسار الإنتخابي، فإن الكثير من المحللين يلقون بالمسؤولية الأولى والأخيرة على عاتق الجيش الذي كانت بصماته واضحة خلال مسار الأحداث في الجزائر منذ **1962**[3]، حيث دخل في صراعات حادة مع المؤسسة السياسية في مناسبات عدة، الأمر الذي ساهم في إحداث إرباك للنظام السياسي وذلك في مواقف عديدة، سعى كل طرف منهما إلى أن يحوز على نقطة في مواجهة الطرف الآخر وإثبات فشله في التعاطي مع بعض المسائل مستغلين في ذلك بعض الأوراق كورقة الإسلاميين، البربر...إلخ.

ومنه ومهما تعددت الأسباب والأطراف فالنتيجة كانت واحدة، مشكلة شرعية النظام السياسي، مشكلة النمو الإقتصادي وبروز موجة كثيفة من العنف إجتاحت البلاد كان المتهم الرئيسي والعلني فيها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي بعد توقيف المسار الإنتخابي وحلها وإعتقال ممثليها، تفككت لتفرز مجموعات إسلامية مسلحة إتخذت من الجبال والمناطق الريفية مأوى لها، ومؤسسات الدولة وإطاراتها والمواطن البسيط هدفا لها، لتقوم بأعمال عنف وإرهاب هزت البلاد والمجتمع الدولي ككل .

يتبين من كل ما سبق؛ أن الأسباب الحقيقية للأزمة السياسية والأمنية الجزائرية يشترك فيها مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي عملت بتفاعلها مع بعضها البعض على تهيئة الجو والأرضية الملائمة التي ساعدت على تدهور الأوضاع الأمنية وتعليق الشرعية لتبقى مشكلة النظام الجزائري عالقة، الأمر الذي أثار ردود فعل وطنية ودولية عديدة وفي مقدمتها فرنسا.

المطلـــب الثانـــي: الأوضـــاع الإقتصاديـــة.

" **يعتبر الإقتصاد المنبع الرئيسي الذي ترتكز عليه القوة السياسية**" [4].

هذه المقولة هي لأحد المحللين والمتتبعين للأزمة الجزائرية، وهي تبين الأهمية التي يلعبها الإقتصاد في إستقرار النظام السياسي الجزائري الذي عرف تحولات وإهتزازات عديدة، كان من أهم أسبابها الإنعراج الخطير الذي عرفه تاريخ الإقتصاد المعاصر للجزائر منذ سنوات التسعينيات.

فالجزائر وعلى غرار دول عديدة ذات نظام إقتصادي مماثل، وجدت نفسها فجأة تتساءل حول مصير إقتصادها، وذلك بعد مرور عقود من الزمن من شبه إستقرار ومسيرة هادئة نحو النموذج الإشتراكي للنمو. فأدرك الجزائريون بأن بلادهم لا يمكنها البقاء بمنعزل عن التطورات العالمية التي نتج عنها سقوط جدار

1- حول الشرعية في الجزائر أنظر:
-خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2003).
2 – Paul-marie de LAGORCE, L'honneur qui n'en fini pas ,jeune Afrique- l'intelligent(N°04, Juillet 2002), p 58.
3- بدر حسن شافعي، الجزائر...ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة؟،السياسة الدولية(العدد 148 ،أفريل2002). ص103 .
-لمزيد من المعلومات حول الدور العسكري الهام في السياسة بالجزائر ،انظر:
- Joseph JERT, Algérie-France- Islam (Paris : Editions L'harmattan, 1997) p-p 205-212.
1- Lahouri ADDI, Etat et pouvoir : Approche Méthodologique et sociologique,(Alger: Opu 1990) p 06.

برلين، كما أدركوا بأن الأزمة التي حلت بإقتصادهم ليست مالية فحسب كما عرفت في السابق، كما أنها ليست ناتجة فحسب عن « فخ الديون الخارجية ». أنظر الجدول رقم 17.

الجدول رقم 09: الديون الخارجية للجزائر (مليون دولار أمريكي)

	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الرئيسية	3530	3630	4460	5000	6730	7290
الفوائد	1600	1640	2080	2000	2160	2320
المجموع	5130	5270	6540	7000	8890	9610
مجمل النمو السنوي(%)	-	0,3	24,0	7,0	27,0	8,0

المصدر: **Samir AMIN,Le Maghreb enlisement un nouveau départ, op, Cit, P193**

هناك العديد من الملاحظين الوطنيين والدوليين إتفقوا على أن الأزمة هي أزمة نظام إقتصادي في مجمله، إذ في الوقت الذي كانت توجد فيه سلسلة من الحواجز التي تعرقل مواصلة التراكم والنمو وإيجاد مناصب العمل، كان الإقتصاد يسير نحو تضخم فاحش وتوسع في الإختلالات المالية والإقتصادية الشاملتين.

صاحب كل هذا ظهور مشاكل وتحولات سياسية تتعلق بالثقافة والهوية وكذا ظهور إنشقاقات إجتماعية عنيفة ومع هذا كان من الضروري إتباع سلوك جديد بعيد عن المفاهيم التي كانت سائدة أنذك.

وبعد فترة من التردد بدأت تتجلى في عام 1994 الطرق الكبرى للعلاج، كانت في البداية تتمحور حول التطهير وإعادة التوازنات المالية الشاملة، وتوفير الوسائل الكفيلة بإعادة بعث مشروع النمو الإقتصادي والإجتماعي[1].

فالسياسة الإقتصادية التي طبقت منذ 1994 تتعلق بسياسات ظرفية مضادة للدورية الإقتصادية، الهدف منها هو إنطلاق التسديد الفوري والتحضير لإرساء نظام إقتصادي جديد. فقد كانت معظم الإنشغالات تدور حول: كيف يمكن وضع حد للمسار التضخمي؟ كيف يمكن إعادة الإستقرار لميزان المدفوعات؟ كيف يمكن التحضير لشروط إنعاش إقتصادي دائم ومستقر والتكفل في نفس الوقت وبطريقة ناجعة بالضغوط الإجتماعية التي ستنسجم عن طريقة العلاج هذه ؟

بسبب نظام التسيير الإقتصادي المتبع آنذاك وغياب إدماج مستلزمات النجاعة، تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية والفلاحية الإشتراكية إذ أصبح عجز الإستغلال مزمنا والكشف البنكي دائم . فأصبحت المؤسسة العمومية مدينة بصفة مستمرة وذلك بسبب تسيير متسامح للقروض من طرف البنوك وكذا بسبب وجود نظام جبائي غير ملائم،و وجود نظام أسعار إداري [2].

بدأت كل من الإختلالات الإقتصادية والمالية الشاملتين على المستويين الداخلي والدولي تظهر وتتكاثف شيئا فشيئا، فالأمر كان يتعلق بإختلالات هيكلية، فمنذ النصف الثاني من سنوات الثمانينيات بدأت

1- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريبيب أم الحسن(الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 1999)،ص 12.
1- نفس المرجع ، ص 16

تظهر مؤشرات ضعف نمط تسيير الإقتصاد الوطني الذي كان سائدا حتى تلك الفترة، كما بدأت في الظهور علامات تشير إلى تراجع « إستراتيجية التنمية » التي كانت مطبقة في السبعينيات.

توسعت إختلالات الإقتصاد الوطني وظهر الركود الإقتصادي. ولقد أدرك حينئذ المختصون أن أزمة الإقتصاد الوطني هي قبل كل شيء أزمة نظام حيث أصبحت أنماط التنظيم والضبط التي كانت سائدة إلى حد تلك الفترة غير ناجعة، وأنه لا يمكن القضاء على أزمة الفعالية الإقتصادية الوطنية إلا عن طريق تغيير النموذج الممركز والإداري لتسيير الإقتصاد.

في الحقيقة عرف الإقتصاد الوطني بشكل واضح الأزمة بعد تدني سعر البترول الخام في عام 1986، فإنعكاسات الصدمة البترولية كان لها الدور الكاشف عن المشاكل الهيكلية العويصة التي كانت تلغم الإقتصاد الوطني من الداخل منذ بداية عشرية الثمانينيات، فعدم نجاعة النشاطات الإقتصادية أدى في تلك الفترة إلى ظهور مشكلة أولية مست التوازنات المالية الداخلية وقد تجلى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم، والعرض الشامل لم يستطع مواكبة الطلبات التي كانت تظهر في السوق، نتيجة سياسة نقدية توسعية.

توجد ثلاثة مؤشرات لحجم التضخم الإقتصادي الذي كان يلغم الإقتصاد الجزائري منذ نهاية عشرية الثمانينيات: [1]

1- وجود فائض 40% في السيولة ويعود للأسباب التالية:

أ- عجـــز نقدي للخزينة العامة بلغ في نهاية سنة 1999 حوالي 190 مليار دينار أو ما يعادل في تلك الفترة 9,5 مليار دولار أمريكي، وكذا عجز مالي للمؤسسات العمومية مغطى من طرف البنوك التجارية الفرعية بفضل إعادة تمويل من بنك الجزائر مقدر بـــ 126 مليار دينار جزائري (6 مليار دولار أمريكي).

ب- إن الإقتصاد ينشط بعيدا عن أي نظام للتعامل المصرفي، إذ أن 50% من الكتلة النقدية أي ما يعادل 170 مليار دينار جزائري كانت متداولة خارج أي نطاق بنكي في نهاية عام 1990.

جـــ- تطور الأجور (33%) الذي لم يتلاءم مع تطور الإنتاجية، إذ أن حركية الأجور كانت دائما مرتبطة بتطور مستوى المعيشة بدلا من أن تكون مرتبطة بالإنتاجية.

2- الطلب الداخلي متزايد، حيث كانت السوق الجزائرية قد توسعت بصفة ملحوظة تحت تأثير سياسة النمو التوسعي المنتهجة منذ النصف الثاني من عشرية التسعينيات، وقد كان طلب المؤسسات وخاصة طلب الأسر جد هام وذلك لعوامل عدة:

أ. وجود تداول كمية هامة من النقود.

ب. وجود مداخيل خاصة بالأجور وغير الأجور جاهزة للإستهلاك.

جـــ- عدم توافر الضروري من السلع الأجرية التي تتجلى في التضخم.

3- العرض الداخلي بقي متقلصا، ففي عام 1991 إرتفع مستوى الإنتاج الشامل للبلاد بنسبة 8% فقط بالمقارنة مع المستوى المحقق في 1984، وتعود صلابة العرض هذه إلى سببين رئيسيين:

1- نفس المرجع ، ص 20-22.

أ. ظهور إنتاجية ضعيفة لعاملي رأس المال والعمل، وذلك في معظم قطاعات النشاط الإقتصادي.

ب. أداة الإنتاج كانت دائما تخضع للضغط إذ أن إرتفاع مستوى الإنتاج لا يمكن تحقيقه دون رفع مستوى الواردات.

ولهذه الأسباب، ومدفوعة بتأزم الوضع أرسلت الحكومة الجزائرية في مارس 1994 رسالة إلى صندوق النقد الدولي تطلب فيها إعادة جدولة ديونها الخارجية التي أصبحت فوائدها تقدر بنسبة 100% مع قبول التفاوض حول شروط وضع برنامج استقرار اقتصادي شامل في إطار اتفاق مع مؤسسة « البروتن وودس »[1].

ففي عام 1994 وعشية إنطلاق «برنامج التطهير»، كان الوضع الإقتصادي الوطني متدهورا إلى أبعد حد، والمشاكل الرئيسية كانت ظاهرة في شكلها الحاد فعلى صعيد النمو الإقتصادي السنوي في الفترة المتراوحة ما بين 1990 و1994 كان معدل النمو يقدر بـــ1,6 % بينما بلغت نسبة التضخم 29% في سن 1994 أما نسبة البطالة فإرتفعت عام 1994 إلى 27%.

أما الديون العمومية فكانت تمثل 99% من المنتوج الداخلي الخام في عام 1993، والفقر الذي كان يخص 23,9% من المواطنين في 1988 أي 000 584 5 شخـــصا أصبح يخــص 000 957 11 شخصا في الفترة المتراوحة ما بين 1994 – 1995 والديون الخارجية بلغت 26,4 مليار دولار أمريكي عام 1993[2].

وفي منتصف 1996، ذهبت الجزائر إلى مرحـــلة الإصلاحات «الماكرو-إقتصادية **Macro-économique**»[3]، مترددة بسبب تخوفها من تأزم الأوضاع الداخلية خاصة الأمنية والإجتماعية منها، حيث يرجع العديد من المحللين الإقتصاديين والسياسيين أسباب الأزمة التي عرفتها الجزائر في المجال الإقتصادي والسياسي والأمني إلى الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات الإقتصادية العالمية على الجزائر، لكن ناقض هذه الفكرة إتجاه أخر من المحللين من بينهم: **William B.Quandt** الذي رأى أن المؤسسات الإقتصادية العالمية كان دورها الغير مباشر، فحسب رأيه كانت شروط **FMI** قد تمحورت حول إدخال الليبرالية على الإقتصاد، الشيء الذي حتم إصلاحات إقتصادية، وهذه الأخيرة لم يكن بالإمكان أن تتحقق إلا بواسطة الشروع في مسار ديمقراطي وذلك ما حدث في الجزائر بعد 1989[4].

1- كانت هناك اتفاقيتان: الاتفاقية الأولى المعروفة بـــ «ستاندباي» لمدة سنة تسري من أفريل 1994 إلى مارس 1995 أما الثانية والمعروفة باتفاقية تسهيل التمويل الموسع فتمتد على مدى ثلاث سنوات ابتداء من شهر ماي 1995 إلى غاية ماي 1998.

2- نفس المرجع ، ص ص 08-09.

1- William B.QUANDT, Société et pouvoir en Algérie : La décennie des ruptures, op.Cit, p 92

-لمزيد من المعلومات حول الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر أنظر كل من:

- Ahmed BOUYAKOUB,L'économie Algérienne et la programme d'ajustement structurel،Confluence Méditerranée (N°21, printemps 1997)
- Abderrahmane MEBTOUL , L'Algérie face aux défis de la mondialisation : Mondialisation et Nouvelle culture économique, (Alger: Opu, Tome 1, 2002)

وفي الحقيقة أن الأسباب الحقيقة للأزمة الإقتصادية الجزائرية كانت عبارة عن تفاعل كبير وخطير لمجموعة من العوامل والظروف المتشابكة، كانت أولاها الوضع الموروث منذ الإستقلال أي إقتصاد منهار[1]، ثم مشكل التسيير بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة، ضف إلى ذلك التحولات الدولية التي عرفتها عشرية التسعينيات من القرن الماضي والتي أسفرت عن تغيير إيديولوجي ومذهبي هز كل بلدان العالم خاصة منها دول العالم الثالث، حيث لم تكن الجزائر بمنئى عنها. فدخلت في فترة عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي وأيضا الأمني.

المطلـــب الثالـــث: الأوضـــاع الإجتماعيـــة و الثقافيـــة.

لا تقل الأوضاع الإجتماعية أهمية عن الأوضاع الإقتصادية والسياسية والأمنية، فيما يتعلق بتفسير الأزمة الجزائرية؛ حيث أن بعض المحللين يؤرخ لأزمة الجزائر منذ إندلاع إنتفاضة أكتوبر 1988 ويضيف هؤلاء أيضا أن أزمة البربر الأخيرة إنما تكمن وراءها أبعاد إجتماعية وإقتصادية وحتى ثقافية.

فأحد مكونات الأزمة الجزائرية يرجع إلى تدهور الأوضاع الإجتماعية بصورة كبيرة، الأمر الذي قد يكون أحد العوامل المشجعة على العنف ضد المجتمع وبروز التمرد الإجتماعي، هذه الأزمة يمكن ملاحظتها من خلال عدة مؤشرات أهمها البطالة والفقر.

إن إرهاق النشاط الإقتصادي الملاحظ في منتصف سنوات 1980 قد ظهر مباشرة من خلال الحد من قدرات خلق مناصب الشغل، حيث سجل منذ 1985 تخفيضا ملحوظا في وتيرة خلق مناصب الشغل وإن البطالة ما فتئت ترتفع، والجدولان التاليان يوضحان ذلك بالتفصيل.

الجدول رقم 10: **نسبة البطالة لدى المتحصلين على الشهادات العليا.**

1990	1991	1992	1997
% 8,4	% 18,4	% 20,5	%20,5

المصدر : **Mohamed SAID MUSETTE, La situation sociale en Algérie, (Maghreb-Machrek, N°167, Janvier-Mars 2000).p 95-96.**

- ______________ , L'Algérie face aux défis de la mondialisation : La réponse aux défis de la mondialisation , Réformes économique et privatisation , (Alger, Opu, Tome 2, 2002).

2- Abdeaziz BOUTEFLIKA, L'histoire est l'alliée des justes Jeune Afrique - L'intelligent(N°4, Juillet 2002) p 4.

الجدول رقم 11: **تطور نسبة البطالة حسب الأعمار من سنة 1985 إلى سنة 1997.**

الأعمار	1985	1989	1991	1992	1997
15- 19	39,5	63,9	58,9	65,9	73,2
20- 24	18,5	31,8	48,3	44,3	48,3
25- 29	6,7	18	23,7	23,7	33,9
30- 34	3,6	12,3	11,1	13	19,3
35- 39	3,2	10,2	6,2	8,3	14,7
40- 44	2,3	9	4,9	7,4	12,6
45- 49	2,6	9,5	4,5	5,4	12,6
50- 54	2,8	10,3	3,1	5,2	15,1
55+	0,7	2,8	0,5	05	1,2
المجموع	9,7	21,4	21,9	23,8	27,9

المصدر: **Mohamed SAID MUSETTE, La situation sociale en Algérie, (Maghreb-Machrek, N°167, Janvier-Mars 2000).p 95-96.**

يتضح جليا من هذين الجدولين أن نسبة البطالة في إرتفاع مستمر، سواء عند الأشخاص الحاصلين عل شهادات عليا أو عند مختلف شرائح المجتمع الأخرى، فقد إرتفع عدد البطالين خلال أربع سنوات، أي في الفترة الممتدة من 1985 إلى 1989 أكثر من مليون ونصف المليون شخص.

ويمكن تلخيص المظاهر الرئيسية للبطالة في بلادنا في النقاط التالية:

1. إن أكبر كتلة للبطالة هي المتعلقة بالشباب، فأكثر من 80% من البطالين الجزائريين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة. إن نسبة البطالة الموزعة حسب صنف السن تبعث على القلق، إذ أن أكثر من 70% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و19 سنة هـم بطالين بينما 50,5% تتراوح أعمارهم ما بين 20 و24 سنة و35,1% ما بين 25و29 سنة.
2. إن 2/3 من البطالين هم من طالبي العمل لأول مرة بمعنى أنهم بدون أي خبرة مهنية، ويتعلق الأمر هنا ببطالة إدماج التي تترجم ظاهرة خطيرة للتهميش الإجتماعي.
3. إن البطالة أساسا تمس غير المؤهلين إذ أن حوالي مليون بطال (000 921) لهم مستوى مدرسي متوسط، بينما 73% من البطالين ليس لهم أي مؤهل.

4. إن بطالة أصحاب الشهادات من التعليم العالي حتى وإن كانت تعتبر قليلة إذا ما قورنت ببطالة منعدمي التأهيل، إلا أنها في ارتفاع مستمر، إذ بلغ عددهم 000 80 في 1996 وحوالي 000 100 في 1998[1].

5. إن الإتجاه نحو البطالة طويل المدى يتأكد بل ويصبح خطيرا، إذ أن مدة البحث عن منصب شغل قد إرتفعت من 23 شهرا في 1989 إلى 27 شهرا في 1996، كما بلغت في نفس السنة نسبة البطالين الباحثين عن منصب شغل منذ أكثر من سنة 55 % أما الباحثين عن منصب شغل منذ أكثر من عامين قد بلغت نسبتهم 35,4 % .

6. إن 1/3 من البطالين يعيشون بطالة إعادة إدماج إذ يتعلق الأمر بأشخاص نشطين سبق لهم العمل، ففي نهاية السداسي الأول لسنة 1998 بلغ عدد العمال الذين تم تسريحهم في القطاع العمومي 000 213 عامل أحيل حوالي 000 39 منهم على التقاعد المسبق.

فالبطالة من زاوية الخصائص الإجتماعية وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في 1995:

- أكثر من 28 % من البطالين ينتمون إلى أسر لا تتوفر على شغل
- 15 % من العدد الإجمالي للبطالين هم أرباب أسرة
- 83,3 % من البطالين هم عزاب، فعدم الشغل يشكل حواجز كبرى تحول دون إمكانية تكوين أسرة[2].

هذه البطالة جعلت من مستوى معيشة الأفراد ينخفض ليصل إلى حد الفقر، حيث أنجز البنك العالمي بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات دراسة خصصت لبحث وتطوير مستويات معيشة الأسر الجزائرية،أوضحت الآثار الإجتماعية للأزمة الإقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ أكثر من عشرية، توصلت إلى نتيجة مفادها أن نسبة الفقر إرتفعت بشكل ملحوظ،وذلك ما بين سنوات 1988و1995.

وتعود الأسباب الرئيسية لهذا الإرتفاع في الفقر إلى غياب النمو الإقتصادي وما ينتج عنه من إنخفاض في خلق مناصب الشغل فالفقر في الجزائر مرتبط بالبطالة. فقد إنخفض المنتوج الوطني الخام حسب عدد السكان بنسبة 45% مابين سنتي 1987 و1995. كما إنخفض الإستهلاك الخاص حسب عدد السكان خلال نفس الفترة بمعدل 25 % سنويا بيبب إلغاء الدعم الغذائي الذي أدى إلى الحد من القدرة الشرائية للطبقات المحرومة بحوالي الخمس [3].

تزامنت هذه الأوضاع الإجتماعية المزرية في الجزائر بما يمكن تسميته أزمة الهوية الثقافية الجزائرية التي جذورها إلى فترة الإستعمار إذ أنتج التثقيف الإستعماري حتى سنوات الأربعينيات أربع أنماط من المتعلمين والثقافات المتشظية:

1- عبد المجيد بوزيدي ، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 103.
2- نفس المرجع. ص 104 .
3- نفس المرجع. ص 115 .

النمط الأول: هو ثقافة إنتاج المساجد والزوايا وهي ثقافة تمثل إستمرارية تراثية لثقافة ما قبل الإستعمار، من نزعات مرابطية وتقليدية وهي فئة أحادية اللغة.

النمط الثاني: هو منتوج التمدرس والفرنسة اللغوية والذي طبقته المدرسة الإستعمارية بتكوين وسطاء بين الإدارة الدولة الكولونيالية والمجتمع الأهلي.

النمط الثالث: ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية وثنائية اللغة.

أما النمط الرابع: يتجسد في الثقافة الشعبية الشفوية التي لم تصل بعد إلى مرحلة الكتابة[1].

ورثت الدولة هذه الأنماط والإنتلجنسيات لتقوم بمجهود فكري وعقائدي لصياغة أطروحتها الحضارية الخاصة إعتمادا على «المبدأ التوحيدي» لبناء الدولة. كما حاولت الدولة صياغة خطاب سياسي حول الثقافة يحوصل شتات الثقافات المجتمعية الجزائرية الموروثة في نسق إيديولوجي وطني إجتماعي موحد.

فضمن إتفاق إجتماعي على ضرورة إحياء عناصر الهوية الوطنية وتنشيطها كرد على الإعتداء الثقافي، عملت الدولة على التوحيد اللغوي الذي يواجه وضعية تعدد لغوي: عربية، أمازيغية، دارجة، إضافة إلى الفرنسية ضمن ما أسمته بديمقراطية التعليم واللغة ومضامينها للمدرسة والجامعة الجزائرية، لما تمثلها كباقي المؤسسات الإجتماعية الأخرى عن الرموز التي تعبر عن الإيديولوجية السائدة في المجتمع وتعكس وضعه وتنجز الأهداف المحددة حسب الإمكانيات والمؤهلات المتوفرة بين أيديها، إلا أنها شهدت صراعا وجذبا كبيرين بين فئات ذات خلفيات وأهداف متباينة، فمنها من يدعو خاصة إلى إعادة الإعتبار للغة العربية داخل المدارس والإدارة الجزائرية الأمر الذي ترفضه جهات أخرى تنادي بإبقاء اللغة الفرنسية لغة رسمية، وذلك خدمة للفرنكوفونية على المدى الطويل، التي تعمل على أن تكون الفرنسية هي اللغة المشتركة الوحيدة بين النخبة والأنتليجانسيا[2].

وضمن هذا الإطار ظهر صراع حول اللغة الأمازيغية الذي يضع مشكلة البربرية التي تمثل بعد من أبعاد الأزمة الثقافية في الجزائر، هذه الفئة –القليلة- من المجتمع تطالب بالإستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية الأمر الذي يمس بوحدة الجزائر وسيادتها.

إذن فقد عايشت الجزائر حقبة زمنية من تاريخها المعاصر وصفها المحللون والملاحظون بأنها مرحلة جد صعبة، تميزت بتنامي مكثف للمشاكل والأزمات: السياسية، الأمنية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية كانت أسبابها متنوعة ومتعددة منها الداخلية ومنها الخارجية، منها ما يرجع إلى التاريخ ومنها ما يعود إلى الحاضر لتجعل من البلد ومـــن القضية الجـــزائرية في النهاية محل نقاشات وطنية، إقليمية ودولية عديدة ومختلفة بإختلاف ردود الأفعال حولها، فجعلت من سياسات الدول القريبة منها سواء عبر المسار التاريخي أو القرب الجغرافي، متباينة وفي مقدمتها فرنسا.

1- عمار بلحسن،المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، من كتاب الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية(الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999). ص 468-469 .

2- محمد العربي ولد خليفة،الأزمة المفروضة على الجزائر ،مرجع سابق،ص ص125-126 .

المبحـــث الثانـــي: التفاعـــل الفرنســـي مع الأزمـــة الجزائريـــة.

من خلال هذا المبحث وعبر دراسة إستقرائية تحليلية لمجمل المواقف الفرنسية من التحولات التي شهدتها الساحة الجزائرية، وطرق تعاطي ديبلوماسيتها مع الأزمة التي هزت هذه الأخيرة، سنحاول الكشف عن التغيير الذي صاحب السياسة الخارجية الفرنسية جراء تغير وتسلسل الأحداث في الجزائر.

هذه التحولات التي عرفتها الساحة الداخلية الجزائرية تزامنت مع تحولات وتداول على السلطة بين إتجاهين سياسيين رئيسيين داخل الحكومة الفرنسية، الأمر الذي يجعل من تتبع الموقف الفرنسي ووضعه ضمن إطار معين وتصنيفه تحت رأي محدد عملية جد صعبة، وهذا ما زاد من تعقد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

ومنه سنعمل من خلال هذا الجزء من الدراسة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

- -فيما تتمثل مواقف السياسة الخارجية الفرنسية من الأزمة الجزائرية؟
- -ما مدى تأثير التعايش السياسي وغيابه داخل الجهاز التنفيذي الفرنسي على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة الجزائرية؟
- -ما هي آليات تعامل السياسة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات سنحاول تقسيم مراحل التحليل إلى:

1. مرحلة غموض السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة الجزائرية.
2. مرحلة إشكالية المؤسسة السياسة الفرنسية أمام الأزمة الجزائرية.
3. مرحلة إنفراج السياسة الفرنسية تجاه الجزائر بعد التأزم.

المطلب الأول: غموض السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة الجزائرية.

هذه المرحلة الأولى من تحليل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، ويمكن تحديدها منذ إنفجار أحداث أكتوبر 1988 إلى غاية بداية التعايش السياسي الثاني من عمر الجمهورية الخامسة، بوصول اليمين الفرنسي إلى رئاسة الحكومة (مارس 1993).

جاءت أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر معلنة عن قطيعة على عدة مستويات، أولاها القضاء على إحتكار ممارسة السلطة من طرف الحزب الواحد فتح المجال أمام التعددية الحزبية، زيادة الإنتاج الإقتصادي

الذي يسمح بتحريك الإقتصاد الوطني والتخلي عن التسيير الإشتراكي، الأمر الذي من شأنه أن يقرب بين فرنسا والجزائر بخلق مناخ سياسي وإقتصادي وإجتماعي متشابه.

إلا أن ما آلت إليه هذه المظاهرات من قمع وعنف ضد المتظاهرين جعلت من السياسة الفرنسية تتباين بين مواقف عديدة يمكن تصنيفها بين مواقف تنديد ورفض صريحة ومباشرة ومواقف تعكس في مضمونها حرج كبير في بلورة موقف واضح.

فبالنسبة للمواقف المنددة يمكن الإشارة إلى تصريح **CLAUDE MALHURET** والذي يعتبر أنه عندما يحدث إضطهاد للمواطنين في الشيلي أو هايتي فإن اليسار الفرنسي يطالب بفرض عقوبات إقتصادية ولما يقتل 500 شخص في الجزائر نسمع كلام عن ضرورة الإسراع في التعاون[1].

كما عبر كل من البرلمانيين المعارضين: **Pierre Méhaignerie** و **Edmond Alphandéry** عن قلقهما إزاء الإنحراف الواقع تجاه حقوق الإنسان[2].

أما بالنسبة للنوع الثاني من المواقف فيمثلها اليسار الفرنسي عموما، ويظهر ذلك من خلال تصريحات بعض زعماء الحزب الإشتراكي الفرنسي حيث يعتبر **Claude Cheysson** أن مسؤولية أحداث أكتوبر 1988..إنما تجد أسبابها في الفوضى الإقتصادية العالمية، هذا التصريح يوضح أن أغلبية الطبقة السياسية الفرنسية قد حددت لنفسها موقعا وراء الرئيس ميتران والذي كان يتبنى الدعم الصامت تجاه النظام الجزائري.

لتحقيق الإدراك والفهم المتكاملين للمواقف المحددة لملامح السياسة الفرنسية تجاه التحولات التي تعرفها الجزائر، لا يمكننا الإكتفاء بمواقف الطبقة السياسية الفرنسية الرسمية والمعارضة، بل لابد من رصد وتحديد أوجه وطرق تفاعل المجتمع المدني مع هذه التحولات بإعتبار أن توجهات ومواقف المجتمع المدني أساسية في رسم السياسة الخارجية.

حيث باشر المثقفون الفرنسيون مبادرتهم بحملة ضد النظام الجزائري من خلال التنديد والإستنكار بالقمع الذي مارسه النظام الجزائري ضد المتظاهرين. وجاء هذا في 14 أكتوبر 1988 موقع بإسم **Manifeste des 121**[3].

ومن هنا يبدو جليا تبلور ملامح تقاسم الأدوار بين فضاءات عمومية لا تستطيع التعبير بصراحة عن مواقفها بسبب التقيد بالتعليمات الرئاسية، وفضاءات خاصة محركها المجتمع المدني والصحافة المكتوبة والمرئية والتي وجدت نفسها كقناة لتمرير الموقف الذي عجزت الإدارة الفرنسية عن التعبير عنه صراحة بسبب التداخل والترابط المصلحي بين النظامين الفرنسي والجزائري.

وقد كان أول تكيف فرنسي مع إفرازات الساحة الجزائرية قد برز من خلال التغيير الذي أحدثه الرئيس ميتران على رأس السفارة الفرنسية بالجزائر، وفقا لمتطلبات مرحلة جديدة دخلتها العلاقات الفرنسية-

---

1-Jaques GIRARDON, France–Algérie, Liaisons dangereuses, L'Express, 16/11/1995, p18.
2-Bertrond BENOIT,Le syndrome Algérien, op, Cit, p 31.
3- صويلح مولود، فرنسا والأزمة الجزائرية، مذكرة ماجستير، (الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2000-2001) ص 21.

الجزائرية وذلك بإتخاذ القرار المناسب من خلال إختيار الشخص الذي يستطيع أن يخلق التناسق والتوافق بين المواقف المتناقضة للمجتمع الفرنسي عموما وللطبقة السياسية خصوصا إزاء أحداث الجزائر.

تمثل هذا الشخص في السيد: **Jean Audibert** عضو بالحزب الإشتراكي ومتابع لسياسة الدعم التي قدمها فرانسوا ميتران للرئيس الشاذلي بن جديد، المعروف في الأوساط الفرنسية بالديبلوماسي المحنك ومعارضا للإدانات على الساحة العمومية مؤيدا لمبدأ عدم التدخل[1]، مواصفات تتطلبها العلاقة المتميزة التي تربط فرنسا بالجزائر، علاقة قائمة أساسا على تمرير السياسات والمواقف من خلال الإتصالات الشخصية والشبكات السرية وما يدعم هذا التفسير هو عمل السفير الجديد على الحفاظ على إتصالات مكثفة ومباشرة مع الرئيس متيران مما يدل على السباق المؤسساتي داخل الإدارة الفرنسية في مجال صنع السياسة الخارجية.

بعد فترة التغيير التي مست الجزائر ومحاولة التكيف الفرنسي معها، جاءت فترة تجسيد الدعم الفرنسي للنظام السياسي الجزائري القائم بصورة مباشرة وعلنية.

إذ مباشرة، بعد حصول الرئيس الشاذلي بن جديد على إجماع شعبي واسع لمشروع دستور جديد أرسل الرئيس ميتران تلغرام تهنئة للرئيس الجزائري يوم 7 نوفمبر 1988، حيث جاء فيه أن فرنسا جد مسرورة بالإجماع الشعبي الذي أعطاه الشعب الجزائري للإقتراحات التي قدمتموها له، وإن هذا النجاح شاهد علىالثقة الموضوعية في مشروعكم وفي شخصكم بهدف ضمان المستقبل الديمقراطي الجزائري[2].

وضمن سياسة دعم الشاذلي في مسعاه أعلن الرئيس الفرنسي عن زيارة رسمية للجزائر في 28 فيفري 1989 وهي محاولة للتأكد شخصيا من التوجهات الجديدة للفريق الحاكم بالجزائر في واقع الأمر، فالملاحظ بصراحة هو عدم تنديد فرنسا رسميا بعنف الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة[(3)].

جاءت إنتخابات 12 جوان 1990 لتعلن عن الفوز العريض للإسلاميين، الأمر الذي أدى بميتران إلى التعبير عن إنشغاله للتطورات التي بدأت تأخذها الأوضاع في الجزائر والتي يمكنها أن تؤثر على الهجرة في فرنسا.

لكن بقيت السياسة الفرنسية غير واضحة المعالم مفضلة المراقبة والإنتظار حتى قيام السلطة الجزائرية بإلغاء المسار الإنتخابي عقب فوز الإسلاميين بأغلبية المقاعد في الإنتخابات التشريعية خلال الدور الأول ليظهر بذلك تردد الموقف الفرنسي غير المعلن صراحة دائما. فكان R.Dumas أول شخصية رسمية تعلق على الحادث حيث إقتصر تعليقه على الأمل في « العودة إلى الهدوء ».

أما الناطق الرسمي باسم **Bernard Daniel :Quai d'orsay** وخلال رده على سؤال أحد الصحفيين: كيف تنظر فرنسا إلى الوضع في الجزائر؟ رد بكل بساطة: لا شيء غير أنه في اليوم الموالي إستدرك الموقف وحاول أن يكون أكثر وضوحا، إذ إعتبر أنه يأسف للضحايا مهما كانت إنتماءاتها، ويأمل في العودة إلى الهدوء مشيرا إلى أن الشاذلي قد تكلم عن إرجاء الإنتخابات وليس عن وقفها.

1-Bertrand BENOIT, Le syndrome Algérien, op, Cit, p34

1 - صويلح مولود، فرنسا والأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص23.

3-Lucile PROVOST,La seconde guerre d'Algérie:Le quiproquo Franco-Algériene(Paris:Editions Flammarion.1996)p 99.

أما السيد **Lionel Jospin** فقد فضل التحفظ والتحلى بالرصانة[1]، وعن موقف الأغلبية الحكومية فقد عكستها تأكيدات السيد **C.Chysson** حيث إعتبر أن الجيش قرر لعب ورقة الديمقراطية وأضاف فيما بعد:" كان ضروريا ومن دون شك إيقاف الانتخابات التي كانت خطأ".

أما المعارضة اليمينية فإنها لم تشد عن قاعدة مواصلة دعم النظام الجزائري حيث جاءت مواقف السيد جاك شيراك منددة بالمحاولة الرامية للتدخل في الشؤون الجزائرية والإمتناع عن التصريحات التي لا تتناسب مع الظروف.

إلا أن قبل زيارة **R.Dumas** قام جاك شيراك رئيس بلدية باريس ورئيس التجمع من أجل الجمهورية **RPR** باتصال هاتفي مع السيد بلعيد عبد السلام جاء فيها أن قرار قطع الطريق أمام الإسلاميين كان صحيحا[2].

فهذا التفاوت في المواقف بين التصريحات العلنية والسرية إن دل على شيء فإنه يدل على عجز الإدارة الفرنسية على صياغة رؤية متكاملة تتعامل مع الحدث بطريقة فعالة. غير أن الموقف الأكثر تميزا عن الإجماع الفرنسي هو صوت الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، فخلال قمة لوكسمبرغ المنعقدة بتاريخ 14 جانفي 1992 وجه له أحد الصحفيين السؤال التالي: "...أريد أن أعرف رد فعلكم على الإنقلاب العسكري في الجزائر؟..."، فرد الرئيس ميتران كما يلي: "ما أظنه هو أن المسار الذي إنطلق لإنتخابات في الجزائر قد تم إيقافه وهذا يمثل فعل غير منطقي على الأقل، مادام أن الأمر يتعلق بفرض حالة الإستثناء.

صحيح أنه حدث ما نستطيع أن نسميه فراغ دستوري جراء إستقالة الرئيس الشاذلي وقد تحتم على السلطات الجزائرية تصور إجابة لم تكن متوقعة في النص الدستوري لمواجهة هذا الفراغ، وصراحة لا أعتبر نفسي حكما لما يجري في الجزائر، ما أقوله فقط أن ما لم يتم إكماله في هذا الظرف حتى النهاية كان يجب أن يتم، وأن السلطات الجزائرية ستتشرف نفسها إذا إستطاعت أن تجد طريق الديمقراطية الضروري، والذي يمر حتما بإنتخابات حرة، لقد قرروا وفقا لقناعاتهم ووعيهم، وفقا للمصالح التي يرون أنها مناسبة لسلامة وأمن بلادهم.

لكن فيما يخص هذا الحدث فإن المفاهيم تتصادم، ونرى جيدا أنه لا يحق لفرنسي أن يتدخل في النقاش السياسي الداخلي بالجزائر، لكن بالنظر لما يحدث في باقي أرجاء العالم، أين نلاحظ توجه نحو الديمقراطية في أقرب وقت، وأكرر يجب أن يصل حتى نهايته، ماذا أستطيع أن أقول لكم أكثر من ذلك إلا أن أعبر عن هذه الأمنية[3]".

أثار هذا الرفض العلني والصريح من طرف الرئيس ميتران لوقف المسار الإنتخابي ردود فعل عنيفة في الجزائر الأمر الذي دفع بالرئيس الفرنسي إلى تنويع رسائل الصداقة تجاه الجزائر وحكومتها من خلال زيارة **Roland Dumas** في 08-09 جانفي 1993 للجزائر مقدما رسالة صداقة من السيد ميتران إلى السيد

1- صويلح مولود ، فرنسا والأزمة الجزائرية، مرجع سابق ، ص 24.

2- نفس المرجع ، ص 24.

3- Alain CHENAL, La France rattrapée par le drame Algérien, Politique étrangère(N°2,1995) p 417 .

علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة واعدا بدعم مالي فرنسي[1]. كانت هذه الزيارة بمثابة إشارة واضحة لتوجه جديد داخل الإدارة الفرنسية بهدف تخطي الآثار التي خلفتها تصريحات ميتران والذهاب إلى بعيد وبكل الوسائل في دعم النظام الجزائري وضمان بقائه وإستمراريته، هذا التحول الذي يكشف عن قدرة النظام الجزائري في الوصول إلى التأثير على صنع القرار الفرنسي تجاه الجزائر، والصداقات التي يمتلكها هذا النظام داخل دواليب وكواليس الحكم في باريس. فخلال زيارة السيد بلعيد عبد السلام إلى باريس بعد دعوة قدمت له من طرف هذا الأخير، قال له ميتران حرفيا: "لقد أصبتم عندما ألغيتم الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية "[2]. ضف إلى هذا السكوت الذي ميز الطبقة الفرنسية بعد إغتيال الرئيس محمد بوضياف، ليعلن عن التوجه الجديد للسياسة الفرنسية تجاه الجزائر كرسته زيارات متعددة لوزراء وممثلين سياسيين إلى الجزائر في تلك السنة، الرامية إلى تعميق العلاقات الفرنسية الجزائرية في المستقبل القريب.

المطلب الثاني: إشكالية المؤسسة السياسة الفرنسية في التعامل مع الأزمة الجزائرية.

جاءت سنة 1993 لتسجل نوع من التراجع الفرنسي عن السياسة المتبعة منذ 1988 وتؤكد دعم حكومي فرنسي مباشر للنظام الجزائري، هذا الدعم الذي من شأنه أن يحدث تحولات فعلية في علاقات فرنسا بالجزائر وأزمتها، بإحداث تقارب بين البلدين كتخطي لحالة التباعد والقطيعة التي خلفتها الديبلوماسية الرئاسية التي مارسها ميتران شخصيا. هذه الآمال تبلورت جراء الخطاب السياسي الذي طرحه اليمين الفرنسي قبل أن يصل إلى السلطة التنفيذية من خلال تشريعيات مارس 1993.

إذ بعد تشكيل حكومة **E.Balladeur** إستقبل **A.Juppé** وزير الخارجية الفرنسي نظيره الجزائري مصرحا: «إن فرنسا تعتزم مساعدة الحكومة الجزائرية في صراعاتها ضد الإرهاب»[3].

غير أن هذا الموقف المساند والداعم للنظام الجزائري لا يمكن تفسيره إلا من خلال المخاوف والهواجس الأمنية التي بدأ المجتمع الفرنسي يقلق منها، خاصة مع تزايد المد الإسلامي في الوطن العربي عموما وتصاعد وتيرة العنف والأعمال الإرهابية في الجزائر خاصة، وإحتمال إنعكاس ذلك على المجتمع الفرنسي عن طريق الجالية الإسلامية المتواجدة هناك [4].

تبلور الدعم الحكومي الفرنسي للنظام الجزائري ضمن سلسلة تلاحق وتطور الأحداث الجزائرية عن طريق كل من: المراقبة المشددة على جماعة الجزأرة **في(La Fraternité Algérienne de Etats- FAF**

1- Bruno CALLIERS DE SALIES, L'Algérie dans la tourmente, Défense Nationale(Août 1993) p 367 .

1 - صويلح مولود، فرنسا والأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص27.

3-Paul-Marie DE LA GORCE, La France et le Maghreb, Politique étrangère(N°4, 1995).p p 932-933 .

2- حول رؤية الغرب عموما وفرنسا على وجه خاص للإسلام أنظر:

- Farhad KHOROKHAVAR, L'Islam des jeunes musulmans : sur l'exclusion dans la société française contemporaire,comprendre les identités culturelles(N° 01, 2000).p p81-97 .
- Yamina BENGUIGUI, L'exigence laïque du respect mutuel. <http://www.monde-diplomatique.fr/2002/01/BENGUIGUI/16037>
- Eric ROULEAU, Visage changeants de l'islam politique. <http://www.monde-diplomatique.fr/2002/01/ ROULEAU /15761>

Unis) من طرف مديرية مراقبة الإقليم **DST** انطلاقا من شهر أفريل[1]، منع جريدة **Le Critére** وطرد الإسلاميين، القوانين المحددة للهجرة والجنسية، وهذا قبل أن تمس أو تتعرض فرنسا ورعاياها إلى العنف.

لكن مع بداية إغتيال الرعايا الفرنسيين وإختطافهم، وجدت فرنسا نفسها تتحول من مجرد مراقب ومشاهد للساحة الجزائرية إلى فاعل حقيقي يتحتم عليه التفاعل بطريقة أو بأخرى مع ما يفرضه عليه تطور وإزدياد العنف الجزائري بدء بإختطاف المهندسين الفرنسيين **Emmanuel Didon** و**François Barthlet** في 20 سبتمبر 1993 بالقرب من سيدي بلعباس أين تبنت **GIA** مسؤولية هذا العمل.

في 24 أكتوبر1993 تم إختطاف **Michelle et Jean-Claud Thévenet** و**Alain Gressier** الذين كانوا يشغلون مناصب إدارية في القنصلية الفرنسية بالعاصمة الجزائرية. وكرد فعل على هذه الأعمال أعلن **Quai d'orsay** تعليمة تدعو كل الفرنسيين المقيمين بالجزائر لأخذ حذرهم كما قررت باريس تشكيل خلية أزمة ضمت الرئيس الفرنسي، الوزير الأول، وزيرا الخارجية والداخلية.

وبهذا الشأن صرح وزير الخارجية الفرنسية **A.Juppé** :"إن فرنسا لا تعتمد المجاملة تجاه الحركات السياسية التي تتبنى قيم وأهداف تتعارض مع معتقداتها بالمقابل فإن فرنسا لا تملك الحل لوحدها، يجب أولا على الجزائر أن تجده لوحدها"[2].

يحمل هذا التصريح الدعم الضمني للنظام الجزائري وفي نفس الإطار دائما وضمن المعالجة الأمنية للملف الجزائري كان **Charles Pasqua** وزير الداخلية الفرنسي يؤكد أنه يجب ترهيب الإرهابيين، إذ قرر الإقامة الجبرية على 17 جزائري يفترض أنهم إسلاميون ثم دعا الدول الغربية إلى محاربة نشاط العناصر الإرهابية، كما إتخذ عدة إجراءات لإنتشار البوليس في أهم الأماكن التي يسكنها الجزائريون في فرنسا[3].

وقد جاء تصريح وزير الخارجية الفرنسي **A.Juppé** في 11 أوت 1994 الذي إعتبر أنه: "لا يمكن أن يكون هناك حل أمني فقط للمأساة التي تعيشها الجزائر"[4]. كتعبير حقيقي عن الإنشغال الفرنسي بإمكانية إنتقال الأعمال الإرهابية إلى داخل فرنسا، ومنه بدأت ترتسم ملامح ومؤشرات جديدة لإحداث تغيير في السياسة الفرنسية تجاه الحركات الإسلامية خاصة بعد إجتماع المعارضة الجزائرية بروما وإختطاف طائرة **Air Bus** التابعة للخطوط الجوية الفرنسية.

بدت بوادر هذا التحول من خلال دعم وزير الخارجية الفرنسي **A.Juppé** لأصحاب هذا الرأي حيث ذهب الوزير إلى حد إستعمال عبارة : "يجب الإبقاء على الضغط لتحديد ما يجب فعله مع النظام الجزائري

1-Cécile JOLLY, Les peurs suscitées par les mouvements islamistes en France et en Europe, Confluence Méditerranée' N° 21, Printemps, 1997). p 119 .

-حول مراقبة السلطات الفرنسية للمسلمين و المساجد على أراضيها، **انظر الملحق رقم3**.

2-Le monde. 25/10/1993 .

3-Djallal MALTI,La Nouvelle guerre d'Algérie :Dix clés pour comprendre(Paris:Editions la découverte,1999).p 101
- Le Nouvel Economiste, N° 958, 12/08/1994.

4-Melanie Morise, SCHILBACH, L'Europe et la question Algérienne : Vers une européanisation de la politique Algérienne de la France ? (Paris : presse Universitaire de France, 1999). p 76 .

لكي يتوصل إلى إتفاق مع الإسلاميين"[1]. كما أيده في هذا الموقف وزير الدفاع **François Leotard** حيث أعلن عن تأييده المباشر والعلني لحل سياسي بالجزائر والذي يفترض إتفاق مع الإسلاميين[2].

إلا أن وجهتا نظر كل من وزير الخارجية ووزير الدفاع حول تشديد اللهجة تجاه النظام الجزائري، قابلتها تحفظات للوزير الأول ووزير الداخلية لتؤكد من جديد الإنشقاقات وإختلاف وجهات النظر داخل الأجهزة المسؤولة عن وضع القرار الخارجي تجاه الأزمة الجزائرية وإنعكست تناقضات الدبلوماسية الفرنسية وإنقسماتها عندما إستطاع مسؤولون من جمعية **Saint Egédio** إقناع الرئيس ميتران مباشرة للقيام بمبادرة إتجاه الجزائر، وبالتالي يتضح جليا دور السياسة الداخلية في رسم ووضع السياسة الخارجية وصعوبة الفصل بينهما[3].

وبهذا يكون التقسيم الذي وضعته الواقعية السياسية التقليدية بين السياسة السفلى – الداخلية – والسياسة العليا –الخارجية – وكل الإطار الذي نتج عن هذا التقسيم يتصدع في هذه الحالة. أي في تحليلنا للسياسة الفرنسية اتجاه الجزائر، وهذا لإعتبارات التبادل والتقاطع القوي بين الحقل السياسي الفرنسي الداخلي وإفرازات الحقل السياسي الجزائري[4].

كما كان حادث إختطاف طائرة **Air Bus** التابعة للخطوط الجوية الفرنسية، فرصة جديدة تعكس الفوضى المؤسساتية وتضارب الآراء فيها، معبرة عن عمق أزمة السياسة الفرنسية تجاه كل ما هو جزائري، وذلك من خلال المواجهة العلنية التي جمعت كل من وزير الداخلية **C. Pasqua** ووزير الخارجية **A. Juppé** حول الطرف الذي يتدخل للإفراج عن المحتجزين، فبينما كان وزير الداخلية يرى بضرورة حل جزائري، والسماح للقوات الجزائرية بتحرير الطائرة، يرى وزير الخارجية بضرورة ترك الطائرة تحلق بإتجاه فرنسا.

هذه القضية التي أفرزت مقاطعة الشركة الفرنسية للطيران للمطارات الجزائرية ودفع الشركاء الأوروبيين الآخرين إلى اعتماد نفس السياسة، وهو ما إعتبره الرئيس المنتخب لاحقا: السيد عبد العزيز بوتفليقة حصار دولي غير معلن، كما إعتبر مطالب فرنسا بضمان أمن المسافرين على خطوطها من طرف الفرنسيين مماسا بمفهوم السيادة الوطنية.

تأثر بهذه القضية وبالإضافة إلى تصريح الناطق الرسمي بإسم الحكومة الفرنسية: **Nicola Sarkozy** الذي قال: "إن فرنسا تدعم الشعب الجزائري وحده، وإنها تمتنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية"[5]. تجسد تباعد البلدين إذ أنها تعكس إرادة فرنسية في الإبتعاد عن النظام الجزائري، إجتنابا

1-Paul-Marie DE LA GORCE, La France et le Maghreb, op, Cit, p 936.

2-Melanie Morise SCHILBACH, L'Europe et la question Algérienne : Vers une européanisation de la politique Algérienne de la France ?, op, Cit, p 121 .

3- Cécile JOLLY, Les peurs suscitées par les mouvements islamistes en France et en Europe, op. Cit, p 120.

2- صويلح مولود،، فرنسا والأزمة الجزائرية، مرجع سابق،ص 35.

- لمزيد من المعلومات حول تأثير السياسة الداخلية على التوجه الخارجي أنظر:

-B. IRATNI, La nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie, Revue de l'école nationale d'administration(Volume 4, N° 2 , 1994) p-p 39.51

3- صويلح مولود،، فرنسا والأزمة الجزائرية، مرجع سابق. ص 37

لعمليات قد تقوم بها الجماعات الإرهابية، بعدما نجحت في نقل وتحويل الأزمة الجزائرية إلى داخل الحدود الفرنسية.

ومنه ومن خلال إستقراء كل هذه الأحداث، يتبين أن التعايش السياسي الذي حصل في فرنسا بوصول اليمين إلى الحكومة، وإنقسام الجهاز التنفيذي الفرنسي – حكومة يمين برئاسة يسار[1]- لم تؤدي إلى تغيرات جذرية وعميقة في تصور الأزمة الجزائرية وآليات حلها، بل إستمرت فرنسا بإختلاف التوجهات السياسية والإيديولوجية في إتباع الخط الذي إرتسم غداة أحداث أكتوبر والقائم على الدعم الصامت للنظام الجزائري، مع إعتماد مبدأ عدم التدخل بطريقة علنية في نفس الوقت لتتعمق وتتأكد بذلك السياسة الفرنسية القائمة على إعتماد الفعل ورد الفعل أو كما وصفها أحد المتتبعين للعلاقات الفرنسية الجزائرية بقوله: "أن فرنسا تفضل عدم فعل أي شيء وتبني المراقبة والإنتظار وهو ما يجعل هذا الخط في الأخير سياسة بحد ذاتها"[2].

<u>المطلـــب الثالث: السياسة الفرنسية تجاه الجزائر بين التأزم والإنفـــراج .</u>

جاءت الإنتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 1995 لتعلن رسميا نتائجها عن وصول اليمين إلى السلطة برئاسة السيد جاك شيراك الذي لطالما تميزت مواقفه ضمن المواقف العامة لحزبه بمساندة النظام الجزائري، أحيانا ضمنيا وأحيانا أخرى علنيا، وكان السؤال الذي يطرح نفسه بعدها كيف سيتعامل الرئيس الجديد مع مخلفات القضايا الفرنسية- الجزائرية العالقة ؟ وأين يتجه بالعلاقات بين هذين البلدين ؟ والسؤال المهم هنا: هل ستتحكم الأحداث والتحولات الداخلية في الجزائر في التوجه الفرنسي تجاه هذه الأخيرة كما في السنوات الماضية ؟.

في بداية عهدة شيراك الرئاسية حاول هذا الأخير إستعادة المبادئ والآليات التي حكمت السياسة الفرنسية ووجهتها مند سبتمبر 1992 والمتمثلة أساسا:

- الإمتناع عن تورط مباشر في الأزمة الجزائرية كما حدث مع قضية تحويل الطائرة الفرنسية.
- التنديد والرفض الواضح والعلني للأعمال الإرهابية.
- الإمتناع قدر الإمكان عن توجيه الإنتقادات للنظام الجزائري القائم كمحاولة لإحداث تقارب ونسيان مختلف مخلفات مرحلة التعايش السياسي الفرنسي.
- تشجيع المبادلات التجارية الجزائرية – الفرنسية والإبقاء عليها في مستويات مرتفعة.
- تعميق التنسيق بين أجهزة أمن البلدين لمواجهة التهديدات الإرهابية سواء بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف – في إطار مسار برشلونة.

1- Observateur permanent de la coopération française (OPCE), <u>La politique africaine au parlement français</u>. (Paris; Editions Karthala, 1998). p-p 131-147.

2- صويلح مولود، <u>فرنسا والأزمة الجزائرية</u>، مرجع سابق، ص 37.

- السعي الحثيث لدى العواصم الغربية لتضبيق الخناق على الحركات الإسلامية المدعمة للجماعات الإرهابية في الجزائر.[1]

شكلت هذه المبادئ في مجملها إستعادة لسياسة الحفاظ على الوضع القائم دون المبادرة بأشياء جديدة، أي إستمرار لما تفرزه الساحة الجزائرية ليكون هناك رد الفعل الفرنسي، الأمر الذي دفع بالحركات الإسلامية المسلحة إلى الدخول في مرحلة جديدة من عمر الأزمة الجزائرية، من خلال العمل على توريط فرنسا في هاته الأزمة، ودفعها لتقطع دعمها الصامت للنظام الجزائري.

وبالفعل شهدت الساحة الفرنسية موجة من التفجيرات والأعمال الإرهابية التي هزت البلاد، لتجعلها بذلك تعايش نفس الحالة التي تتخبط فيها الجزائر ولو بصورة مصغرة، الأمر الذي أدى بباريس إلى التصعيد من مواقفها وردود أفعالها، حيث صرح الوزير الفرنسي **A.Juppé** يوم 29 أوت 1995 أن: "فرنسا لا تدعم العسكريين الجزائريين وتتمنى جزائر ديمقراطية ومستقرة"[2].

أما الرئيس شيراك فقد كرر في العديد من المناسبات أن الدعم الفرنسي يجب أن يستفيد منه الشعب الجزائري، كما وافق على لقاء رئيس الدولة السيد: اليمين زروال في نيويورك ليعبر بذلك عن الرفض الفرنسي لقطع العلاقات الجزائرية- الفرنسية ولحالة الإنسداد التي خلفتها موجة التفجيرات في فرنسا،[3] رغم ما مارسته بعض الأوساط السياسية والثقافية ذات التوجهات اليسارية، إلا أن الرئيس جاك شيراك مع فريقه الحكومي صمما على إعادة الحوار وتحسين العلاقات مع الجزائر[4]، وبدأ التحضير للقاء القمة بين الرئيسين زروال وشيراك.

غيـــر أنـــه وقبل ثلاثة أيام من اللقاء جاء تفجير جديد في **Le réseau express régional (R.E. R)** كرسالة مباشرة من الجماعات الإرهابية ليغير من مضمون التصريحات الرسمية الفرنسية التي بدأت تتحدث من جديد عن ضرورة مرافقة الدعم المالي الإقتصادي بالتطور الديمقراطي لتعصف بذلك بكل الجهود الرامية لإتمام اللقاء، وتخلف ديبلوماسي حاد.

وقد جاءت حادثة إختطاف **Les moines** الفرنسيين السبع وإغتيالهم في 23 ماي 1996 ثم إغتيال **L'archevêque Mgr Claverie** والتفجير الذي وقع في 3 ديسمبر 1996 في محطة **Port Royal** بباريس لتدفع بفرنسا للدخول في حلقة جديدة من حلقات التباعد الرسمي عن النظام الجزائري، نزولا عند الضغط الذي مارسته الجماعات الإرهابية لقطع الإرتباط الوثيق بينه وبين فرنسا.

2-نفس المرجع ، ص 39.

1- نفس االمرجع. ص 41.

3- كما عبرت عن ذلك :Nicole GRIMAUD :

« Les relations entre la France et l'Algérie peuvent être bonnes ou mauvaises, en aucun cas elles ne peuvent être banales »

- Nicole GRIMAUD, La politique extérieure de l'Algérie , (Paris: Kartala, 1984) .p 89

3- وهذا ما صرح به شيراك من خلال الخطاب الذي ألقاه من القاهرة في 8 أفريل 1996 وإعادة تطبيع العلاقات الفرنسية-الجزائرية

- Theirry de Monthrial et Philippe Moreau Defarge, Ramses 2003 , Les grandes tendances du monde, (Paris ; DUNOL, 2002) p 268

الأمر الذي دفع بفرنسا إلى محاولة تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الطابع الثنائي عبر مناشدة المجتمع الدولي خاصة الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد لتهديد المصالح الفرنسية من طرف الجماعات الإرهابية.

كما صرح وزير الخارجية الفرنسي **Hervé de Charrette** أمام لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي أن: " السلطات الجزائرية تحاول إستدراج وتوريط باريس لتحصيل دعم لا نتمناه"[1]. وهو تصريح واضح لكل ما يمكن أن يربط فرنسا أو يقربها من السلطات الجزائرية، الأمـــر الذي دفع بالوزير الأول **L. Jospin** في 27 جانفي 1997 على رأس حكومته الجديدة بعد أن قام الرئيس الفرنسي بحل البرلمان تحت ضغط الرأي العام الفرنسي من جهة[2]، وتزايد حدة العنف في الجزائر من جهة ثانية إلى بلورة ملامح سياسة جديدة تجاه الجزائر، حيث إعترف **Jospin** أن الحكم في الجزائر يستعمل العنف، وقد تدعم هذا الموقف الصادر عن حكومة اليسار، من خلال تقرير اللجنة الإستشارية الوطنية لحقوق الإنسان والذي نشـــر للرأي العام في 01 أكتوبر 1997 في ثلاث صفحات، الذي إتهم الحكومة الجزائرية بإتهامات خطيرة حول مساس متكرر بحقوق الإنسان، وهذا التقرير الذي جاء في ظروف دولية وإقليمية تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول بإسم حقوق الإنسان.

أثارت هذه التصريحات إنتقادات شديدة من جانب الساسة الفرنسيين، ومن بينهم رئيس التجمع من أجل الجمهورية **P.Siguin PRP** الذي إعتبر أن جوسبان لجأ إلى طريق إفتراضي ثالث، أخشى أن لا يكون موجود سوى في ذهن الوزير الأول، معبرا عن إندهاشه حول الرؤى التي تضع الإرهابيين والسلطة في سلة واحدة.

هذا الإختلاف في الآراء يعبر وبطريقة واضحة عن التصادم الحقيقي الذي يحدث داخل الإدارة الفرنسية حول إيجاد حل للأزمة السياسية الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر. هذا التصادم الذي هو في حقيقة الأمر ناتج عن ردود أفعال مختلفة عما يحدث في الجزائر، لتكون بذلك القضية الجزائرية المحرك والإعتبار الأول لوضع وتحديد السلوك الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر.

شهدت بعدها العلاقات الفرنسية- الجزائرية مجموعة من الأحداث، كانت تعبر بطريقة أو بأخرى عن رغبة في تصليح ما قد كسر بين البلدين، فجاءت سلسلة من الزيارات والرسائل المتبادلة خلال سنتي 1999 و2000،حيث سعى زعيم التيار الإشتراكي من خلالها إلى طي صفحة الخلافات التي عرفتها العلاقات الثنائية في السابق، وحتى بعد إنتخابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على خلفية مواقف الحزب الإشتراكي حيال الوضع السائد في الجزائر.[3]

1- صويلح مولود، فرنسا والأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 44 .

2- حيث طالب أغلب الفرنسيين تدخل فرنسا في الأزمة الجزائرية،نظرا لما يمثله من تهديد خطير للفرنسيين وقد عبروا عن هذا الموقف بشعـــار
« Vous vous êtes battus contre nous, débrouillez-vous maintenant sans nous ».
- Benjamin STORA, La guerre invisible Algérie, année 90,(Paris: Presse de la Fondation Nationale des sciences politiques , 2001). P. 57.

3- المؤشر، العدد 315 ، مارس 2003

فجاءت زيارة وزير الداخلية **Jean-Pierre Chevenement** في جويلية 1999 لتحقيق نفس الهدف أي إزالة البرودة عن العلاقات الفرنسية- الجزائرية[1]. وقد كان تتمة للمسار الذي بدأه خلال الإجتماع الخامس لوزراء داخلية دول الضفة الغربية للمتوسط، الذي كان قد إنعقد في 21 و22 جوان 1999 وكان فرصة لإعادة بعث هذه العلاقات.

حيث قام الوزير الفرنسي بإبلاغ الرئيس الجزائري بوتفليقة رسالة شفوية من نظيره الفرنسي شيراك، هذا اللقاء الذي ترجم داخل الأوساط السياسية المراقبة داخل البلدين، كإعادة إنطلاقة لحوار أكثر جدية بين النظامين.

وبغرض تحقيق هذه الإرادة في تطبيع العلاقات الفرنسية- الجزائرية على أرض الواقع، أعلن **Chevènement** بأن:«باريس ستقوم بتحرير منع التأشيرة للجزائريين الراغبين بالذهاب إلى فرنسا[2]»، هذه القضية التي لطالما وضعت العلاقات الفرنسية- الجزائرية على المحك وفي مواجهة دائمة.

بعد سلسلة من الزيارات التي قام بها مسؤولون فرنسيون إلى الجزائر ومسؤولون جزائريون إلى فرنسا، تمهيدا لزيارة الدولة التي قام بها الرئيس بوتفليقة إلى باريس في 14-17 جوان 2000 حيث كانت هذه الزيارة الأولى من نوعها بعد الزيارة التي قام بها الشاذلي بن جديد منذ سنة 1983، لخصت أكثر من 38 عاما من العلاقات بين البلدين، أين عبر عن كل ما حدث وشهدته هذه العلاقات خلال هذه الفترة، وذلك في حديث له أمام المجلس الوطني الفرنسي يوم 14 جوان، حاول من خلاله الرئيس تفسير الغموض الذي ساد العلاقات بين البلدين،وداعيا إلى إقامة علاقات جديدة مميزة حيث قال: " الجزائر تريد إقامة علاقات ممتازة، ليست مهمشة، ولا عادية، بل علاقات خاصة ويحتذى بها مع فرنسا".

وقد رحب الرئيس الفرنسي بهذه المبادرة وأعلن عن رغبته في تدعيم هذه العلاقات بتكثيف الروابط الثنائية: الإجتماعية والثقافية وخاصة الإقتصادية والمالية[3]

فمنذ هذه الزيارة عرفت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر ديناميكية جديدة وإنفراجا واسعا ترجم بإستمرار الحوار السياسي وتنشيط الشراكة الثنائية.

وقد كانت زيارة **L.Jospin** في السداسي الأول لسنة 2001 إلى الجزائر تكريسا للبعد السياسي الجديد، لا سيما وأنها تأتي في أعقاب زيارة الرئيس الجزائري لباريس، كمؤشر لوضع حد نهائي لمرحلة القطيعة التي ميزت العلاقات الثنائية، حيث سعى زعيم التيار الإشتراكي إلى طي صفحة الماضي الموسومة بالخلافات التي هزت النظامين [4].

فتحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر والإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها هذه الأخيرة، بالإضافة إلى الإرتياح الذي عرفته الأوساط السياسية اليسارية الفرنسية من الردود الجزائرية المحتشمة حيال قضية

1- L'ECHO de l'Afrique, N°1149, jeudi 24 Juin 1999.

2-Jean- François DAGUZAN, Les relations Franco- Algérienne, ou la poursuite des amicales incompréhensions. Annuaire des relations internationales (Bruxelles: Bruylant,2001), p 447.

3 -La documentation Française, N°15, 01 Août 2000

4- الخبر، السبت 23 سبتمبر 2000

التعذيب، بإعتبارها مسألة فرنسية داخلية خالصة، ساهمت في الإعلان عن فتح فترة جديدة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، تمهيدا إلى تطبيع العلاقات التي يسعى الطرفان إليها بعيدا عن الإعتبارات التاريخية[1].

من خلال كل ما سبق ذكره، يمكن إستشفاف وإستخراج نتائج تشكل في مضمونها آليات التفاعل الفرنسي مع الأزمة الجزائرية التي عملت بدورها كعامل محرك وفاعل في توجيه سياسة هذه الأخيرة:

- غياب سياسة واضحة المعالم، قائمة على تقنيات وآليات صنع القرار في السياسة الخارجية كما هو متعارف عليه، وذلك بسبب غياب آليات تحديد الربح والخسارة الممكنة والمحتملة وتفضيل تبني ردود فعل إرتدادية تتناسب مع كل تطور تعرفه الساحة الجزائرية، لتصبح هذه الأخيرة محددا رئيسيا في صنع القرار السياسي الفرنسي.
- تفضيل شخصنة السياسة الفرنسية على مؤسستها، إذ يتضح ذلك من خلال غياب الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه وزارة الخارجية الفرنسية، بمقابل الدور الفعال الذي قامت به قنوات الإتصال الشخصية والفردية على حد سواء.
- صعوبة تحديد الموقف الفرنسي من الإنفتاح السياسي في الجزائر بالرغم من كون هذا الإنفتاح مطلب فرنسي قديم.
- إن التعايش السياسي الفرنسي لم يؤثر على السياسة المتبعة تجاه الأزمة الجزائرية.

رغم كل هذه الخصائص التي ميزت السياسة الخارجة الفرنسية تجاه الأزمة الجزائرية من تناقضات وإختلافات، إلا أن الأمر الوحيد الذي إتفقت على تحقيقه الطبقة السياسية في فرنسا هو العمل على إحتواء هذه الأزمة.

المبحـــث الثالـــث: الإحتـــواء الفرنســـي للأزمـــة الجزائريـــة.

منذ أن بدأت الإنعكاسات الأولى للأزمة الجزائرية وتداعياتها على الساحة الفرنسية، بدأ إنشغال السياسة الفرنسية حول منع إنتقال وتصدير هذه الأزمة إلى بيئتها، وقد كان الهدف منها هو الحفاظ على مصلحتها القائمة على عدم تعرض البيئة الداخلية للنظام السياسي الفرنسي لإنعكاسات الأزمة الجزائرية ومنع سقوط النخبة الحاكمة في الجزائر التي تمثل الضامن الوحيد لهذه المصلحة، بالإضافة إلى منع إنتشار هذه الأزمة داخل النظام الإقليمي المغاربي، الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى سقوط الأنظمة الحاكمة ذات الروابط القوية مع فرنسا.

ولأجل إحتواء فعال ومتكامل للأزمة الجزائرية إستعملت فرنسا وسائل عديدة عبر مستويات تفاعل مختلفة وهي:

4-حول مسار العلاقات بين البلدين **انظر الملحق رقم:2.**

أولا: المستـــوى الثنائـــي.

ثانيا: المستـــوى الإقليمـــي.

ثالثا: المستـــوى الدولـــي.

المطلـب الأول: المستـــوى الثنائـــي.

حاولت السياسة الفرنسية إحتواء الأزمة الجزائرية عبر مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين، من خلال الدعم والمساندة المتعددة الأشكال وفي مقدمتها: الدعم الإقتصادي، نظرا لما كان يمثله هذا الجانب من الأهمية الكبيرة في إنفجار الأزمة الجزائرية منذ أحداث أكتوبر 1988، والتي أدت بالشعب الجزائري إلى المطالبة بتغيير النظام السياسي والإقتصـــادي القائم، والتطلع إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحل فوري وفعال للخروج من هذا المـــأزق، الأمـــر الذي رفضته فرنسا.

فكان أول دعم إقتصادي سنة 1989 حيث تم التوقيع على أول بروتوكول مالي يهدف إلى تقديم قروض وفقا لشروط الدعم العمومي الموجه لتحقيق النمو بنسبة فائدة منخفضة، يتم تسديده على ثلاثين سنة، وقيمته 2 مليار فرنك، تقدم خلال عامين، ومنذ 1990 إستفادت الجزائر من 6 مليار فرنك فرنسي كقروض سنوية وبشروط تسهيلية، ومتضمن لعنصر هبة يقدر بنسبة 35 % .

وقد إستمر هذا الدعم الفرنسي للنظام الجزائري بالرغم من ما أحدثه قرار وقف المسار الإنتخابي كتأييد على معارضة هذه الأخيرة لبناء قاعدة إسلامية داخل النظام الجزائري، وضمان المصلحة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر كذلك، ففي بداية سنوات التسعينيات كانت فرنسا تمثل الشريك التجاري الأول للجزائر وزبونها الثالث[1].

ولم تكتف فرنسا بهذا الدعم المباشر بل تعدته إلى تمثيل الجزائر في عملية التفاوض المالي مع **FMI** التي قد واجهت إختلاف داخل الحكومة الفرنسية بين السياسيين والتقنيين. فالتيار الأول كان يأخذ بعين الإعتبار حالة اللاإستقرار التي تعيشها الجزائر وما يمكن أن ينجر عن ذلك من وصول الطرف الإسلامي للسلطة في ما إذا شددت فرنسا مع الجزائر في قضية الدعم الإقتصادي والمالي، فعملت على مساعدتها أمام صندوق النقد الدولي. أما التيار الثاني أي التقني فكان يعتمد في تقديراته على حساب الربح والخسارة أي من المنطق الإقتصادي[2].

أثارت السياسة الإقتصادية الفرنسية تجاه السلطات الجزائرية العديد من التساؤلات والنقاط الغامضة. فبالرغم من الأخطار المالية والنقدية التي تمثلها الجزائر، فضلا عن صعوبة مراقبة ومتابعة آليات إستعمال القروض والدعم المقدم، فإن فرنسا لم تتردد في الحفاظ على مستويات مرتفعة للتعاون الإقتصادي والمالي مع

1-Jean-François DAGUZAN,Les relations Franco-Algérienne,ou la poursuite des amicales incompréhensions,op, .Cit, p 440

2- صويلح مولود، فرنسا والأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 54.

الجزائر، الأمر الذي فسره الكثير من المراقبين والمحللين أنها تهدف أساسا لإعطاء القدرة للنظام القائم على إعادة هيكلة نفسه وضمان إستقراره وإستمراريته مع محاصرة الأعمال الإرهابية ومنع إنتقالها إلى فرنسا.

المطلـــب الثانـــي: المستـــــوى الإقليمـــــي.

لقد كان المستوى الثاني الذي حاولت من خلاله فرنسا إحتواء الأزمة الجزائرية، المستوى الإقليمي وهو في الحقيقة مستوى مزدوج من النظامين المتداخلين: المستوى المغاربي والمستوى المتوسطي.

فقد حاولت فرنسا محاصرة الأزمة الجزائرية في كل أبعادها، بدء بالإقليم المغاربي حفاظا على إستقرارها بالدعم المالي واللوجيستيكي الذي قامت بتقديمه إلى كل من تونس والمغرب كضمان إستمرارية النظم الحاكمة فيها.

فمنذ سنة 1993 إلى سنة 1997، قامت فرنسا بتقديم دعم مالي للمغرب قدرت قيمته بـــ: 10 مليار فرنك فرنسي، كما وقعت مع المغرب على عقود لشراء **27 Mirages F1** المزودة برادارات حديثة من نوع **Thomson** بقيمة 1,5 مليار فرنك وشراء باخرتين حربيتين[1].

وقد كان الهدف منها هو الحفاظ على توازن القوى في النظام المغاربي وإعطاء الدعم الكافي والازم للمغرب للتصدي لأية محاولة لتصدير الإرهاب أو أية توترات قد يحاول التيار الإسلامي المغربي إحداثها نتيجة فترة إنتقال السلطة إلى الملك الجديد محمد السادس. كما أنه وبعد ختام زيارة الرئيس شيراك إلى تونس عبر عن دعمه لجبهة موحدة لمحاربة الإسلاميين وقوى الرجعية[2].

فمنذ إتفاق الدفاع بين الجزائر وفرنسا الموقع بين الشاذلي وميتران في 21 جويلية 1983 عقب أحداث الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة، والناتج عن التجمع الضخم الذي نظمته الحركات الإسلامية الجزائرية، بدأت فرنسا تعود للمشاركة في برامج التسلح الجزائري بواسطة بعض الشركات الفرنسية.

ففي نوفمبر 1994 وأفريل 1995 كشفت جريدة **Le Monde** الفرنسية عن هته العلاقات، حيث قامت فرنسا بتزويد المروحيات الجزائرية Mi 24 ذات الصنع الروسي بمعدات الرؤيا الليلية وفي إطار التقارب الجزائري الفرنسي في مجال التعاون الأمني، سمحت الحكومة الفرنسية بدعم عسكري سري، حيث كشفت جريد **Express** الصادرة في 24 جانفي 1994، أن باخرة التجسس الفرنسية **Le Berry** كانت متوقفة بعرض السواحل الجزائرية، كما أن الأقمار الصناعية الفرنسية والطائرات **Mirages F1** المتخصصة في الإستطلاع كانت فوق الحدود الجزائرية المغربية، وهذا بطلب من الجزائر والمغرب بهدف تزويدهما بالمعلومات الخاصة بالمنطقة الصحراوية لعبور السلاح[3].

فالدعم الأمني الفرنسي للنظم السياسية المغاربية عامة والجزائر خاصة قد أخذ أشكالا متعددة تتكامل فيما بينها لتشكل بناء كامل ضد أي إنتصار سياسي أو عسكري للجماعات الإرهابية. ولم تكتف فرنسا بتنسيق

1- نفس المرجع، ص 50.
2- نفس المرجع، ص 50.
3- نفس المرجع، ص 59.

جهودها مع حلفائها بالمغرب العربي فقط بل عملت على إرساء منظومة أمنية متوسطية واضحة المعالم في محاولة لتوجيه إشارات ذات مدلول تحذيري لكل الدول العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص، وهي الوسيلة الثانية التي حاولت فرنسا بها إحتواء الأزمة الجزائرية عبر هذا النظام والمستوى الإقليمي.

عملت فرنسا على تعميق الروابط وتقوية العلاقات مع الدول الغربية للاتحاد الأوربي، فأعادت نشر قواتها الشمالية الشرقية لضفة المتوسط في 1992 وفي أكتوبر 1993 تم تنظيم مناورات ثلاثية كبيرة بإسم **Ardente** في منطقة **Toscane** على حاملة الطائرات **Foch** وشارك فيها عشرة آلاف عسكري فرنسي، إسباني وإيطالي، هذه المناورات كان المقصود منها هو وضع حد لما يمكن أن تفرزه تفاعلات الأزمة الجزائرية، بعد ما شهدته الجالية الفرنسية المقيمة بالجزائر من إغتيالات وإختطافات، ففي حالة تعرض الأوربيين إلى الإختطاف يمكن لفرنسا وحلفائها التدخل لإطلاق سراحهم، وقد كانت حادثة طائرة **Air-Bus** مثالا حيا على ذلك.

كما تم إجراء مناورة مماثلة باسم **Tramontana 94** بمنطقة **Andalousie** بإسبانيا سـنة 1995 بمشـاركة القوات البرية والبحرية الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية والبرتغالية في إطار الشراكة الأوربية للحفاظ على أمن الإقليم وبدافع من فرنسا بالدرجة الأولى، حفاظا على محور الأمن المتوسطي ضـمانا لإسـتقرار المنطقـة وموازين القوى فيها عامة، والمصالح الفرنسية في منطقة المغرب العربي بالحفاظ على إسـتقرار الأنظمـة السياسية فيها من المد الإسلامي[1].

المطلـب الثالـث: المستـوى الدولـي.

حاولت السياسة الفرنسية وضع مجموعة من الوسائل والآليات لإحتواء أي طوارئ قد يحدثها وصول الإسلاميين للسلطة في البلدان المغاربية عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص، والذي حسب رأي وقناعة صناع القرار والرأي العام الفرنسي، أنه سوف يخلق موجة عارمة من المهاجرين أغلبهم من الرعايا الفرنسيين المقيمين بالجزائر، ومن الجزائريين المعارضين لقيام دولة إسلامية بالجزائر.

حيث نجد **Jean-Marie le pen** يصرح لجريدة **Le Monde** في 17 ديسمبر 1980:

«Oui, je crois que les immigrés sont l'avant garde des barbares à l'assaut de l'occident ».[2]

كما وصف المؤرخ الفرنسي **Ben Jamin Stora** أحاسيس ونظرة الشعب الفرنسي للمسلمين عامة والجزائريين بوجه أخص على أنهم عامل شغب وخطر على المواطنين الفرنسيين، وهم فئة تمثل القنبلة الموقوتة في فرنسا[3].

1-حيث جاء في الكتاب الأبيض الفرنسي للدفاع حول المفهوم الجديد للأمن:

« L'extrémisme islamiste représente sans doute la menace la plus inquiétante…Il prend souvent la place qu'a pu occuper le monde communiste comme mode d'opposition au monde occidental ».

-Joseph Juet, Algérie- France- Islam, op, Cit, p 237-338

2-Ben Jamin STORA, Le péril vert est aux portes de la France, du livre : Le Drame Algérien : un peuple en otage, (Paris: la découverte, 1994), p 205

3- Ibid, p 206.

فعملت فرنسا على وضع جدار مانع لتصدير العنف إلى أراضيها عبر الهجرة المتزايدة من الجنوب بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ضمن ترتيبات أمنية إقليمية ودولية، إشتركت في البنية الإدراكية والشعورية التي تحدد الصورة التي يصنعها الشمال عن دول الجنوب إنطلاقا من التحولات الجيوإستراتيجية التي جاءت كنتيجة منطقية لإنهيار الإتحاد السوفياتي وزوال الصراع: شرق-غرب ليحل محله صراع شمال-جنوب.

فحاولت فرنسا ضم جهودها لجهود الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى لتنظيم إستراتيجيات للتصدي للخطر الإسلامي، وتمظهرت طرق التنسيق على المستوى الدولي من خلال مشاركة فرنسا والجزائر في مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب.

ففي ظل ظروف دولية وإقليمية تميزت بالصراع الإيديولوجي شمال – جنوب، وظهور مفهوم الأمن كمصطلح أساسي في كل الحوارات الدولية، خاصة ما أصطلح على تسميته بالأمن الهجرتي. كانت أول ردة فعل فرنسية، التخفيض من عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين من 500 ألف إلى 50 ألف تأشيرة، وهذا تحت حكومة **A.Juppée**، هذه السياسة التي جاءت كإعلان مباشر لغلق الحدود مع الجزائر، فضلا عن الحظر الجوي الذي خلفه قرار السلطات الفرنسية بتعليق الرحلات الجوية بإتجاه الجزائر، ولم تكتف بهذا فقط بل دعت جل الدول الأوروبية لتعليق رحلاتها الجوية هي أيضا تجاهها.

كما ألغت فرنسا حق اللجوء، ورفضته للرعايا الجزائريين، بالرغم من إعتراف المواثيق الدولية بذلك، والتي وقعت عليها فرنسا بذاتها. كما عملت على تحويل مكان الطلب والحصول على تأشيرة الدخول إلى فرنسا من الجزائر إلى مدينة **Nantes** الفرنسية، كما إستغلت السلطات الفرنسية الظروف المتأزمة التي تمر بها البلاد للضغط على الحكومة الجزائرية للتوقيع على إتفاقية في 1994 تسهل عملية طرد الجزائريين من الأراضي الفرنسية مقابل دعمها الإقتصادي.

الأمر الذي أدى إلى عزل المقيمين الجزائريين بفرنسا عن وطنهم الأصلي وذويهم، والسكوت الجزائري أمام المعاملة السيئة التي يتلقاها الجزائريون بالمطارات الدولية، هذه المواقف التي أدت بطريقة أو بأخرى إلى قطع حوار شمال – جنوب الذي كانت تمثل فيه فرنسا والجزائر دولتان محوريتان الشيء الذي يصبغ على العلاقات الدولية نوع من البرودة والتوتر.

ومنه يمكن القول، تمحورت السياسة الفرنسية تجاه المأزق الجزائري، وفقا للدراسة الإستقرائية المقدمة حول ثلاث مستويات رئيسية وبين هذا وذاك، حاولت الديبلوماسية الفرنسية تحقيق نقطتين أوهدفين أساسين:

- حماية الرعايا الفرنسيين المتواجدين بالجزائر، والعمل على عدم تصدير موجة العنف والإرهاب إلى الأراضي الفرنسية، خاصة عن طريق مراقبة الجماعات الإسلامية هناك[1].

1- حول تنظيم المسلمين ومراقبتهم في فرنسا، **أنظر الملحق رقم3.**
- Rachid KACI, Le défit satanique. Revue Française de Géopolitique (N° 03, 2003) p.p 163-164.

- حماية مصالحها التاريخية في منطقة المغرب العربي عامة، وفي الجزائر على وجه الخصوص، لما تمثله هذه الأخيرة من بعد أساسي في السياسة الخارجية الفرنسية[1].

ومن خلال المواقف الفرنسية المختلفة تجاه الأزمة الجزائرية يتضح وبشكل جلي، الدور الذي لعبته هذه الأزمة في توجيه السياسة الفرنسية الجديدة في النظام الدولي عامة، ثم النظام الإقليمي المتوسطي، وأخيرا وخاصة تجاه الجزائر.

خاتمـــــة الفصـــــل :

إعتمادا على الدراسة الأمبريقية التي قمنا بها في هذا الفصل، من خلال مناقشة عدة مظاهر مرتبطة مباشرة بالسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة الجزائرية، كان هدفنا الأول هو الإجابة على السؤال: ما مدى تأثير الأزمة الجزائرية على توجيه السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر؟ وذلك بالربط بين التغير داخل النظام والساحة الجزائرية وعلاقته بالتغير في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

فحاولنا من خلال المبحث الأول وضع الأزمة الجزائرية داخل إطار عام يكون بمثابة المرآة التي تعكس المواقف الفرنسية المختلفة بإختلاف الأوضاع في الساحة الجزائرية، حيث توصلنا إلى أن هذه الأزمة تتداخل فيها متغيرات تفاعل عديدة: السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الإعلامية والدينية، مما يجعل الإلمام بها عملية جد معقدة، ووضع سياسة تكيفية معها عملية أعقد من ذلك.

حيث ظهر هذا التعقيد من خلال الضعف الفرنسي في التحكم في المتغيرات المحددة لتطورات الأزمة الجزائرية، فإعتمدت على تكيف متوازن، أي موازنة سلوكها بين المطالب الداخلية (المطلب الأمني) والمطالب الخارجية (منع سقوط النظام الجزائري). وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية للبحث عن شركاء لها للزيادة في قدرتها على التكيف، فمن الإطار الثنائي: الفرنسي – الجزائري الذي عرف عجز ديبلوماسي على وضع مشروع وإيجاد وسائل لحل المشكل الجزائري، لجأت فرنسا إلى الإطار المتعدد الأطراف، وذلك من خلال التنسيق الأمني الذي قامت به مع جيرانها الأوروبيين والمغاربة، أي داخل النظامين الإقليميين: المتوسطي والمغاربي، وهو السلوك الذي تمت دراسته خلال المبحث الثالث.

فبدراسة مراحل التفاعل الفرنسي مع الأزمة الجزائرية، يتضح وبشكل جلي، علاقة وثيقة ومباشرة بين تطورات الأزمة الجزائرية وعنصر توجيه السياسة الفرنسية تجاه هاته الأزمة. وهذا ما يعكس وبوضوح، تحكم الأزمة الجزائرية والتغير الذي عرفته في مسار السياسة الفرنسية تجاه الجزائر.

1- كما عبر عن ذلك وزير فرنسا للشؤون الخارجية Alain Juppé بقوله:
« Le passé Franco-Algérien pèse sur notre relation actuelle car ce passé n'a jamais été vraiment soldé, ni d'un coté ni de l'autre de la méditerranée »
-Valérie Barbara ROSOUX, poids et usages du passé dans les relations Franco-Algériennes, Annuaires de relations internationales. (Bruxelles: Bruylant, 2001) p.451.

مقدمـــــة الفصــــل:

كان النظام العالمي في صورته التي إستقر عليها بعد الحرب العالمية الثانية قد أخذ صيغة الصراع بين النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومعها أوروبا الغربية، وبين النظام الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي ومعه أوروبا الشرقية والدول ذات النهج الإشتراكي.

لكن، وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين شهدت الساحة الدولية جملة من التحولات شملت العلاقات الدولية، النظم السياسية والبنى الأيديولوجية، حتى بدا أن العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة مازالت ملامحها في طور التشكل والتبلور في ظل مغادرة قوى فكرية وسياسية وعسكرية تقليدية ميدان التنافس الدولي، وتركه لقوة عظمى كانت وما زالت هي القوة الوحيدة المهيمنة على القرار الدولي الأمر الذي رفضته فرنسا التي دعت إلى إحلال نظام دولي متعدد الأقطاب، وذلك خدمة وحفاظا لمصالحها بالدرجة الأولى، التي بدأت الولايات المتحدة –القوة المتفوقة- بتهديدها خاصة داخل نطاق ما يمكن تسميته "منطقة النفوذ الفرنسية" والتي تشمل الدول الأفريقية والدول التي إستعمرتها فرنسا سابقا، وأهمها دول المغرب العربي. أين تحتل الجزائر المكانة المحورية والتي عملت فرنسا على تقويضها ضمن مجال نفوذها تزامنا مع تفاعلات دولية وإقليمية شكلت البيئة الخارجية ومحددا أساسيا للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، وهذا ما سنحاول الكشف عنه وذلك بالإجابة عن السؤال التالي: ما مدى تأثير الأوضاع الدولية لما بعد الحرب الباردة على توجيه وتحديد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر؟

وللإجابة عن هذا السؤال قسمنا عناصر التحليل ضمن متغيرين أساسيين وهما:

أولا: التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر.

ثانيا: المنافسة الأمريكية الأوروبيـــة حـــول منـــطقة المغرب العربي وتأثيرها على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر.

المبحــث الأول: التحــولات الدوليـــة وإنعكاساتهــا على السياســـة الخارجيـــة الفرنسيـــة تجاه الجزائـــر.

نحاول من خلال هذا المبحث معرفة حجم التأثير الذي مارسته التحولات الدولية المختلفة: البنيوية منها والقيمية على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، وذلك وفق مستويين أساسيين للتحليل: المستوى أو البعد العالمي، البعد الإقليمي.

المطلـــب الأول: التحــولات ذات البعــد العالمـــي.

شهد المجتمع الدولي في نهاية القرن العشرين منعطفا جديدا كانت نهاية الحرب الباردة أهم أسبابه، أين أخذت التوازنات القديمة التي كانت سائدة إبان معاهدة "يالطا" تسقط وحل محلها عالم جديد راح يتشكل بعد إنهيار حائط بارلين، وإختفاء ما يسمى بالكتلة الإشتراكية التي كانت أحد العناصر المهمة في التوازن القديم إضافة إلى سقوط الإتحاد السوفياتي نفسه وحلف وارسو مرورا بحرب الخليج الثانية ثم أحداث 11 سبتمبر 2001. هذه الأحداث المتتالية التي هزت كل الموازين وجعلت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب أولوياتها من جديد خاصة عبر علاقاتها شمال-جنوب بعدما كانت العلاقات شرق-غرب هي التي تمثل محور السياسة الدولية.

وقد شملت تحولات علاقات شما-ل-جنوب العلاقات الفرنسية الجزائرية، بإعتبارهما دولتان تأثرتا سياستهما الداخلية كما الخارجية بما أسفرت عليه الساحة الدولية وسوف نحاول من خلال النقاط الرئيسية التي مثلت معالم وبؤر التحول في النظام الدولي الجديد، الكشف عن تأثير هذه التحولات على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

الفرع الأول:تفكك الإتحاد السوفياتي وإنهيار المنظومة الشيوعية في أوروبا الشرقية.

يعتبر تفكك الإتحاد السوفياتي سببا مباشرا في زوال حلف وارسو وإنهيار المنظومة الشيوعية في أوروبا الشرقية إضافة إلى إنهيار حائط بارلين وتوحيد الألمانيتين، هذا التحول البنيوي ذو الطبيعة السياسية الأيديولوجية، كان وقعه عميقا على طبيعة وشكل الخارطة السياسية الدولية والأوروبية.

فبإنتهاء الثنائية القطبية، تباينت التوقعات وإنقسمت الآراء بالنسبة للأيديولوجيين والمفكرين السياسيين بين المثاليين الذين أطلقوا شعار "نهاية التاريخ" ونادوا بالنظام العالمي الليبرالي الجديد، وبين المحللين الذين لم يغفلوا حساب الفوضى الناجمة عن غياب آليات الضبط القديمة. وبالنسبة لهذا الإتجاه الأخير تكمن الأزمة في غياب الآليات الملائمة لضبط سلوك الدول الصغيرة والمتوسطة بعد أن كان غالبها خاضع لعلاقات التحالف مع إحدى القوتين العظميين أوعلى الأقل بعد أن كانت ملتزمة بمراعاتها[1].

فغياب الثنائية القطبية خلف وراءه عدم إستقرار شامل: فوضى، أزمات، نزاعات إثنية، أقليات، حروب أهلية، إنتشرت في كل مكان في الشرق الأوسط (العراق والكويت، مشكلة الأكراد)، في البلقان

[1]- فؤاد نهرا: مفهوم الأزمة في النظام العالمي الجديد، (معلومات دولية: العدد 57، صيف 1998) ص6.

(البوسنة، كرواتيا، كوسوفو)، في القوقاز (شيشينيا، داغستان)، في إفريقيا (الصومال، رواندا، منطقة البحيرات، ليبيريا، سيراليون)، في الكاراييب (هاييتي) في آسيا (تيمور الشرقية)[1] .

من جهة أخرى، شهد المجتمع الدولي في نهاية القرن العشرين وبالموازاة مع عدم الإستقرار البنيوي، ظاهرتين متميزتين: مسار من العولمة المتسارعة ومسار من التقسيمات الدولية ولك بظهور سريع للدول، خرق للسيادة، تراجع هويات، إضافة إلى ظهور فواعل جديدة: وسائل الإعلام، المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، مجتمع مدني دولي، وبروز البعد الإقتصادي فيما بعد الحرب الباردة أفرز نظاما عالميا غير متزن في العمق بين الأغنياء والفقراء، بين القوة العظمى الأمريكية والقوات الإقليمية والأطراف المنافسة.

لكن، وفي إطار كل هذه التحولات الدولية، وإنطلاقا من مبدأ الطموح العالمي للسياسة الخارجية الفرنسية، هل توجد نظرة أو مفهوم فرنسي للنظام الدولي الجديد؟ وكيف عملت الجمهورية الخامسة على إثبات نفسها على الساحة الدولية والمحافظة على مراكز نفوذها في العالم بما فيها الجزائر في ظل رجحان كفة القوة إلى قطب واحد تمثله الولايات المتحدة الأمريكية؟

يمكن إستشفاف النظرة الفرنسية للنظام الدولي الجديد عبر تتبع مستمر لعملية بناء سياستها الخارجية عن طريق تدخلات كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول **A.Juppé** ثم **L.Jospin** ووزير الشؤون الخارجية **H.decharette** ثم **H. Védrine** وذلك عبر أسفارهم وتحركاتهم إلى الخارج أو من خلال مرحلة إصدار القرارات في الهيئات الدبلوماسية والخطب الملقاة كل عام في شهر أوت أمام سفراء فرنسا في العالم مجموعين في باريس في إجتماعهم السنوي ومن خلال النقاش البرلماني الخريفي حول ميزانيات الشؤون الخارجية والدفاع.

ففي هذه المناسبات المختلفة يتم الإعلان عن السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة ضمن إطار نظام دولي جديد، وهي ما عبر عنها الرئيس جاك شيراك بأدواره ومهامه التي يجب القيام بها في هذه الظروف حيث قال أن دوري الأول يتمثل في:"الدفاع عن المصالح الوطنية لبلاده".وواجبه الثاني هو:"التعبيرفي الساحة الدولية بنظرة شاملة وعلى المدى الطويل عن تطور العال"[2].

نستشف من هذا الخطاب المحاور البنيوية للسياسة الفرنسية خلال النظام الدولي الجديد، ففرنسا تريد إرساء نظام عالمي، ليس أحادي القطبية ولا ثنائي القطبية، ولكن متعدد الأقطاب من جهة، وتعمل على وضع نظام دولي يمكن ضبطه، وهذا ما حاول شيراك القيام به من خلال الدبلوماسية الفرنسية الجديدة، وحتى مع التعايش السياسي داخل الجهاز التنفيذي، حيث نجد الوزير الأول: **L.Jospin** على اتفاق مع الرئيس الفرنسي وذلك عندما صرح لجريدة **Le Monde** بتاريخ 07 جانفي 1999: "نحن بحاجة إلى فرنسا غير مهمشة، لأن أوربا ، العالم بحاجة إليها. فرنسا يجب أن تثبت نفسها في كل المسارح الدبلوماسية الممكنة"[3].

ومن هذا المنطلق سعت فرنسا إلى تقوية علاقاتها مع جل دول العالم، خاصة منها السائرة في طريق

---

[1]- DANIEL COLARD, la conception Française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin, Annuaire des relations internationales. (Bruxelles; éditions Bruylant, 2000) PP: 415 – 416.

[2]- Ibid. P: 422.

[3]- Ibid

النمو والتي تربطها بها علاقات تاريخية ترجع إلى الفترة الإستعمارية وفي مقدمتها دول شمال القارة الأفريقية لما تمثله من أهمية في الإستراتيجية الفرنسية وذلك عبر التعاون والشراكة في كل الميادين. فالنظام الدولي حسب شيراك يجب أن يدع المكان والفرصة إلى الفواعل الدولية الجديدة مع الاحتفاظ بدور الدولة[1].

وبهذا الشكل تضع فرنسا الإطار العام لنظام دولي متعدد الأقطاب، أين كل قطب يشترك أو يتقاسم نفس الإعتقاد العالمي بتطبيق سيادة موحدة على الكرة الأرضية، وهي نظرة متعددة الأقطاب سياسية، أيديولوجية، قانونية، تسمح لكل الدول مهما كانت عظمى أو قوية، متوسطة أو صغيرة بالمساهمة في إرساء نظام كوني، أين يكون هنـــاك «**Un multiplicateur de puissance**» في تنفيذ السياسة والدبلوماسية العالمية: **ONU**، **UEO**، **OTAN**، المجلس الأوروبي، **OSCE**، والمؤسسات المتخصصة: **FMI**، البنك العالمي، **OIT**، **OMC**، **UNESCO**، ...

كما ترى السياسة الفرنسية أنه يجب تكريس الفرنكوفونية كوسيلة وبعد هام منفرد للعالم المتعدد الأقطاب لخدمة السلام، الحرية، الديموقراطية، حقوق الإنسان، التنمية، ... وعبر هذا الإطار حاولت فرنسا إرساء علاقات جديدة مع الدول الفرنكوفونية بما فيها الجزائر.

هذه الأفكار تدرج تحتها أفكار أخرى، ألا وهي العولمة التي تنظر إليها فرنسا على أنها وسيلة لإرساء النظام المتعدد الأقطاب، عبر مساعدة الدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو على إيجاد مكانة لها في منظمة التجارة العالمية وذلك بوضع أطر جديدة للشراكة والمساعدات العامة من أجل التنمية.

فحسب فرنسا يجب أن يكون هناك جانب إنساني في العولمة أو ما أسمتـــــه: **Humaniser la mondialisation** أي مساندة الدول على محاربة الفقر والمساعدة من أجل التنمية، **Civiliser la mondialisation** وهي المحافظة على التنوع الثقافي **maîtriser la mondialisation** وهي عملية المراقبة التي تتم عبر نظام وميكانيزمات تسمح للأشخاص بالعيش معا على طريقة الإتحاد الأوروبي[2].

ومنه، فقد كان لإنهيار المنظومة الشيوعية في أوروبا الشرقية وسقوط حائط برلين الأثر المباشر على السياسة الفرنسية وتوجهاتها التي كانت تعمل ضمن إطار ثنائي القطبية تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الخطر الشيوعي من جهة وضمن إستراتيجية فرنسية تهدف لحماية أمنها الذي كانت ترى في حدودها مع ألمانيا تهديدا لهمن جهة ثانية. لكن وبعد إختفاء كلا من الخطرين وجدت فرنسا نفسها مجبرة على تغيير دبلوماسيتها وتوجهاتها تماشيا مع ظهور توترات مختلفة في مناطق عالمية أخرى خاصة منها في دول الجنوب أين تقع الجزائر التي شهدت موجة من العنف هزت البلاد فأصبحت تنظر فرنسا إلى هذه المنطقة على أنها مواقع تهديد جديدة لأمنها لكن بمفاهيم جديدة غير الخطر العسكري[3]، الذي كان سائدا إبان القطبية الثنائية. فعملت فرنسا في إطار هذه التحولات على محاربة الأحادية القطبية التي ترسخت بعد ذلك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ثم حاولت إكمال مشروع بناء أوروبا موحدة كما حاولت وضع علاقات جديدة مع دول فقيرة عامة ودول جنوب حوض المتوسط خاصة وفي مقدمتها الجزائر حيث عمدت إلى إرساء أسس

---

[1]- Ibid. P: 424.

[2]- Ibid. P P: 426 - 427

[3]- حول الأخطار الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية وما صاحبها من تحول جذري في المفاهيم الجديدة للأمن أنظر:

-Charles Philippe DAVID et Jean Jaques ROCHE,Théories de la sécurité(Paris:Editions Montchrestien,2002).PP 89–118.

جديدة للشراكة شملت جميع الميادين بتقديم الدعم الكافي بهدف منع تصدير ما كانت تعايشه هذه الأخيرة من لا أمن ولا إستقرار إلى الأراضي الفرنسية[1].

الفـــرع الثانـــي: إفـــرازات حـــرب الخليـــج الثانيـــة.

كانت حرب الخليج إحدى أسباب ومظاهر عدم الإستقرار التي ميزت الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة، وقد كان لها الأثر الكبير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد السياسة الفرنسية تجاه الجزائر على مختلف الأصعدة.

فتنامي التيارات الإسلامية ووصولها إلى السلطة فيي بعض الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط (إيران والسودان) وإحتمال إنتقال هذه الموجة إلى الجزائر والتي تمثلت في فوز التيار الإسلامي في الإنتخابات التشريعية، وما مثل هذا الفوز من خطر إنتقال هذه الموجة إلى فرنسا عن طريق الجالية الكبيرة للجزائريين القاطنين هناك، خاصة بعد إيقاف المسار الإنتخابي وتحول جزء من هذا التيار إلى حركة إسلامية مسلحة وما قامت به من أعمال إرهابية. أصبحت تهدد أمن الجزائر كما الفرنسيين أيضا. وذلك من خلال الجالية الفرنسية المتواجدة في الجزائر أو من خلال عوامل تصدير هذه الموجة من العنف إلى أوروبا عامة وفرنسا بوجه التحديد.

حيث إعتبرتها فرنسا بمثابة عوامل تجعل من أمنها مرتبط بالأمن في الجزائر ، خاصة بعدما شهدته من أعمال إرهابية على الأراضي الفرنسية، الأمر الذي أثر وبطريقة مباشرة على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، التي إتخذت مواقف متعددة كانت تهدف في مجملها إلىوضع جدار أمني ضد تصدير موجة العنف واللاإستقرار إلى المجتمع الفرنسي خاصة ما ظهر في المجتمعات العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص من موجة عارمة رافضة للتدخل والحصار الغربي ضد العراق الذي تجمعه به المقومات، الثقافية، اللغوية والدينية المشتركة.

فكانت السياسات التي تلت هذه المرحلة بمثابة إستراتيجية لإزالة آثار تلك الصدمة من خلال تكثيف التعاون الثنائي، مع إقحام المجتمع المدني في علاقات مكثفة، قصد زرع ثقافة السلم التي من شأنها أن تنقص من موجة العنف التي شهدتها البلاد.

الفـــرع الثالـــث: أحـــداث 11 سبتمبـــر 2001.

تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 بمثابة نقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الدولية لما أعقبها من تداعيات مختلفة، حيث بدا العالم في صورة من الفوضى وإعادة الترتيبات الجيو إستراتيجية، الإقتصادية والسياسية للدول، التي وجدت نفسها من جديد تحت قيادة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي إعتبرت أن هذه الأعمال الإرهابية إنما هي بمثابة إعلان رسمي عن حرب ضد أمريكا وضد الشعب الأمريكي[2].

[1]- Stanley HOFFMANN: La France dans le monde; 1979– 2000, politique étrangère(n° 02, 2000) P 305.

[2]- انتقام أمريكا، قناة العربية، يوم 07 - 05 – 2004 على الساعة 14.00.

وفي تدخله بهذه المناسبة خاطب الرئيس الأمريكي دول العالم عامة والمتعاملة مع الإرهاب منها خاصة محذرا: "إذا كنتم تقومون بالأعمال مع الإرهابيين وتدعمونهم وتمولونهم، فإنكم لن تستطيعوا أن تتعاملوا مع الولايات المتحدة"[1]. وفي خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي يوم 20 سبتمبر 2001 وضع الرئيس بوش دول العالم جميعا أمام خيار واحد بقوله: "إما أن تكونوا معنا أو تكونوا مع الإرهاب، ومن لم يكن معنا فهو بالضرورة علينا"[2].

فبات إذا لزاما على دول العالم أن تحدد موقفها جيدا، إما أن تكون حليفة للولايات المتحدة في حربها المعلنة ضد الإرهاب، أو مساندة له، فينظر إليها على أنها عدوة العالم بأجمع وإزاء ذلك إختلفت المواقف الدولية بشأن تحديدها لظاهرة الإرهاب بشكل عام وما حدث في نيويورك وواشنطن بشكل خاص، وتراوحت هذه المواقف بين الرفض الكامل لفكرة التحالف وهو ما إنتهجته حكومة طالبان الأفغانية في عدم تسليم المتهم الأول في الهجمات الأخيرة "أسامة بن لادن" وتنظيم القاعدة الموالي له، وبين تلك
التي وافقت بشكل مطلق لا يحده أي قيد أو شرط وبين من تدين الإرهاب بشدة وتضع شروط لذلك.

ساندت فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية في دعوتها لمحاربة الإرهاب في العالم، والتي كان لهذه الأحداث الدور الكبير في تغيير نظرة الغرب للإرهاب الذي طالما عانت منه الجزائر أين وضعت هذه الدول قائمة من الجماعات والمنظمات الإرهابية التي عليهم محاربتها وقد كانت **GIA** في مقدمتها[3].

فوضع الإتحاد الأوروبي أثناء القمة الإستثنائية المنعقدة في بروكسل خطة دولية واضحة للقضاء على ظاهرة الإرهاب،يقر من خلالها رؤساء الإتحاد على خطورتها. تمحورت مواضيعها حول المصادقة على قرار خطة الأمم المتحدة رقم:1368 وكذا بعض المسائل الأمنية العالقة على الساحة الأوروبية[4].

وتطبيقا للخطة المتبعة قام وفد من الترويكا الأوروبي بإرسال عدد من البعثات إلى الحكومات العربية المبرمجة في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لأجل بحث سبل التعاون والتشاور لمكافحة ظاهرة الإرهاب ولتكثيف الدور الأوروبي في المنطقة.

وعلى الصعيد المتوسطي ركز وفد من الترويكا زياراته على عدد من الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر، بإعتبارها تملك تجربة ميدانية في محاربة الإرهاب وطالما نددت بذلك،لا سيما أنه تبين من خلال القائمة التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة أنها تظم تنظيمين إرهابيين ينشطان بالجزائر.

أعتبرت هذه الزيارات دعوة مباشرة لتشديد الخناق على الإرهاب وعلى الجماعات التي تقف على أحداث العنف المأساوية وتكثيف التعاون والجهود فيما يخص تبادل المعلومات حول الإرهاب والجماعات التي تقف من ورائها لإقتلاع جذور الإرهاب، وقد إعتبرت من أهم الخطوات التي فتحت المجال أمام التعاون الجزائري–الأوربي والفرنسي على وجه أدق حول موضوع الأمن الذي تعزز بعد ذلك بالتعاون بين أجهزة الأمن والمخابرات الفرنسية والجزائر في تضييق مجال تحرك هذه الجماعات سواء على الأراضي الفرنسية أو الأوروبية إذ دعت فرنسا دول الإتحاد الأوروبي إلى المساهمة في هذه المهمة التي

---

[1]- الجيش: العدد 460، نوفمبر 2001، ص25.
[2]- نفس المرجع: ص 27.
[3]- L. BOUKAA : Algérie-France, un tournant dans l'histoire Arabies(;N° 194. Avril 2003) P:19.
[4]- Daniel PHILPOTT, the challenge of September 11 to secularism in international relations,world politics (N° 55 October 2002). PP 66 – 95.

لا تخص الجزائر وحدها بل الإقليم المتوسطي والأوروبي ككل.

المطلـــب الثانـــي: التحـــولات علـــى الصعيـــد الإقليمـــي.

نحاول من خلال هذا المطلب معرفة مدى تأثير التحولات التي شهدها كل من الإقليم الأوروبي والإقليم الشمال الأفريقي على توجيه السلوك الفرنسي إزاء الجزائر.

الفـــرع الأول: الإقليـــــم الأوروبـــــي.

شهد الإقليم الأوروبي تحولات جذرية مست الجهة الشرقية منه بالدرجة الأولى تمثلت في إختفاء المعسكر الإشتراكي وإنهيار الإتحاد السوفياتي وسقوط حائط برلين وما إنجر عن ذلك من ظهور نزاعات وصراعات هزت كل أوروبا وغيرت من معالمها. حيث عرفت تحول مؤسساتي مهم بعد التوقيع على معاهدة "ماستريخت" التي طرحت بحدة إشكالية حدود أوروبا الجديدة، إضافة إلى مشاكل الأقليات الوطنية التي أفرزت مشهدا يتطلب سياسات وإستراتيجيات جديدة تتميز بالمرونة مع الأوضاع الجديدة لما بعد الحرب الباردة[1].

هذه المعاهدة جاءت كرد فعل على هذه المتغيرات، حيث أدت إلى إنشاء الإتحاد الأوروبي كما أدخلت إصلاحات لعل أهمها كان الباب المتعلق بالتعاون والتنمية. إذ جاءت الفقرة الثانية من المـــادة (**U-130**) الباب (**XII**) لتعبر عن البعد الجديد للسياسات التنموية للإتحاد والتي أصبحت تؤكد أكثر على التنمية وتعزيز الديموقراطية ودولة القانون وعلى إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2].

كما أدى إنهيار الأيديولوجية الشيوعية وبالتالي إختفاء حلف وارسو، إلى إعادة النظر في حلف شمالي الأطلسي ومهامه بعد إختفاء السبب الرئيسي لقيامه كما تزامنت هذه التغييرات بظهور تهديدات جديدة غير التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة الأمر الذي أدى في النهاية إلى وضع إستراتيجيات جديدة لهذا الحلف. بعدما كانت إستراتيجيته الرئيسية الحفاظ على أمن الدول التابعة إلى منظمته من الخطر القادم من الشرق، أصبح يرى هذا الأخير أن هناك أخطار جديدة متعلقة بالأمن الأوروبي، ليست دائما ذات طابع عسكري لكن إقتصادي إجتماعي، سياسي أو عرقي، والتي بإمكانها تهديد الإستقرار الأوروبي بسبب الأزمات العسكرية التي تنبثق منها بالإضافة إلى إهتمامه بقضايا أخرى مثل: خطر إنتشار الأسلحة النووية، الإرهاب والتخريب، محاربة المخدرات، الأمراض والأوبئة، ... إلخ.

لكن أوروبا عامة وفرنسا على وجه الخصوص رفضت أن يكون الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وصيا على أمنها فعملت هذه الأخيرة على إنشاء جيش أوروبي للأمن والدفاع (**ISED**) يتكفل بحماية الدول الأوروبية ويعتبر ذلك رفضا للهيمنة الأمريكية الغير مباشرة على القارة الأوروبية والتدخل في شؤونها، بالإضافة إلى عملها على خلق قوة دولية تبعد عن النظام الدولي صفة الأحادية القطبية.

---

[1]- Trevor TAYLOR : West European security and defence cooperation: maastricht and beyond,international Affairs (N°70, 1994) PP 1 – 16.

[2]-حجار عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة باتنة ، جوان 2002) ص: 130.

ومن نفس المنطلق، عملت فرنسا على خلق نظام إقليمي أوروبي بعيدا عن الولايات المتحدة، تمثل في المشروع الأورو-متوسطي حيث تضمن بنودا ومحاور رئيسية للعلاقات بين ضفتي المتوسط. وقد كان للجانب الأمني و السياسي فيها الحصة الكبيرة، عملا من أوروبا عامة وفرنسا بوجه التحديد على تجسيد وخلق مجال لحماية أمنها بعيدا عن الهيمنة الأمريكية وهنا وعملا على تحقيق هذا الهدف ، قامت فرنسا بتفعيل علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية التي تمثل فيها دول المغرب العربي الجزء الأكبر بما فيها الجزائر نظرا للدور المحوري الذي تلعبه هذه الأخيرة في المنطقة،وذلك عبر توثيق علاقاتهما الثنائية ، عبر تشجيع علاقات الإتحاد الأوروبي والدول الجنوبية للمتوسط ككل. وهنا يبرز تأثير التحولات الإقليمية الأوروبية على توجيه السياسة الفرنسية حيال الجزائر.

<u>الفـــرع الثانـــي: الإقليـــم شمـــال أفريقـــي.</u>

واكبت هذه التوجهات الجديدة للإتحاد الأوروبي والتي شجعتها فرنسا بقوة، تحديات ورهانات واجهت دول شمال إفريقيا، حيث عرفت تغييرا بنيويا معقدا، إتخذ في بعض الأحيان وفي بعض الدول أشكالا عنيفة، كان لها إنعكاسات خطيرة على الإقليم المتوسطي.

حيث بدأت هذه التغييرات تتسارع وفق مسار ديناميكي للتغيير الإجتماعي بفعل تنامي دور القوى الإجتماعية والبشرية الجديدة الناتجة عن الحركة الكبيرة في هذه المجتمعات، ومن جهة أخرى، هناك نخب حاكمة تميزت باللاحركية والحفاظ على الوضع القائم، تعارض كل تجديد أو تغيير، خاصة في الميدان السياسي الأمر الذي أدى حدوث تصادم بين هذين الإتجاهين، أسفر عن تحولات في دول جنوب المتوسط، أدت إلى بروز أخطار مست بعض الأنظمة وأهم مثال عن ذلك، حالة الجزائر، التي أصبحت تعاني أزمة مزدوجة: أزمة مجتمع وأزمة دولة، نتجتا عن فشل النخب الحاكمة في نقل النموذج الإقتصادي والسياسي السوفياتي، ثم الغربي فيما بعد إلى الجزائر من جهة وتعقد الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي ترجع إلى فشل السياسات الوطنية المتبناة من طرف الدولة من جهة ثانية[1].

تفاقمت هذه الأزمة بفعل ظهور موجة من العنف واللاإستقرار هزت أرجاء البلاد، حيث كانت بمثابة الدافع الأول للحكومة الفرنسية لمساعدة السياسة الجزائرية على تخطي هذه الأزمة تخوفا من تصدير عوامل اللاأمن إلى إقليمها. فعملت على تقديم المساعدات الإقتصادية المختلفة لإحلال نظام سياسي مستقر من شأنه أن يعيد الإستقرار الإجتماعي إلى البلاد كما شجعت هذه الأخيرة الحكومة الجزائرية على إرساء أسس نظام إقتصادي حر، ودخول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وتفعيل المبادلات والعلاقات الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي[2].

وهذا ما يرزمدى تأثر السياسة الفرنسية تجاه الجزائر،بمختلف التحولات التي مست كلا الإقليمين والتي أدت إلى إرساء شراكة أورو-متوسطية يكون الطرفان الفاعلان في الضفتين كل من فرنسا والجزائر،نظرا لما شهدته من تحولات متسارعة تواكبت مع تحولات دولية شاملة غيرت من معالم النظام

---

[1]- نفس المرجع، ص 140.

[2]- زايد سليمة، <u>الثابت والمتغير في سياسة الحزب الاشتراكي الفرنسي تجاه الجزائر (1991 - 1995)</u>(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 2001). ص. 107.

الدولي ومن موازين القوى التي أخذت تميل شيئا فشيئا لصالح الكفة الأمريكية، فأصبحت قطبا فاعلا في العلاقات الدولية ومنافس هام لسياسة فرنسا ذات الطموح العالمي وخطر يهدد مجال نفوذها التاريخي.

المبحث الثاني:المنافسة الأمريكيـــة -الأوروبيـــة حول منطقـــة المغرب العربـــي وإنعكاساتهـــا علـــى التوجـــه الفرنســـي إزاء الجزائـــر.

نحاول من خلال هذا المبحث، تبيان الدور الذي تلعبه المنافسة الأمريكية-الأوروبية حول منطقة المغرب العربي، في توجيه السياسة الفرنسية إزاء جزائر. هذه المنافسة التي تعتبر إمتدادا لمسار طويل من العلاقات بين فرنسا –كدولة فاعلة في الإتحاد الأوروبي- والولايات المتحدة، وما تميزت به من نقاط توافق وإختلاف، جعلت من البلدين "حليفين ومتنافسين قويين على الساحة الدولية في آن واحد"[1].

فقد إحتلت مسألة العلاقات بين البلدين حيزا مهما في إهتمامات الساسة والمحللين، خاصة منهم الفرنسيين والأمريكيين. فأما الفريق الفرنسي فترجع أفكاره إلى الجنرال ديجول لكونه رسم بقوة نوعية الصلات التي ينبغي أن تسود بين الطرفين، ودعا إلى محاربة كل تبعية للولايات المتحدة حيث قال: "نريد حلفاء ولا نريد زعماء".[2]وفي الإطار نفسه، سعى الكثير من الباحثين إلى تعرية القوة الأمريكية ومخاطرها على النظام الدولي، وبالتالي ترسيخ فكرة: "**anti-américanisme**" فنجد وزير الداخلية الفرنسي يقول: "...الأمركيين متهمين بإغتنام المشاكل الفرنسية ليحاولوا أخذ مكانتها"[3].

كما نجد الفيلسوف الفرنسي: "روجي جارودي" الذي وضع بعض المؤشرات التي تحذر من سياسة الولايات المتحدة، إذ قال أن: "الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية خصوصا بعد إنهيار الشيوعيةهو وضع اليد على دول العالم".[4]

كما توقع بعض المحللين الأمريكيين إنقطاع العلاقات الأمريكية الأوروبية بسبب سياسة فرنسا، حيث نجد:**William Hawkins** يقول:"الخطر الأكبر على حرية، أمن وسلامة الولايات المتحدة ربما لن يأتي في مطلع القرن **XXI** من أعدائنا المعلنين...،ولكن من أصدقائنا الذين يحلمون بمراقبة إقتصادنا ومحاصرة العملاق الأمريكي"[5].

فقد تجذرت فكرة الخلاف الفرنسي-الأمريكي[6]، منذ أن طلبت فرنسا من هذه الأخيرة المساعدة في حربها بمستعمراتها في الهند الصينية ثم بالجزائر،لكن الولايات المتحدة رفضت تقديم أي مساعدات عسكرية وأكدت على مبدئها التقليدي القاضي بمناوئة الإستعمار،الشيء الذي أثار سخط الفرنسيين وإعتبروه مجرد تعبير عن رغبة هذه الأخيرة في أن تحل محل فرنسا في مستعمراتها،وتثبيت أقدام المصالح البترولية

---

[1]- René SCHWOK, Les relations entre l'Union Européenne et les Etats-Unis : analyse critique de l'approche « dissociative » Etudes internationales(N°01, volume 29, Mars 1998) P 107.

[2]- Philippe petit, tous anti-américains ?Marianne (N° 280, semaine du 2 au 8 Septembre 2002) P 60.

[3]- Benjamin Stora, La guerre invisible : Algérie Année 90, Op. Cit. P¨56.

[4]- سعيد اللاوندي، القرن الحادي والعشرون ... هل يكون أمريكيا؟، مرجع سابق.ص 86.

[5]- John LAUGHLAND,l'Amérique contre l'Europe, surtout contre la France,revue Française de Géopolitique(N°3, 2003) P 252.

[6]- حول العلاقات الفرنسية-الأمريكية أنظر:

-André WILMOT,le défi Français ou la France vue par l'Amérique (Paris:Editions Français Bourin,1991).PP103-146.

الأمريكية بالمنطقة،الأمر الذي كان يعد من وجهة النظر الفرنسية بمثابة خيانة كبرى[1].

عملت فرنسا على محاربة الأحادية الأمريكية على كل الأصعدة[2]. حيث طالبت بتقليد منظمة الأمم المتحدة للقيام بمهام دولية مختلفة، وهذا لمواجهة فكرة أن يكون الحلف الأطلسي شرطيا للعالم، كما عملت على إقامة نظام دفاعي فرنسي-أوروبي موحد ومستقل عن الهيمنة الأمريكية التي أخذت تتوسع بشكل متسارع في كل أقاليم العالم خاصة منها تلك التي تدخل ضمن إستراتيجيتها[3].

وقد كانت منطقة شمال أفريقيا وبالأخص منطقة المغرب العربي ضمن أولويات السياسة الأمريكية نظرا لما تمثله من أهمية في عملية إدارة هذه الأخيرة للسياسة الدولية، الأمر الذي إستنكرته ورفضته فرنسا، فعملت على خلق قطب فاعل منافس للولايات المتحدة عبر تشجيعها لمشروع الإتحاد الأوروبي ولتطويق منطقة نفوذها عبر خلق نظام إقليمي يضمن لها ذلك.

<u>المطلب الأول: مظاهر المنافسة الأمريكية-الأوروبية حول منطقة المغرب العربي.</u>

إن تبوأ الولايات المتحدة الأمريكية مكانة قيادية عالمية، بعد نهاية الحرب الباردة، دفعها إلى إعادة تكييف سياستها الخارجية تماشيا مع هذه المكانة ومعطيات المرحلة الراهنة وتطبيقها لسياسة عالمية تستقطب المناطق الهامة في هذا العالم، لتكريس هيمنتها العالمية من جهة، وضمان مصالحها الإستراتيجية في هذه المناطق من جهة أخرى، حفاظا على الأمن القومي الأمريكي بجوانبه المتعددة السياسية، العسكرية الإقتصادية والثقافية.

وإذا كانت الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة هي إدارة العلاقات الهامة مع أهم اللاعبين الأساسيين على الساحة الدولية، المتمثلين في أوروبا، اليابان، روسيا، الصين، فإن المصلحة الوطنية الأمريكية تقتضي أيضا دعم الإستقرار في بعض المناطق الهامة في العالم النامي، وهو ما جعلها تركز جهودها على عدد قليل من الدول التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على التطور والإستقرار الجهوي لمناطقها والحفاظ على المصالح الأمريكية المتواجدة بها، وفق إستراتيجية إعادة إنتشار الدبلوماسية **Redéploiement de la diplomatie**.

وتعد منطقة المغرب العربي أحد هذه المناطق التي إكتسبت أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، في إطار تجسيد إستراتيجيتها للحفاظ على مصالحها الحيوية العالمية وهو الأمر الذي إعتبرته أوروبا الغربية –بزعامة فرنسا- إنتهاكا لمنطقة نفوذ مباشرة لها وتهديدا لمصالحها وبالتالي مكانتها في العلاقات الدولية.

وفي الحقيقة يجدر بنا أولا التعريف بمصالح الولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي ولو بشكل موجز، بعدما تطرقنا لأهمية هذه المنطقة بالنسبة لفرنسا وبالتالي أوروبا في عناصر دراستنا السابقة الأمر الذي من شأنه أن يوضح لنا المظاهر الحقيقية للمنافسة الأمريكية.

---

[1]- ليلى مرسي وأحمد وهبان، <u>حلف شمال الأطلنطي:العلاقات الأمريكية-الأوروبية بين التحالف والمصلحة: 1945-2000</u>, (الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر 2001) ص 153.

[2]- حول السياسة الأمريكية أنظر:

- Yves Henri NOUAILHAT, <u>Les Etats Unis et le monde au 20éme siècle</u> (Paris :Armand Colin/HER, 2éme édt,2000).

[3]- Thierry de MONTERIAL et Philippe Moreau DEFARGES, <u>RapportAnnuel mondial sur le système économique et les stratégies</u>.(Paris:Dunol, 2002) P267.

حيث عملت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي على تنامي الإهتمام الأمريكي بها، بعد الحرب الباردة نتيجة المصالح الأمريكية المتواجدة بالمنطقة والتي يمكن حصرها في نوعين من المصالح: مصالح جيو سياسية، ومصالح إقتصادية.

أما المصالح الجيو سياسية فيمكن إستشفافها من خلال الخطابات والمواقف السياسية الأمريكية المختلفة التي تعبر عن ذلك. حيث نجد الرئيس الأمريكي الأسبق: "بيل كلينتون" قد أعرب في التقرير السنوي للإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي للقرن الحالي أمام الكونغرس عن الأهمية التي يوليها إلى الإستقرار في منطقة شمال أفريقيا بما فيها المغرب العربي، بإعتبار أن الولايات المتحدة لها مصلحة في إستقرار وإزدهار المنطقة في ظل التغيرات الكبرى التي يعرفها العالم، مما يتطلب تدعيم العلاقات مع الدول المغاربية الثلاث: الجزائر، المغرب وتونس وتشجيع الإصلاحات السياسية والإقتصادية وترقية الديموقراطية في هذا الفضاء وأيضا تشجيع الحوار البناء[1].

كما إعتبر "روبرت بيلترو" مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى أن "شمال أفريقيا يشكل بطرق شتى صورة مصغرة للعالم النامي ... في واقع الأمر لدينا الكثير من المصالح المشتركة مع دول شمال أفريقيا، وقد ساهمت جهودنا وستواصل في إحداث تفوق هذا الجزء الهام من العالم"[2].

وقد صرح السفير الأمريكي في تونس **Robin Lynn Rapher**: "تعترف الدول منذ القدم بالأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي، إذ تملك منطقة شمال أفريقيا موقعا إستراتيجيا في المتوسط وتشكل منطقة ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية لكونها منطقة من العالم تدفع حالة عدم إستقرارها إلى التأثير على كل من الحلفاء الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية وكذا الموارد الطبيعية الحيوية"[3].

ومنه يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تولي إهتماما كبيرا بمنطقة المغرب العربي ونتيجة لذلك، إعتمدت هذه الأخيرة إستراتيجية ما يعرف: "الدول المحورية[4]؛ أين تستوحذ الجزائر على الدور الأهم أو الدولة المحورية فيها، ففيما تبرز مصلحة الولايات المتحدة في اعتبار الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي؟

الموقع الجيو إستراتيجي للجزائر، جعل من مستقبلها السياسي محط إنشغال عميق لأمريكا وحلفاءها في أوروبا، لأن تدهور الأوضاع في الجزائر بقيام حرب أهلية أو إنتقال النظام القائم إلى المتطرفين سيهدد من منطقة البحر المتوسط وكذا أسواق النفط والغاز كما سيؤدي إلى إنفجار النزاعات بين التيار المعتدل والتيار المتطرف في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الداخلية كالإنفجار الديموغرافي، تزايد التبعية الغذائية وإرتفاع نسبة البطالة كما أن مستويات العنف المتزايدة من جراء الأعمال الإرهابية للجماعات الإسلامية المتطرفة سوف تزيد من إمكانية وصولهم إلى الحكم وهو ما سيؤثر على الأمن والإستقرار الدوليين[5].

---

[1]- La Tribune : N° 1369, le 19-01-2000.

[2]- روبرت بيلترو: الولايات المتحدة تساند القيم الديموقراطية وسوف تعارض التعصب، مجلة المجال(عدد 276، أفريل 1994).

[3]- Robin Lynn Rapher : Anniversaire de l'Union de Maghreb ,Etudes internationales (N° 71, 2/1999).

[4]- حول هذه الاستراتيجية أنظر:
R.S Chase, EB Hill and P. Kennedy, Pivotal States and US Strategy, Foreign Affairs(Jan – Feb, 1996) PP 33 – 51.

[5]- الخبر: يوم 1999/09/07، ص 03.

كما سيؤدي إلى قيام نظام معادي للغرب، وستفقد الولايات المتحدة إستثماراتها في الجزائر، مما سيؤدي إلى إختلال في أسواق الطاقة العالمية وهو ما سيؤثر حتما على المصالح الأمريكية.

هذا بالإضافة إلى إمكانية إنتشار هذا التيار الراديكالي إلى الدول المجاورة كتونس والمغرب والوصول حتى إلى الشرق الأوسط الذي يعتبر منطقة حيوية في السياسة الأمريكية، وهذا ما تخشاه وتحرص على منع حصوله بسعيها لتحقيق الإستقرار فيها من خلال مشروع السلام: الفلسطيني (العربي)–الإسرائيلي. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى زيادة المجهودات لتحسين الوضع في الجزائر من خلال مساعدة النظام القائم ودفعه لإتخاذ إجراءات وإصلاحات سياسية وإقتصادية لضمان الأمن والإستقرار في المنطقة[1].

أما عن المغرب فقد إعتبرت الولايات المتحدة هذه الدولة مستقرة ولها دور بناء في المنطقة، نظرا للدور الذي لعبته في إحلال السلام في الشرق الأوسط، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية من خلال مساندة المبادرات والمساعي الدبلوماسية الأمريكية بخصوص هذه القضية، ونظرا للموقف المغربي من حرب الخليج حيث كان المغرب من أولى الدول العربية التي أرسلت جنودا إلى المنطقة. كما تشكل القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة بالمغرب نقطة زادت في توثيق العلاقات الأمريكية – المغربية.

كما تقدر الولايات المتحدة جهود تونس لصنع سلام دائم في الشرق الأوسط من خلال إستضافة جلسات لجان عمل متعددة الأطراف تابعة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتعتمد على مساعدتها في توفير قوات لمهمات حفظ السلام المتعددة في بقاع مختلفة من العالم بعدما إتضح ذلك في كمبوديا والصومال.

وللولايات المتحدة مصالح إقتصادية هامة إلى جانب المصالح الجيو سياسية في منطقة المغرب العربي حيث تدخل هذه الأخيرة ضمن الإستراتيجية الامريكية للأمن الطاقوي **Stratégie de sécurité énergétique** التي تحددت أطرها بعد حرب الخليج الثانية، والتي تعتبر التموين الطاقوي مسألة حيوية لإقتصادها الوطني. وفي هذا الصدد يقول المحلل السياسي الفرنسي **Bernard Ravenel**: "القضية الإستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينيات والقرن الواحد والعشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية ...، والفضاء المعني لتحقيق هذا الهدف هو منطقة جنوب المتوسط ..."[2].

لقد تبلورت هذه الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بتشجيع الإصلاحات الإقتصادية بها وتوفير الوسائل المالية لخلق سوق موحد، فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الموارد الطاقوية، التي بدورها تندرج ضمن إستراتيجيتها العالمية للسيطرة على الموارد الطاقوية في العالم ككل، وتظهر الفكرة في جمع الدول الثلاث في قطب إقتصادي يمكن أن تستفيد من إستثمارات أمريكية تمس مختلف النشاطات وهنا تبرز أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة في إطار الدبلوماسية البترولية.

وفي هذا الصدد صرح "ريتشارد جاكسون" المكلف بشؤون شمال أفريقيا في كتابة الخارجية في مؤتمر إنعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في الجزائر في ماي 1996: "إقتصاديا الجزائر لاعب هام ... هي منتج هام للبترول والغاز ذوي النوعية الرفيعة ... الجزائر في 1994 شكلت البلد الذي

---

[1]- R.S CHASE, EB HILL and P. KENNEDDY, Pivotal States and US Strategy, OP. Cit P : 47.

[2]- Bernard Ravenel. L'Algérie entre la France et les Etats Unis, revue d'étude et de critique sociale(N° 12, Printemps/été 1999) P : 163.

حققت فيه أهم الإكتشافات البترولية في العالم"[1].

بالإضافة إلى الثروة البترولية التي تملكها المنطقة، فإنها تشكل سوقا إستهلاكيا مستقبليا هاما من حيث طاقته الإستيعابية، كما يشكل فرصة هامة للمصدرين الأمريكيين في مجالات عديدة للإستثمار ويساعد دول المنطقة على تنمية الإقتصاديات الوطنية بعد سلسلة الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها.

ويعود الإهتمام الأمريكي بالأساس إلى سعي الولايات المتحدة إلى إكتساب أسواق جديدة ضمن الطبيعة الجديدة للصراع الدولي الذي تحول من صراع إيديولوجي عقائدي إلى تنافس إقتصادي على الأسواق الدولية، في محاولتها ضمان مكانة إستراتيجية في منطقة التبادل الحر مستقبلا.

وقد أشار تقرير لجنة الأمن القومي للقرن الواحد والعشرين، إلى أن الثلاثي: المغرب والجزائر وتونس في منطقة شمال أفريقيا له القدرات على جلب رؤوس الأموال من دول شرق آسيا في شكل إستثمارات طاقوية وكذلك إختراق السوق الأوروبية عن طريق الإتفافيات الموقعة مع الإتحاد الأوروبي مما يزيد من أهمية هاته البلدان ضمن الإستراتيجية الأمريكية.

إنطلاقا من عرض المصالح الأمريكية في منطقة المغرب العربي، يتضح لنا أهم المحاور التي يمكن لهاته الأخيرة أن تنافس فيها فرنسا وبالتالي أوربا الغربية.حيث تتمثل في ثلاثة مظاهر أساسية:

أولا: المظهر السياسي والأمني.

ثانيا: المظهر الاقتـــــصـــادي.

ثالثا: المظهر الثقـــــافـــــــي.

الفرع الأول: المظهر السياســـي والأمنـــي.

برز التنافس بين إستراتيجيتي كل من الأوروبيين والأمريكيين حول منطقة المغرب العربي نتيجة تباين أهداف ومصالح الطرفين عبر جملة من المشاريع التي تهدف إلى تكريس التعاون الرامي إلى توثيق الصلات والعلاقات في مختلف المجالات بما يحقق تبادل المصالح والعمل على تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة حوض المتوسط.

1. المظهـــر السياســـي:

عملت الولايات المتحدة على الحفاظ على الوضع القائم في منطقة المغرب العربي، كما حرصت على عدم إحداث أي تغييرات جذرية تمس سياسة هذه البلدان، خاصة بعد تنامي الحركة الإسلامية في الجزائر، والتي يمكن أن تؤثر –حسب المنظور الأمريكي- بطريقة أو بأخرى على مسار السلام في الشرق الأوسط أو بالأحرى تهديد إسرائيل نظرا للإرتباط الجغرافي، السياسي، الأمني والإقتصادي للمنطقتين، وهذا ما يبرر بالدرجة الأولى إحتلال منطقة البحر الأبيض المتوسط الأهمية البالغة في إطار الترتيبات الأمنية والسياسية الجديدة لواشنطن[2].

[1]- Ibid, P: 164.

[2]- Abdallah AL ASHAAL,Quelque réflexion sur la politique de la France dans le monde Arabe. Annuaire Français des relations internationales (Bruxelles : Brylant, 2000) P: 363.

كما أن الصلاحيات والوظائف الجديدة التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إعطائها للحلف الأطلسي، ومناطق تدخل جديدة له، تجعل منها طرفا معنيا مباشرة بتطورات الأزمة الجزائرية، وبكل سياسات القوى العظمى إتجاه هذه الأزمة فمن أجل كل هذا، شهدت الجزائر إهتماما متزايدا من طرف الإدارة الأمريكية لما يمكن أن يخلفه المشهد السياسي الجزائري من سيناريوهات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: فيما يتمثل الموقف الأمريكي من الإزمة الجزائرية؟ ما هي نقاط الإختلاف بين موقفي فرنسا والولايات المتحدة من الأزمة الجزائرية؟ وما مدى تأثير ذلك على أداء الدبلوماسية الفرنسية اتجاه الجزائر؟

تميز الموقف الأمريكي تحت إدارة الرئيس السابق بوش بنوع من عدم الإهتمام بالمسار الإنتخابي في الجزائر، بسبب الإنشغال الكبير بحرب الخليج الثانية ويظهر ذلك من خلال رد الفعل الأمريكي المتفهم لإلغاء الإنتخابات التشريعية في الجزائر وإعتبار قرار الإلغاء ذو طابع دستوري ويفسر هذا الموقف الأمريكي بالخطر الذي يشكله الحزب المنحل على إستقرار المغرب العربي بصفة خاصة، والعالم العربي عامة، بالإضافة إلى المعارضة الشديدة من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ لعاصفة الصحراء القائمة على تدخل عسكري غربي مباشر في منطقة الخليج العربي.

يسمح هذا الموقف بالقول أن الإدارة الأمريكية قد فضلت إعتماد سياسة تقليدية قائمة على ترك المكان والمبادرة لحليفتها الفرنسية. وقد أعلن مسؤول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن الولايات المتحدة الأمريكية تعترض طرق أولئك الذين يريدون إستعمال المسار الديموقراطي لتخريب الديموقراطية[1].

غير أنه ومن جانب آخر، فإن الإدارة الأمريكية حاولت تبني سياسة وسطية تتضح من خلال تصريح رئيس لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب **Lee Hamilton** الذي كان يرى في الدعم الضمني لإدارة بوش المقدم للعسكريين الجزائريين، عدم إحترام الإنتخابات وحقوق الإنسان[2]. كما أن تواجد أنور هدام بالولايـــات المتحدة كان يحمل رموزا واضحة على أن واشنطن لم تكن تهمل الملف الجزائري.

غير أن تصاعد أعمال العنف وإشتداد حدتها، قد دفع الإدارة الأمريكية إلى طرح بعض التساؤلات حول قدرة النظام الجزائري على البقاء والإستقرار فلجأت إدارة بوش مع نهاية عهدتها الرئاسية إلى إعتماد مبدأ راقب وإنتظر "**Wait and see**".

أما بداية مرحلة حكم **Bill Clinton** تميزت بغياب خط واضح تجاه تصاعد الظاهرة الإسلامية في الجزائر. لكن بحلول سنة 1993 ومع بروز نقائص وضعف السلطات الجزائرية في محاصرة الأعمال الإرهابية، حدث منعطف في السياسة الأمريكية والذي يجد مصدره في فكرة لعب ورقة الإسلام المحافظ على النمط السعودي لمواجهة الإسلام الثوري على النمط الإيراني، وقد كانت المؤشرات الأولى لتغير السياسة الأمريكية منحصرة فيما يلي:

- إعتبار الحكومة قادرة على التشدد مع الإسلاميين.
- أصول الأزمة الجزائرية ترتكز على قلق وخيبة أمل مجتمع كان ينتظر إصلاحات سياسية وإقتصادية.

[1]- Robert MORTIMER: les Etats Unis face à la situation Algérienne.monde arabe MAGHREB/MACHREK(N° 149 Jui – Sep 1995) P . 5.
[2]- Ibid, P: 05.

- الحل الأمني لا يؤدي إلى حل المشاكل لوحده.

هذه النقاط تعكس تطورا واضحا بإتجاه إنتقاد النظام القائم[1].إلى جانب هذا التيار الداعي إلى التفكير في إمكانية فوز الإسلاميين والإمتناع عن تبني دعم مباشر للنظام الجزائري كان هناك تيار آخر،إزداد قوة بعد وصول رضا مالك إلى رئاسة الحكومة في الجزائر،حيث لوحظت ردود فعل متواضعة من طرف مجلس الأمن القومي الأمريكي والبنتاغون اللذان بدء بالتساؤل حول طبيعة الجماعات المسلحة وحاول مسؤولون من هذا التيار دعم النظام الجزائر بدون تردد للقضاء على الخطر الإسلامي في أقرب الآجال[2].

ومع إزدياد تدهور الوضع الأمني في الجزائر، إحتلت الأطروحة القائلة بضرورة فتح الحوار مع المعتدلين صدارة التحليل داخل الإدارة الأمريكية، حيث صرح الناطق بإسم هذه الأخيرة أن واشنطن كانت تعتبر الحل السلمي للأزمة الجزائرية يمر عبر الحوار والعودة إلى العملية السياسية[3].

وفي خطوة بالإتجاه نفسه، لخص كاتب سكرتير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "روبرت بيلـــترو" **R.pelletreau**أمام **La sous commission sur l'Afrique** بتاريخ28 سبتمبر1994، التحليل الأمريكي في جملة بسيطة:"إن المشكل مطروح بسبب فشل النظام وريث إشتراكية الستينيات والسبعينيات، يجب إدارة ظاهرة التشدد الإسلامي التي تشكل تحد لكن ليس بالضرورة تهديدا بطريقة جيدة"[4].

وبعد ستة أسابيع على المداخلة التي أدلى بها بيلترو، قدم مداخلة أخرى أمام الجمعية السنوية للحلف الأطلسي **NATO**، حيث صرح أن الدبلوماسية الأمريكية تعبر عن خيبة أملها أمام قرار
الرئيس زروال بوضع حد للحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ والذي يبين التأثير المتزايد للقيادة العسكرية التي تبنت خطا متشددا أو الذي يرفض أي إتفاق مع المعارضة ويدعو لتحطيم التمرد المسلح بالقوة[5].

لقد تم عرض هذه المداخلة بأسبوع قبل لقاء **Saint-Egedios** وهو ما يترك لنا الإعتقاد بأن الإدارة الأمريكية، كانت على علم بالتحضيرات الجارية لتنظيم هذا اللقاء. إذ مباشرة بعد بداية إجتماع المعارضة الجزائرية بالعاصمة الإيطالية، تجندت الدبلوماسية الأمريكية لدعم هاته الخطوة لدى شركائها الغربيين، فحصلت على دعم وتأييد كبير من دول عديدة بإستثناء بعض الدول الأوروبية ومن بينها فرنسا التي أبدت نوع من البرودة إزاء هاته الخطوة السياسية لحل الأزمة الجزائرية.

غير أن الموقف الأمريكي في حقيقته لم يتغير، حيث صرح السفير **"R. NEWMAN"**:"نبقى مقتنعين أن الحوار السياسي والجهد المتبادل، يبقيان أحسن فرصة لـــحل سلمي للنزاع الجزائري" [6].

فجاءت تطورات الساحة الجزائرية لتدعم أطروحة الحل السلمي التي دافع عنها بقوة السيد بيلترو، بدأ بالإنتخابات الرئاسية التعددية سنة 1995، ومراجعة الدستور ثم وصولا للإنتخابات التشريعية والمحلية وكلها خطوات حظيت بدعم أمريكي، وتشجيع قوي خاصة الخطوة الهامة التي أقدم عليها الرئيس زروال، عندما باشر حوارا مفتوحا مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جديد وبجناحيها السياسي والمسلح.

---

[1]- Ibid, P: 06.

[2]- رسالة الأطلس: العدد 176، من الاثنين 16 إلى الأحد 22 فيفري 1998، ص14.

[3]- Robert MORTIMER, les Etats Unis face à la situation Algérienne. OP.Cit P: 08

[4]- Ibid: P: 09.

[5]- Ibid: P: 09.

[6]- Ibid: P: 11.

إنطلاقا من مواقف الولايات المتحدة من الأزمة الجزائرية برزت أول مظاهر التنافس بينها وبين فرنسا حول المنطقة، بسبب إختلافها في السياسات المتبعة والتي تهدف كل منهما إلى تحقيق الأهداف المرجوة والتي تخدم مصالحها، خاصة وأن الرهان الحقيقي والقائم للولايات المتحدة هو تسيير سياسي وإنفراد بالمسائل الجيو إستراتيجية للبحر المتوسط وهذاما يبرز مصدر التنافس الفرنسي الأمريكي.

لقد بدأت الإختلافات الفرنسية – الأمريكية بالبروز تبعا لتطورات الأزمة الجزائرية وإشتداد حدة الأعمال الإرهابية، وخاصة بداية بروز ملامح إمكانية سقوط النظام الجزائري ووصول الإسلاميين إلى السلطة عن طريق العنف حيث عرفت هذه المرحلة إنفرادا فرنسيا مطلق بمتابعة تطورات هاته الأزمة وإفرازاتها نظرا للإنشغال الأمريكي بحرب الخليج الثانية.

أما الإختلاف الفرنسي–الأمريكي في التعامل مع الحركات الإسلامية يعود إلى ما قبل بداية الأزمة الجزائرية ففي مرحلة التعايش الأولى سنة 1988، والتي كان فيها "شارل باسكوا" وزير الداخلية الفرنسية، تعرض لانتقادات عديدة من طرف ديبلوماسي أمريكي مكلف بملف الإرهاب، ومقيم بباريس، حيث كان يعتبر هذا الأخير أن موقف فرنسا من واضعي القنابل فيه الكثير من المجاملة، وعندما إنعكست الأمور جاء دور باسكوا في مرحلة التعايش الثانية، للتهجم على دعم أمريكا للحركات الإسلامية، ووجه إنتقادات لنفس الدبلوماسي المكلف بالملف الجزائري بواشنطن.

حيث إتهمتــه باريــس بإمــتلاك علاقات ضيقة مع أنور هدام، وذهب لمقابلة رابح كبير خلال جولته الأوروبية، وهو نفسه الذي قام بتحرير رسالــة في ربيع 1994، موجهــة مــن وارن كريستــوفــر **W. Christopher** كرد على رسالة وزير الخارجية الفرنسي **A. Juppé** والتي طلب فيها هذا الأخير الولايات المتحدة بوضع حد لإتصالاتها مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الرسالة التي تم إستلامها من واشنطن بشيء من اللامبالاة، وهي نفسها التي طلب فيها **A.Juppé** من زميله في إدارة كلنتون بدعم إقتصادي لنظام الحكم بالجزائر، غير أن كريستوفر رد عليه بالسلب، بإعتبار أن الولايات المتحدة غير مستعدة لتكون متكأ لنظام في حالة زوال[1].

فمن خلال مضمون رسالة **A.Juppé** يتضح الفرق بين الدولتين، ففرنسا تستهدف دعم النظام الجزائري وإستمراره في الحكم، بينما تراهن واشنطن على إمكانية وصول الإسلاميين إلى السلطة خاصة بقيادة كريستوفر الذي يبدو أنه مازال متأثرا بدروس الأزمة الإيرانية.

وفي الوقت الذي شجعت فيه الولايات المتحدة عقد روما للمعارضة الجزائرية علقت الأوساط السياسية الفرنسية عليه بــ "اللاحدث". وعقب الإختلافات التي أشرنا إليها سابقا، فتح المجال لحوار بناء بين كلنتون وميتران بباريس في بداية جوان 1994 ثم في منتصف جويلية بين **R.Pelletran** ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، لكن بالرغم من ذلك بقيت العاصمتين الفرنسية والأمريكية تتبادلان التهم، وتغذى الإختلاف في الرؤى بتصريح الدبلوماسي الأمريكي: "إن موقف فرنسا يقود بالضرورة إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر"[2]. كما إنتقد هذا الدبلوماسي نظرة باريس التي وضعت كل الإسلاميين في خانة واحدة

---

[1]- Jean lesieur, Paris – Washington : divergences de fond ,Express(11/08/1994) .P. 13.

[2]- Ibid. P. 13.

ودعمها المعلن للحكومة الجزائرية وهو ما قاد النظام الجزائري إلى الإمتناع عن فتح حوار مع القوى السياسية، لما فيها الإسلاميون الذين يرفضون العنف كأداة للتعبير السياسي، وهي مقاربة تعتبرها مراكز القرار في فرنسا ساذجة، كما يعتبر هذا التمييز الأمريكي بين الإسلاميين في الاوساط المثقفة الفرنسية، خدعة أمريكية ... وتعتبر واشنطن أن العنف وإزدياده إنما يعبر عن فشل الإستراتيجية الفرنسية ... في التعامل مع الأزمة الجزائرية ... ولم يفت بعض الدوائر في واشنطن الإشارة إلى أن بعض مصالح الإستعلامات الفرنسية تشاطر وجهة النظر الأمريكية[1].

وعموما يمكن ملاحظة ما يلي:

- عملت فرنسا على دعم النظام الجزائري بطريقة مباشرة وهو الشيء الذي لم تقم به واشنطن.
- تقاسمت فرنسا مع النظام الجزائري فكرة ضرورة إنفصال الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن الجماعات المسلحة كشرط مسبق لأي حوار أما الموقف الأمريكي غير المنحاز فقد كان غامض جدا.
- كانت الولايات المتحدة تبدي خوف أقل من باريس إتجاه قضية إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في السلطة بسبب التباعد الجغرافي وحجم الجالية الجزائرية في كل من الدولتين.
- إختلفت تحاليل الدولتين فيما يتعلق برهانات الظاهرة الإسلامية بسبب إختلاف المصالح الوطنية لكل واحد منهما، فالولايات المتحدة تهدف إلى حماية مسار السلام في الشرق الأوسط وعدم تعرض النظم العربية المؤيدة لهذا المسار لأية إضطرابات سياسية بتأثير من الإسلاميين الجزائريين، كما تعتبر فرنسا أن منع وصول آثار الأزمة الجزائرية إلى داخل التراب الفرنسي هو هدف محوري بالإضافة إلى حماية النظم القائمة في المغرب العربي والتي تعد أكبر مؤيدي المصالح الفرنسية في المنطقة.

وفي الحقيقة أن التنافس الفرنسي الأمريكي حول الجزائر والذي برزت مظاهره من خلال الإختلاف في المواقف السياسية إتجاه الأزمة، ونظرا لما يمثله هذا الأخير من تهديد شامل في منطقة المغرب العربي ككل، دفع بفرنسا إلى العمل على توثيق روابطها مع هذه بلدان ومحاولة إدخالها ضمن حيز قانوني سياسي يكفل لها تحقيق طموحها.

وإنطلاقا من المعيار الجغرافي الذي يضع هته البلدان في جنوب فرنسا من نفس الحوض المتوسط شجعت هذه الأخيرة تفعيل العلاقات الأوروبية – المغاربية عبر تفعيل الشراكة الأورو-متوسطية حيث يعتبر إعلان برشلونة الذي تبنته دول الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين في 27 و28 نوفمبر 1995، الأساس القانوني والسياسي للتعاون الإقليمي المتوسطي، الذي يهدف إلى تطويق المنطقة من التدخلات الخارجية خاصة منها الأمريكية عبر علاقات جديدة سواء في المجال الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي أو السياسي والأمني، وذلك في ظل نمط جديد من العلاقة لا يقوم على توازن القوى وإنما على توازن المصالح. وقد إستحوذت القضايا الإقتصادية على النصيب الأكبر من الإهتمام في مؤتمر برشلونة بنسبة 48,3 % تلتها القضايا السياسية والأمنية بنسبة45 % والقضايا الإجتماعية والثقافية بنسبة6,4 %.[2]

---

[1]- Ibid. P. 13.

[2]- مركز البحوث الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، (معهد الدراسات الأفريقية 2001 - 2002) ص 314.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية، وعملا على تكريس هيمنتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط قامت هي الأخرى بإنشاء مشروع السوق الشرق أوسطية وشمال أفريقيا، حيث أعلن في مؤتمر الدار البيضاء في نوفمبر 1994، والذي أطلق عليه: "المؤتمر الإقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" عن تشكيل إقليم جديد يضم شمال أفريقيا بما فيها دول المغرب العربي إضافة إلى مصر، والشرق
الأوسط ويرتكز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الإقتصادي لإنشاء آليات وأطر وخطوات ملموسة[1].

ويبرز مظهر التنافس بين المشروع الأورو-متوسطي والشرق أوسطي في تداخلهما الجغرافي حيث يتقاطعان في منطقة واحدة والمتمثلة في حوض المتوسط ودول شمال أفريقيا والتي حسب منظور كل من إستراتيجيتهما، يعتبر هذا الجزء جزء مهم من سياساتهما التوسعية. فقد كان أول رد فعل لفرنسا هو إستبعاد أي مشاركة أمريكية في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، وذلك بإقصاء الولايات المتحدة من ندوة برشلونة كرد فعل على تهميش المشاركة الأوروبية في المجتمع الدولي وتجسيدا للطموح الأوروبي الشامل لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وبلورة دور أوربا "موحدة ومؤثرة" مواز للدور الأمريكي العالمي.

2. *المظهـــــر الأمنــــــي:*

لقد كان من إنعكاسات إنتهاء مرحلة الحرب الباردة حدوث تغيير شامل في مفاهيم العلاقات الدولية كمفهوم الصراعات، حيث كان أساس هذه الأخيرة البعد الأيديولوجي، أما اليوم، فقد أصبح من الصعب تحديد مفهومها. فالبعض يرى أنها صراع الحضارات كالأمريكي"صامويل هنتكتون"، البعض الآخر يرى فيها صراعا إقتصاديا ومنهم الماركسين والماركسيين الجدد أما بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، فإن جنوب المتوسط وخصوصا الدول الإسلامية أصبحت محل شتباه وهو ما أكد عليه "ويلي كلاش" الأمين السابق للحلف الأطلسي في حديث له للجريدة الألمانية: "**Suddent Zeltung**" قائلا أن: الديموقراطية والأصولية لا يستطيعان التوافق، فالأصولية الإسلامية خطيرة بقدر ما كانت الشيوعية إذن منظمة الحلف تستطيع أن تساهم في مقاومة التهديد الذي شكله التطرف الإسلامي لأنه أكثر من حلف عسكري، والتقارب الجغرافي بسبب العديد من التهديدات بأسلحة الدمار الشامل التي قد توجه ضد حلفاء أمريكا قبل توجيهها إليها، وذلك من طرف دول من العالم الثالث"[2]

فعمدت الولايات المتحدة على تكييف المعطيات الجديدة والإستفادة منها لتحقيق إستراتيجيتها الشاملة عن طريق الحلف الأطلسي معتبرة إياه قوة السلام من الشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا. وقد تم في هذا الصدد وضع برنامج لتقوية التعاون مع بعض دول الجنوب في بداية التسعينيات (1994) مصر، الأردن، المغرب، موريتانيا. وقد جاء مشروع إدخال دول جنوب المتوسط أساسا كرد فعل على المبادرة الأوروبية للدفاع، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى معارضة ورفض طلب فرنسا تولي القيادة الجنوبية للحلف، ومن هنا بدأت أولى مظاهر التنافس الأمريكي-الأوروبي حول منطقة جنوب المتوسط عموما ودول المغرب العربي خصوصا، فإعتمدت الولايات المتحدة على شبكة من التحالفات الثنائية مع دول المنطقة إذ أن العديد منها ترتبط بمعاهدات

---

[1] - ممدوح شوقي، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، السياسة الدولية(العدد 125، جويلية 1996) ص 125.
[2]- محمد أسامة عبد العزيز ، الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، السياسة الدولة (عدد 145، أفريل 2001) ص. 208.

دفاع وهو ما يسمح لها بإقامة قواعد عسكرية بها وبسط نفوذها.

عملت الولايات المتحدة على تكريس التفوق العسكري الحيوي والإستراتيجي في منطقة المتوسط، من خلال إحكام سيطرتها على قيادة الضفة الجنوبية للحلف الأطلسي، وهو ما يتوجب قيام دولة مستقرة وقوية موالية لها، تحمي وتكرس مصالح هذه الأخيرة في المنطقة، ويمكن أن تتبوأ الجزائر هذه المكانة مستقبلا نظرا للقدرات التي تمتلكها. وتحاول الولايات المتحدة إبقاء سيطرتها العسكرية على كل أجنحة الحلف الأطلسي، بما فيها القيادة الجنوبية للحلف المتمركز في نابولي الفرنسية، وهو الأمر الذي تتحفظ إزاءه باريس التي تحاول تشكيل هيئات عسكرية وإستقطاب دول حوض الجنوب المتوسطي لمقاربتها بخصوص ميثاق الأمن والإستقرار في المتوسط.

وقد كانتت المبادرة المتوسطية مرتبطة بمسار برشلونة عام 1995 التي تبلورت فيها مسألة الشراكة الأورو-متوسطية، بعد سلسلة من التحولات الإستراتيجية في إطار علاقات تعاون بين الشمال والجنوب لحوض المتوسط، وقد تم التوصل إلى إتفاقيات شراكة شملت العديد من الميادين تضمنتها وثيقة برشلونة التي حددت المبادئ الرئيسية التي قامت عليها الشراكة الأورو-متوسطية[1].

وأما عن الجانب الأمني فيها، فقد كان الأكثر أولوية وتم التطرق فيه إلى هدف الشراكة الأمنية، وذلك بخق مجال أمن وإستقرار مشترك في منطقة حوض المتوسط عن طريق حوار سياسي فعال ومكثف، ومنظم يرتكز على إحترام المبادئ العامة للقانون الدولي والقواعد المتعارف عليها كاحترام السيادة وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل والتأكيد على خطورة قضايا الإجرام المنظم والمخدرات والتعاون الأمني، كما يركز على التنسيق بين أجهزة الأمن الداخلية لمحاربة
الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات ومكافحة الإرهاب[2].

ومن مظاهر التنافس الأوروبي-الأمريكي أيضا على منطقة المغرب العربي ومن منطلق يعتبر حوض المتوسط وبلدانه الجنوبية ذات أهمية كبيرة في إستراتيجيتا كلا منهما، بادرت أربع من الدول الأوروبية:إسبانيا، فرنسا وإيطاليا ثم البرتغال في15ماي1995،بإنشاء وحدات عسكرية للتدخل في مواجهة ما تراه يمثل تهديدا أمنيا لها،هذه القوات التي لطالما عملت فرنسا على تشجيع قيامها كمبدأ داع إلى الإنفصال عن الناتو في الدفاع عن أوربا ومصالحها،تمثلت في"**Eurofor**"و"**Euronafor**" قوة الإنتشار السريع الأوروبية والقوة البحرية الأوروبية،ومهمتها حفظ السلام والأمن الدوليين، القيام بالمهام الإنسانية وإجلاء الرعايا في حالات الأزمات والطوارئ[3].

وسعيا من الولايات المتحدة إلى محاصرة وإفشال هذا المشروع الأوروبي وفي نطاق منافستها لها دائما، عملت على توحيد الأطر العسكرية لمنطقة المغرب العربي من خلال تكثيف الزيارات الرسمية لإطاراتها العسكرية وتوطيد التقارب العسكري الجزائري-الأمريكي من خلال دورات التكوين التي إستفاد منها ضباط جزائريون، وكذا التمارين العسكرية الجزائرية-الأمريكية في المتوسط، خاصة بعد الحملة

[1]- Bichar KHADER , L'Europe et la Méditerranée (Paris: Edition l'Harmatton , 1994). P. 38.
[2]- Paul Marie de LAGORCE, L'OTAN un instrument de l'hégémonie Américaine
<http://www.monde-diplomatique.fr / dossiers/OTAN/ P: 02. >
[3]- Ibid. P. 38.

الإعلامية التي قادتها دوائر سياسية فرنسية ضد المؤسسة العسكرية الجزائرية، بعد أن أعادت إلى السطح سؤال: من يقتل من في الجزائر؟ والإنحياز الفرنسي للطرف المغربي بخصوص قضية الصحراء الغربية والدعم الفرنسي للجيش المغربي.

حيث جاءت زيارة الأميرال "جوزيف لويز" قائد القوات الأمريكية في المتوسط لدعم التعاون العسكري الأمريكي الجزائري في أوت 1999، ثم زيارة قائد الأسطول السادس الأميرال "دانيال مرفي" في 28 سبتمبر 1999 للجزائر في إطار التقارب الثنائي لتوسيع مجالات الشراكة ثم زيارة الأميرال "تشارلز ستيفدسون أبوت" نائب القائد الأعلى للقيادة الأمريكية بأوربا في 24 أفريل 2000 من أجل بداية التعاون العسكري بين البلدين، تلتها الزيارة الرسمية للجنرال: "غريغوري مارتن" قائد القوات الجوية الأمريكية في أوربا بدعوة من الجنرال "بن سليماني محمد" في 22 جانفي 2001 في إطار تقوية العلاقات بين البلدين[1]. ثم في يوم 13 مارس 2001، زار نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي المكلف بالشؤون السياسية: كلوز بيتر – كليبرت، وفي 18 جوان من نفس السنة قام وفد للأركان العسكري الدولي لحلف الشمال الأطلسي بقيادة العقيد: "جيدو دنتي بلميري" بزيارة إلى الجزائر.[2]

وأمام هذه الزيارات المكثفة لفرق من الجيش الأمريكي وأخرى تابعة للحلف الأطلسي حاولت فرنسا إستدراك ما فاتها، حيث يوم 19 فيفري 2001 حل بمطار هواري بومدين وفد عسكري فرنسي برئاسة العميد البحري "تيري داربونو" ثم يوم 03 مارس 2001 قدم وفد عسكري فرنسي آخر برئاسة العميد البحري "فرانسوا دي بون"[3].

أدركت فرنسا أن التقارب الجزائري-الأطلسي هو في حقيقة الأمر تقارب أمريكي جزائري، خاصة بعد إفرازات أحداث سبتمبر 2001، حيث أن هذه الأخيرة سمحت للسلطات الجزائرية بمواجهة الجماعات الإرهابية بعد سنوات من الرفض الغربي (الأطلسي الأمريكي)[4]. وقد سمحت الزيارات الرسمية وتنظيم مناورات مشتركة، وإقتناء أسلحة أمريكية مع قرار واشنطن إعادة تنشيط قروض الإعتماد ضمن آلية "بيع الأسلحة للخارج" الممنوحة عادة للدول الحليفة والتي إستفادت منها الجزائر في 1995 بإرساء قاعدة أولية لإقامة التعاون العسكري الجزائري الأمريكي.

إن التعاون الأمريكي مع دول منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر، تم وفق برنامج **IMET** لتمارين التكوين العسكرية الدولية ويستفيد منها ضباط جيوش المنطقة حيث تخصص الولايات المتحدة قيمة 900 ألف دولار للجيش المغربي والتونسي لتوسيع مجال التعاون الجوي والبري.

فلقد تحصلت تونس على قيمة 1,669 مليون دولار للتكوين العسكري كما إستفاد ضباط جزائريون من دورات تكوين في معاهد "إلكتريك سانسور أند سيستام" مع إعلان كتابة الدولة للدفاع عن إستفادة ضباط جزائريين من التكوين إبتداء من جانفي 2002، في تخصصات تضم مسائل الأمن بمقر مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن[5].

---

[1]- http://www.OTAN.org/21/05/24 .

[2]- الجيش: العدد 456، جويلية 2001، ص 09.

[3]- الجيش: العدد 453، جويلية 2001، ص 09.

[4]- Human Rightsin MOROCO, Human right watch, Medal east(N° 06, vol 07, Octobre 1995). P. 07.

[5]- La Tribune: jeudi 23 Janvier 2003, P, 12.

كما فتحت الولايات المتحدة قروضا لشراء عتاد عسكري أمريكي، فالجزائر في 1999 تحصلت على قروض عسكرية أمريكية بقيمة 75 مليون دولار للتكوين العسكري وتونس تحصلت على معدات دفاعية من برنامج فائض الأسلحة لمساعدتها على الوفاء بإحتياجاتها الدفاعية، أما بالنسبة للمغرب ففي 1995 بلغت المبيعات العسكرية الأمريكية للمغرب 3,64 مليون دولار.

من خلال عرض هذه التوجهات المختلفة لكل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي عامة وفرنسا خصوصا إزاء منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر، وذلك بسعيهما لإدماج المنطقة ضمن إستراتيجيتهما الواسعة ذات البعد السياسي الأمني بتخويل كل الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، يبرز أهم مظهر من مظاهر التنافس الأمريكي الأوروبي حول المنطقة الذي يندرج تحت مظهر التنافس الأوروبي-الأمريكي العالمي ككل، والذي بدوره يبرز ما لهذه المنافسة من دور هام ومحرك في توجيه
السياسة الفرنسية إزاء الجزائر.

<u>الفـــرع الثانـــي: المظهـــر الاقتصـــادي.</u>

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم التعاون وتطوير الشراكة مع دول المغرب العربي من خلال دعم الإندماج الجهوي وتشجيع التطور الإقتصادي والإستقرار السياسي وتدعيم التجارة والإستثمارات معتبرة القطاع الخاص أساسا لتطور إقتصاديات دول المنطقة ومن ثم ضرورة إدراجه في الشراكة وهذا ما جعلها تخصص 2,5مليار دولار كدفعة أولى لتدعيم التعاون الإقتصادي مع هاته الدول.

وهنا يبرز المستوى الثاني للمنافسة الأمريكية الأوروبية حول منطقة المغرب العربي، فالإهتمام الأمريكي الحالي بالمنطقة يدخل أساسا ضمن إطار الاهتمام العام الذي توليه للموارد النفطية في العالم تكريسا لإستراتيجيتها العالمية للسيطرة على الموارد الطاقوية، وهو ما يظهر الإعتبار الأمريكي الذي توليه للجزائر كأهم بلد نفطي في المنطقة. إذ تفوقت الولايات المتحدة على فرنسا من حيث حجم الإستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات في الجزائر إبتداء من قيام هذه الأخيرة بتأميم معظم الشركات البترولية الفرنسية.

إن تركيز الولايات المتحدة في خطابها على الإصلاحات الإقتصادية والتحول إلى إقتصاد السوق مع تطوير وسائل الإتصالات وقطاع البنوك وتسيير أفضل للمديونية، يهدف إلى تشجيع دول المنطقة وبشكل خاص الجزائر، في هذا الإتجاه لنشر قيم النموذج الليبرالي تجسيدا لأحد الأهداف الأولوية لسياستها الخارجية لما بعد الحرب الباردة، معتبرة مسار الإصلاحات الذي إعتمدته الجزائر مرضيا ومؤكدة على دعمه خاصة وأنه سيؤدي إلى إستقرار الدولة ومن ثم المنطقة[1]. وفي هذا الصدد قال الرئيس: **George Bush**:"سوف نشجع التحول كما فعنا في أوربا الوسطى مابين1989و1991وفي يوغسلافيا في 2000".[2]

وفعلا عملت الجزائر على تنويع شركائها وتوجهها للولايات المتحدة الأمريكية، فقد خفضت من إعتمادها على المساعدات الفرنسية كشريك أساسي. لكن سرعان ما تحول تنويع الشركاء في قطاع المحروقات إلى شبه هيمنة للتواجد الأمريكي حيث أبعدت فرنسا شيئا فشيئا، وهو ما يدرج ضمن سياسة أمريكا للسيطرة على مصادر الطاقة في العالم. فهي تملك من إحتياطي البترول الذي يصل إلى 45 مليار

---

[1]- <u>الخبر</u>: العدد 2653، 1999/09/08، ص 03.

[2]- Serge BOI DE VAIX , pays araber – France–Europe , <u>Défense nationale</u>(N° 12, 2003). P 81.

برميل، مما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة عالميا بعد دول الخليج من حيث الإحتياطي العالمي.

وقد عبر عن ذلك "روبرت بيلترو" في تصريح له في أفريل 1996 قائلا: "الجزائر أهم دولة في شمال أفريقيا، وبالإضافة إلى الأهمية الجيو إستراتيجية التي تلعبها في الإستقرار الجهوي، فإن المصالح الأمريكية تحتوي أيضا إستثمارات أمريكية عامة وخاصة في قطاع المحروقات الجزائرية"[1]

فمع بداية التسعينيات إكتسحت الشركات الأمريكية حقول النفط الجزائرية أمام إنسحاب الشركات الأوروبية بالخصوص الفرنسية نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عرفتها الجزائر ويبلغ عدد الشركات الأمريكية التي تنشط في الجزائر 8 شركات من بين 20 شركة أجنبية تقارب مشاركتها حوالي 50 % من المجموع من بين هذه الشركات النفطية الأمريكية تبرز ثلاثة مهيمنة وهي: **ARCO** في مجال الإسترجاع، **ANADARCO** في مجال التنقيب والإنتاج، **AMOCO** في مجال إستغلال الغاز الطبيعي.

هذه الشركات التي لها قدرة التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كبير فشركة **ANADARCO** بلغ إستثمارها في سنة 1996 قيمة 2323 مليون دولار، وفي سنة 1998، 486 مليون دولار ونجحت في إكتشاف 14 بئر بترولي[2]. كما تنشط شركة **AMOCO** في مجال إستغلال الغاز الطبيعي بعد العقد الذي أبرمته مع سوناطراك في 1998 والمتضمن تطوير وإستغلال أربعة حقول غازية في منطقة أمناس لمدة عشرين سنة.

ويعتبر هذا الإتفاق هاما نظرا لحجم الإستثمارات المقدر بمليار دولار تقريبا،منها30 مليون دولار كحقوق الدخول،790 مليون دولار لتمويل تنمية الحقول و111 مليون دولار لتنفيذ نفقات الإستكشاف التي قامت بها سوناطراك سابقا بقيمة2,5 مليار دولار في أوت 2000،بالإضافة إلى العقد الذي وقعته سوناطراك والذي سيتم إنجازه في عين صالح لمعالجة ونقل 9مليار م^3 من الغاز سنويا إبتداء من 2004.

كما شهدت فترة التسعينيات إبرام مجموعة من العقود مع شركات أمريكـــية أخـــرى، كالتي تخص بيع وشراء الغاز الطبيعي، الموقعة بين سوناطراك وشركة شيـــل أنترنـــــاسيونـــــال تـــريـــدينغ **SHEL international Trading** الأمريكية في 1991 وفي 09 جوان 1991 مع أكسيدنتل أويل غاس كوربوريشن **Occidental Oil Gaz Coorporation** من أجل التنقيب عن النفط، ومع شركـــــــة: **Brown and Root** ثم إبرام عقد قيمته 600 مليون دولار لإنجاز مشروع طاقوي في مارس 1996، وإنشاء شركة مختلطة بين الجزائر وأمريكا للخدمات البترولية بين الشركة الوطنية لخدمات الآبار وشركة **Haliberten Energie Services** في 10 جويلية 1999، برئاسة ديك اتشيني[3].

كما شهدت فترة التسعينيات إبرام إتفاقيات عديدة، كالعقد المبرم بين صيدال وفيزر الأميركية في 22 ماي 1997 في مجال المواد الصيدلانية.وفي مجال الطيران تم إبرام إتفاق بين الشركة الأمريكية بوينغ وشركة الخطوط الجوية الجزائرية في15 جويلية 1998،يقضي بإقتناء عشرة طائرات وتسليمها بين سنتي 2000 و2002، وقد تم عقد شركة مختلطة جزائرية أمريكية للتبغ بين شركة "ميداليون كومباني ماك لين

---

[1]- Bernqrd RQVEREL. L'Algérie entre la France et les Etats Unis , NAQD(N° 12, Printemps/été 1999). P 164.
[2]- Ibid. P 164.
[3]- Ibid. P 164.

غروب أتكوريوريشن يو أس أي" الأمريكية وشركة "توباكو بن تشيكو كوربوريشن ألجيري" الجزائرية في فيفري 2001. بالإضافة إلى إبرام العديد من العقود بين الدولتين في العديد من المجالات.

وقد ساعد على تنشيط مجال الإستثمارات والتجارة الأمريكية بالجزائر إنشاء غرفة تجارية جزائرية-أمريكية، في نيويورك في 16 جوان 1991 ثم في الجزائر في 1997، من أجل ترقية العلاقات الإقتصادية والتجارية، وتحقيق رفع كل أشكال الحواجز التي تعرقل تدفق المبادلات بين البلدين وبالأخص رفع "التحذير من السفر" والذي يقلص حجم الإتصالات بين المتعاملين الإقتصاديين لكلا البلدين. كذلك إنضمام عدد كبير من الشركات الأمريكية للشركات الجزائرية في جويلية 2001 بعد الزيارة التي أجراها الرئيس بوتفليقة لواشنطن بمشاركة سيتي بنك وهاليبرتن، ولقد شكلت هذه الشركات مجلس إدارة لتسيير الغرفة التجارية وهي تمثل مصالح هذه الشركات الأمريكية والتنسيق بينها لتطوير التواجد الأمريكي بالجزائر وتوسيعه.

كما نجد العديد من الشركات العالمية الأمريكية التي تنشط بشكل مكثف في منطقة المغرب العربي ككل، كشركة "كوكا كولا"، "بيبسي كولا"، "مايكروسوفت" و"أي بي أم" في قطاع المعلوماتية. وإستفادت المنطقة من عقد بقيمة 32 مليون دينار، مقدم من قبل وكالة التنمية التجارية الأمريكية في إطار برنامج التعاون الإقتصادي بين شمال أفريقيا والولايات المتحدة لهيئة **COMELEC** التي كمل تجمعا للتعاون والإستشارة التقنية بين الشركات الوطنية للغاز في الدول الثلاث: شركة سونالغاز الجزائرية، المؤسسة التونسية للكهرباء، والمؤسسة المغاربية للكهرباء **OME**، وتم التوقيع عليه في الجزائر في 24 جوان 2001، وتضمن المشروع ربط ووصل الشبكات الكهربائية لدول المنطقة الثلاث.

كما تم التوقيع على الإتفاقية العامة للتجارة والإستثمار-تيفا في 13 جويلية 2001 بين الولايات المتحدة والجزائر والتي تعبر عن بداية تكثيف ودعم التعاون مع دول المنطقة، وقد كانت الجزائر أول بلد يوقع على هذه الإتفاقية لتشمل فيما بعد كل من تونس والمغرب، هذه الإتفاقية تهدف إلى تطوير الإستثمارات خارج المحروقات وتشجيع مسار التحولات الإقتصادية والخوصصة.

وضمن الإستراتيجية الأمريكية دائما لبسط سيطرتها الإقتصادية على منطقة المغرب العربي وخلق مجال تجاري وإقتصادي مغاربي-أمريكي، قامت الولايات المتحدة بوضع مشروع **Eizenstat** الذي يهدف لخلق علاقات ثنائية مغاربية- أمريكية في ميادين الشراكة والتعاون يمس كل المجالات خاصة منها الإقتصادية. مما أدى بالسفير الفرنسي بتونس إلى التعليق عن هذا المشروع في جوان 1999 بقوله أن هذه المبادرة تنقصها المصداقية، وأنها ليست سوى رد فعل تجاه النجاح الذي لاقاه مؤتمر بالرم (وهو ملتقى 11 دولة متوسطية للتحاور حول طرق التعاون بينها).

وفي الحقيقة أن السفير الفرنسي، لم يعبر سوى عن رأي بلاده في هذا التوجه الأمريكي المكثف حيال منطقة المغرب العربي عامة والجزائر على وجه خاص، هذه المنطقة التي تمثل نسبة 2,7 % من الصادرات الفرنسية و22,2 % من وارداتها و0,2 % من إستثماراتها في الخارج.[1]

لذا عملت فرنسا على التدخل للعب دور أكبر في تمويل المشاريع والعقود الفرنسية إتجاه الجزائر، حيث قامت بمنح قروض خاصة للشركات المتعاملة مع الجزائر في ظل سياسة ضمان القروض التي تقوم بها

[1]- Rapport CIAN 2000, les entreprises Française et l'Afrique. (Paris: le moniteur du commerce international, MOCI, 2000). P. 29.

الشركة الفرنسية للتجارة الخارجية **COFACE** لمساعدتها لمواصلة التصدير نحوها وتم توقيع بروتوكول إتفاق التنمية في الجزائر وفرنسا بقيمة 2 مليار فرنك فرنسي، وعملت أيضا على إيجاد ميكانيزمات جديدة لتمويل التعاون الإقتصادي مع الجزائر، وسمحت للجزائر بشراء مواد إستهلاكية خاصة من فرنسا (أدوية وحبوب) بالتقسيط نظرا لنقص السيولة في الجزائر لتسديد مستحقاتها.

عرفت العلاقات المالية بين فرنسا والجزائر نشاطا كبيرا، من خلال الدعم في مساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية عبر القروض التي يمنحها والتي تحوي مزايا تفضيلية مقارنة بالقروض التي يمنحها البنك الأوروبي والبنك العالمي للإستثمار، وهي قروض ممتدة على 25 سنة بنسب فوائد 22,5 % مع مدة إعفاء 8 سنوات، مما يساعد على إنجاز الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، وقد تم في هذا الصدد توقيع قرض بـــ 15 مليون فرنك بين الوكالة الفرنسية للتنمية والقرض الشعبي الجزائري في 1999[1]. ففرنسا تعتبر أول مقرض للجزائر بإستحواذها على ثلث الديون الخارجية الجزائرية، إذ تقدر بـــ: 33 مليار فرنك فرنسي وبخدمة 2 مليار دولار. كما تحتل الجزائر مرتبة أول متعامل أفريقي معها، ففي 1992 إحتلت فرنسا المرتبة الثانية كزبون للجزائر والمرتبة الأولى كممون لها[2].

إضافة إلى العلاقات الثنائية مع الجزائر، عملت فرنسا على تفعيل العلاقات الأوروبية الجزائرية لمواجهة المنافسة الأمريكية التي لم تكتفي بإقامة علاقات ثنائية مع الجزائر ودول المغرب العربي كل على حدى، بل عملت على وضع أطر عامة من مشاريع ومبادرات تجمع هذه البلدان كلها، في علاقات إقتصادية معها، وقد كان أهم دور لعبته فرنسا في هذا المجال ،تشجيع خلق بنك أوروبي للإستثمار **BEI** الذي كان له دور هام في تنشيط العلاقات الإقتصادية بين ضفتي المتوسط، وخاصة بعد خلق **FEMI** أي تسهيل ما لي لبلدان المتوسط من أجل الشراكة والإستثمار عوضا أن تلجأ هذه البلدان إلى صندوق النقد الدولي **FMI** بمبالغ مالية ورؤوس أموال وتسهيلات بنكية لتطوير المشاريع مع المتوسط.[3]

وفي إطار الشراكة الأورو-متوسطية تعهد الإتحاد الأوروبي منذ عام 1995 (إعلان برشلونة) بمساعدة الدول المغاربية وذلك بإقامة علاقات تجارية ومساعدات مالية لإرساء فضاء متوسطي يسوده الإستقرار والأمن، عن طريق مساعدة هذه البلدان بإستعادة إستقرارها.

ويمكن تلخيص الجانب الإقتصادي والشراكة الأوروبية المغاربية والتي تعتبر المستوى الثاني في عملية المنافسة الأمريكية –الأوروبية حول المغرب العربي أولا في الجانب التجاري ،حيث يتضمن الإتفاق التجاري الأوروبي المغاربي العديد من الميادين أبرزها المجال الزراعي، والذي كان له دورا أساسي في قطاع المبادلات التجارية إضافة إلى برنامج التعاون التكنولوجي، وتدعيم العلاقات المعلوماتية والإرتباطات التعليمية للدفع بدول المنطقة إلى الحصول على قوة في هذه المجالات .هذا التعاون يتم على أساس مشروع "أميد يس" ويكون في مجال حماية المستهلكين من خلال مكافحة عمليات الغش في المنتوجات، ومحاولة وضع نظام مراقبة المخالفات في ذلك الإطار المالي، حيث كان من أهم المشاريع التي إحتواها: مشروع **MEDA**

---

[1]- Ibid. P 29.
[2]- Ibid. P 29.
[3]- Serge Boi de Vaix, Pays Arabe France Europe, Op. Cit, P 87.

حيث يعتبر عماد التعاون المالي للشراكة الأورو-مغاربية[1].

فالمشاريع الممولة لصالح الجزائر مست الميادين التالية:

- المنشآت القاعدية والإجتماعية والإقتصادية بنسبة تقدر بـــ: 60 %
- تسيير المياه بنسبة تقدر بـــ: 11 %
- الزراعة والصيد البحري بنسبة: 9 %
- الطاقة 7 % والتعاون العلمي 5 %.[2]

كما عمل الإتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي دائما على تأهيل البرامج الإقتصادية ودعم الإستثمار الخاص، وخلق مناصب الشغل والتقليل من الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر[3].

يعتبر مشروع ميدا الجهاز الأساسي والرئيسي للشراكة الأورو-جزائرية منذ بداية فعاليته إبتداء من إعلان برشلونة في نوفمبر 1995، ثم خلال المفاوضة التي إستخلصت من إتفاق الشراكة بين الطرفين والذي تزامن مع عقد المؤتمر الوزاري الخامس الأورو-متوسطي والذي تم في 22 و23 أفريل 2002 بإسبانيا[4].

والجدول التالي يمثل برنامج **MEDA** للمساعدات الموجهة للجزائر:

الجدول رقم12 برنامج MEDA للمساعدات الموجهة للجزائر. بمليون أورو.

الجزائر	ميـــــــــدا 1					ميـــــــــدا 2			المجموع
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	///
	/	/	41	95	28	30,2	60	50	304,2
المجموع	173	403	981	941	937	852,3	710,6	620,8	5618,7

المصدر: **http://www.Europa.Eu.int/comm/external-relations/Algeria,IDEM**

ويمثل الجدولان التاليان أهم مظاهر المنافسة الأمريكية الأوروبية حول منطقة المغرب العربي، في إطارها الإقتصادي – التجاري:

الجدول رقم13 : الصادرات والواردات الأمريكية للدول المغاربية عام 2000(بمليون دولار).

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الإجمالي
الصادرات	1047,10	286,09	278	9,01	1620,20
الواردات	2694,40	434,59	121,65	0	3250,64
الإجمالي	3741,50	720,68	399,65	9,01	4870,84

المصدر:مركز البحوث الإستراتيجية،"التقرير الإستراتيجي الأفريقي"، مرجع سابق.ص ص.335-336.

1-< http://www.Europa.Eu.int/comm/external-relations/Algeria,IDEM>.

2- Union Européenne, N° 1, 2001, PP 6-7.

3- سليمة الباب ، الشراكة في الميدان،مجلة الشراكة الأوروبية المتوسطية(مارس 1997). ص12.

4- Kader BICHARA, Les nouveaux Accords entre l'Union Européenne et les Pays Arabe, Confluence Méditérranée, (N°21, Printemps 1997). P 20.

يتضح جليا من خلال معطيات هذا الجدول، أن الجزائر تتصدر قائمة الدول المغاربية التي تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يبلغ إجمالي هذه المبادلات: 3741,50 مليون دولار أي بنسبة تقدر بـــ: 76,81 % وتليها المغرب بنسبة مبادلات تقدر بـــ: 14,80 %، ثم تونس: 8,21 %، وأخيرا ليبيا: 0,18 %، وهي نسبة تكاد تكون منعدمة بسبب الحصار الإقتصادي المفروض عليها.

وما يمكن أن نستنتجه من تقدم الجزائر على باقي الدول المغاربية وبفارق كبير في نسبة تعاملها مع الولايات المتحدة، هو أن هذه الأخيرة تحتل درجة كبيرة من الأهمية ضمن الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الدول العربية عامة والمغاربية خاصة، هذا ما يبرر التوجه الأمريكي إزاءها وبالتالي يتوضح لنا جليا مظهر من مظاهر المنافسة الأمريكية-الأوروبية حيال دول المغرب العربي، الذي تحتل فيه الجزائر مركز الدولة المحورية.

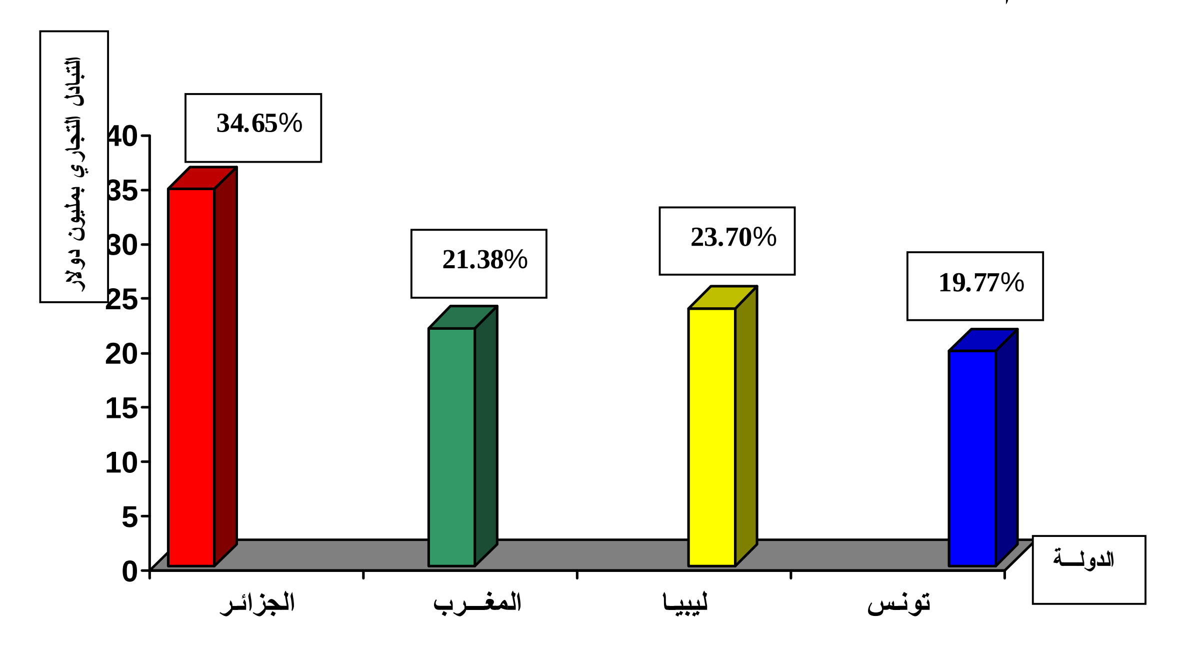
الجدول رقم14: صادرات وواردات الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية عام2000(مليون دولار).

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الإجمالي
الصادرات	05,603	07,303	06,686	02,308	21,900
الواردات	15,150	05,799	05,158	11,886	37,993
الإجمالي	20,753	13,102	11,844	14,194	59,893

المصدر:مركز البحوث الإستراتيجية،"التقرير الإستراتيجي الأفريقي2001-2002"،مرجع سابق.ص ص321-322.

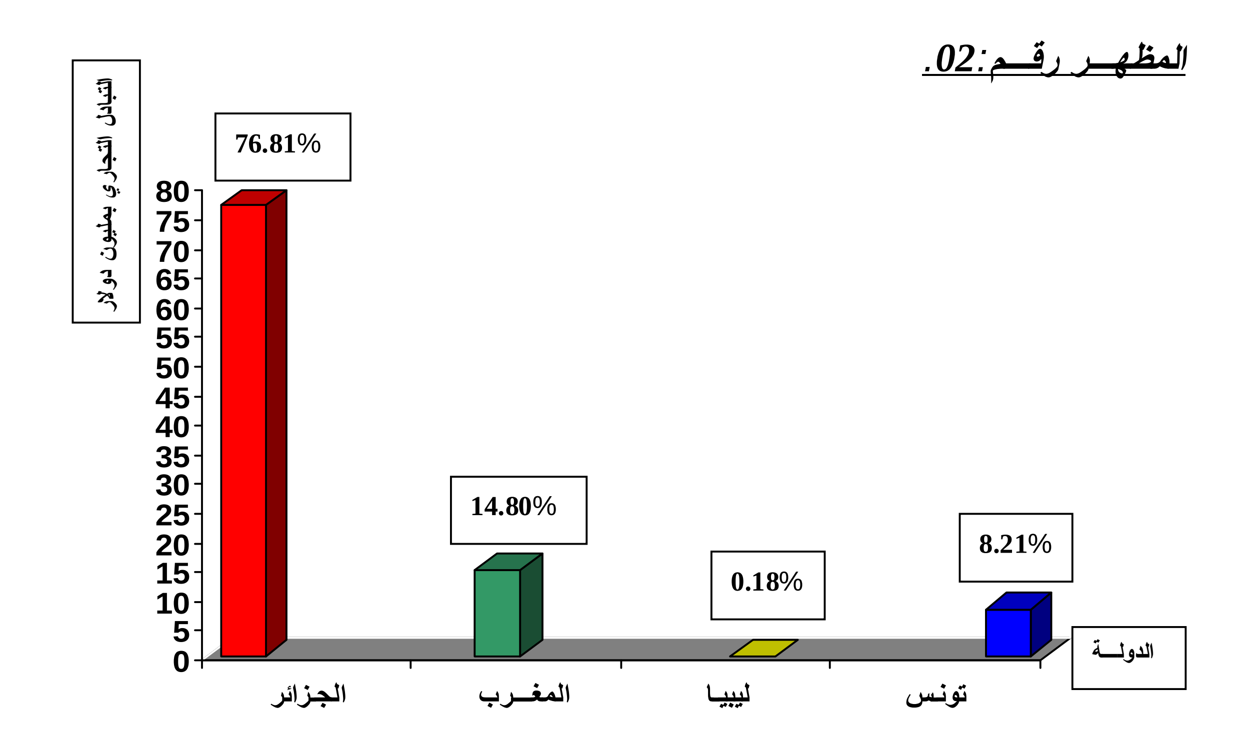
الملاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر إحتلت خلال سنة2000 المرتبة الأولى في مبادلات دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي التي أخذت تنمو في مجملها بسبب المنافسة الأمريكية لها، فحصة الجزائر من المبادلات الأوروبية قدرت بـــ:34,65 % مقارنة مع ليبيا 23,70 % والمغرب 21,88 % ثم تونس 19,77 % وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية التي توليها بدورها دول الإتحاد الأوروبي للجزائر، وهذا بعد تفطنها للمكانة الإستراتيجية الهامة فمن دول المغرب العربي، ودورها المحوري في التعامل والتبادل داخل الإقليم وكذلك بسبب إدراك الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأخيرة، فعمل الإتحاد الأوروبي على إستدراك ما فاته من أخطاء أدى بولوج قوى خارج الإقليم إليها، وهذا ما دفع فرنسا إلى تفعيل العلاقات الثنائية الأوروبية المغاربية بما فيها الجزائرية والأعمدة البيانية توضع هذه المنافسة بالتدقيق.

المظهــــر رقـــم:01.



المبادلات التجارية للإتحاد الأوربي مع دول المغرب العربي خلال سنة 2000.

المظهــــر رقـــم:02.



المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي خلال سنة 2000.

الفـــرع الثالـــث: المظهـــر الثقافـــــي.

تحاول الولايات المتحدة تكريس تواجدها الثقافي في العالم ككل بعد أن عملت على فرض هيمنتها السياسية والإقتصادية والعسكرية الأمر، الذي دفع بدول أوربا بإعتبارها قطب فاعل في السياسة الدولية إلى التحرك من أجل وضع حد للإستراتيجية الأمريكية والمتمثلة في أمركة العالم **Américanisme**.

ويظهر التخوف الأوروبي عامة والفرنسي خاصة في فقدان نفوذها الثقافي –الفرنكوفوني- من التوسع الثقافي الأمريكي إلى مناطق ودول تابعة بحكم التاريخ والجغرافيا إلى مناطق النفوذ الفرنسي وفي مقدمتها دول المغرب العربي، خاصة وأن الولايات المتحدة لازالت تعمل على تنفيذ إستراتيجيتها لإزاحة وإزالة النفوذ الفرنسي من أفريقيا بما فيه دول المغرب العربي وهنا يبرز المستوى أو المظهر الثالث للمنافسة الأمريكية – الأوروبية حول منطقة المغرب العربي.

عملت فرنسا على التصدي للخطر الأمريكي عبر نشر الثقافة الفرنسية من خلال دعم الفرنكوفونية عبر إتفاقيات تعاونية خاصة مع هذه الدول في إطار علاقاتها الثنائية معها، وعن طريق الشراكة الأورو-متوسطية كإطار عام لإرساء علاقات تشمل جميع الميادين وتجمع بين ضفتي المتوسط، وهذا عملا بالمحور الثالث من إتفاقية برشلونة (1995) والذي يهتم بالشراكة الإجتماعية والثقافية[1]، وقد كانت الأولى من نوعها التي كرست الشراكة والتعاون في الميدان الثقافي، حيث كان أول مبدأ في هذا الميدان: "الحوار واللإحترام ما بين الثقافات والديانات هو شرط ضروري لتقارب الشعوب"[2].

وعلى مستوى آخر، وفي نفس التوجه الذي يرمي إلى إبعاد التغلغل الثقافي الأمريكي في المنطقة، وقعت الدول المعنية بهذه الشراكة مجموعة من الإتفاقيات في التكوين والتعليم، ونقل التكنولوجيا والبحث العلمي، وخلق شبكات إعلامية والتي من شأنها أن تقرب بين ثقافتي دول الضفتين[3].

وقد بدأ يظهر التنافس الثقافي الأمريكي-الأوروبي وبالأخص الفرنسي في المنطقة منذ التسعينيات، أي مع بروز ظاهرة الإسلام السياسي، وإندلاع موجة العنف في الجزائر وما كان لذلك من أثر على إستقرار المنطقة ككل. حيث إتسم الموقف الفرنسي بالتشدد والحذر سواء على مستوى النخب السياسية، الرأي العام أو السلطات تجاه الحركات الإسلامية، فعلى الرغم من أن الثقافة والقيم السياسية الفرنسية اللائكية تعترف بأن الإسلاميين يشكلون المعارضة السياسية في العديد من الدول الإسلامية لكن تتخوف لعدم إمكانية معرفة السياسات التي سوف تتبعها بوصولها إلى الحكم وذلك ما يفسر عدم الإعتراف بعناصر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائري المنحل بصفة المعارضين نظرا للطريقة المتبعة من قبل هؤلاء ولجوءها إلى إبعاد موضوع الإسلاميين عن محور العلاقات والحوار الفرنسي الجزائري.

[1]-Abdelwahab BIAD,la dimension humaine de la sécurité dans le partenariat EURO-Mediterranen ,Revue IDARA(volume12, N°23,2002).p75.
[2]- Paul BALTA, le projet culturel euro-méditerranéen: intentions et réalités.confluence Méditerranée(N°21 Printemps 1997). P30.
[3]- Ibid, P31.

كما عملت على التنديد بأعمال العنف والإغتيالات التي راح ضحيتها المثقفون في الجزائر ومن ثم فتحت أبوابها للنخب الجزائرية المثقفة الفرانكوفونية خاصة وكرست وسائل إعلامها لإستقطاب هذه النخب وعرض تصوراتها، وهذا ما يوضح الروابط الوطيدة بين فرنسا والنخب المثقفة في المنطقة، ومن ثم الحفاظ على توجدها من خلال دعم القيم اللائكية والثقافة الفرنكوفونية.

بينما إتسم الموقف الأمريكي بالوضوح، إذ ركز على الجانب الإقتصادي خاصة وأنه في الجزائر تزداد الإستثمارات العربية الخليجية التي تعتبر شريكا للإستثمارات الأمريكية، وبالتالي تعد اللغة الإقتصادية المطلوبة في الجزائر هي العربية أولا والإنجليزية ثانيا، أمام إنحسار اللغة الفرنسية بشكل عام في العالم وذلك حسب ما تتوقعه الدراسات اللغوية العالمية لهذا القرن[1].

لقد أصبحت الولايات المتحدة أكثر تجاوبا مع مجتمعات عديدة من خلال توحيد العالم في ظل الأمركة إذ يقول روبرت بيلترو فيما يتعلق بالموقف الأمريكي من الإسلام: "الإسلام الذي هو واحد من ديانات العالم العظيمة، ليس عدونا"[2] أما فيما يخص الموقف الأمريكي من العنف فيقول: "إن سياسة الولايات المتحدة تعارض بحزم التعصب والتطرق سواء كان دينيا أو علمانيا في طبيعته"[3].

إن الموقف الأمريكي من الإسلام، يطرح فكرة إمكانية التعايش بين الغرب المسيحي والإسلام المعتدل بإعتباره تيارا تاريخيا حضاريا وليس عقيدة مناهضة للمسيحية، فالرفض ليس الإسلام ولكن للتطرف والإرهاب، على خلاف الموقف الفرنسي المركز على اللائكية. فالموقف الأمريكي يذكر بأهمية الدين في قيام الولايات المتحدة، مما يجعل الطرح الأمريكي يميل أكثر إلى الواقع بتركيزه على إرتباط الدفاع عن المثل والقيم الثقافية يتطلب التفوق السياسي داخليا ودوليا ومن ثم تظهر قدرات الفرانكوفونية في سعيها للهيمنة على العالم جد محدودة،خاصة بعد إدراك فرنسا خسارتها للكثير من مصالحها الإقتصادية في الجزائر، وإعلانها عن تبني إستراتيجية للتوجه من أفريقيا إلى آسيا، تمثلت في تنصيب بطرس بطرس غالي على رأس المنظمة الفرانكوفونية وهو ما لم تتقبله الولايات المتحدة خاصة بعد إستيعابها لما تشكله هذه المنظمة من تنظيم سياسي تحت غطاء ثقافي، ومن ثم عملت على محاصرة فرنسا في أفريقيا التي إخترقها كلينتون بزيارته الشاملة التي قام بها في سنة 1998، وفي آسيا من خلال دفع إقتصاديات النمور الإقتصادية(اليابان،...) بالشكل الذي يجعل فرنسا لا تفيد ولا تستفيد منها[4].

ومن هنا ترفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون هناك أمم أخرى تعمل هويتها الذاتية على عرقلة قيامها بهذا الدور وتنفيذ إستراتيجيتها. وعليه، فالتنافس الثقافي بين فرنسا والولايات المتحدة يتمحور أساسا في كون فرنسا تريد الحفاظ على مكانة ثقافتها الفرانكوفونية لمجابهة العولمة الثقافية الشاسعة التي تقودها الولايات المتحدة، بينما تهدف هذه الأخيرة إلى نشر النمط المعيشي الأمريكي بتكريس وتجسيد إستراتيجية "أمركة العالم" على حساب كل الثقافات العالمية بما فيها الفرنكوفونية.

---

[1] - المجال: العدد 276، أفريل 1994.

[2] - نفس المرجع.

[3] - نفس المرجع.

[4] - العالم السياسي، العدد 2653، 1999/09/08.

ومنه يمكن القول أن التنافس الأمريكي الأوروبي وبالتالي الفرنسي، بمختلف أبعاده السياسية، الأمنية، الإقتصادية والثقافية، حول منطقة المغرب العربي، إتخذ مسارات مختلفة حاول فيها كل طرف فرض هيمنته المتعددة الأشكال على المنطقة خدمة لإستراتيجيتها التي تتقاطع في الحيز الجغرافي والزمني إضافة إلى الأهداف والطموح في تقلد منصب القوة الفاعلة في العلاقات الدولية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي إنعكاسات هذا التنافس، بكل أبعاده المتفاعلة مع بعضها البعض في السياسة الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر كطرفين رئيسيين في هذه المعادلة؟

المطلب الثاني: إنعكاسات المنافسة الأمريكية -الأوروبية حول منطقة المغرب العربي على التوجه الفرنسي ازاء الجزائر.

إتخذت الحكومة الفرنسية عدة مواقف ومبادرات في كل من المجال: السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي لمواجهة المنافسة الأمريكية وتحقيق أهداف الإستراتيجية الفرنسية إزاء دول الجنوب بما فيهم دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر.

فإلى أي مدى عملت فرنسا على تجسيد التعاون وإعادة إرساء علاقات مع الجزائر في ظل التغيير والتجديد لمواجهة المنافسة الأمريكية؟

الفـــرع الأول: المجـــال السياســـي.

عرف المحلل والمراقب السياسي **Alain Frachon** فرنسا بأنها: "عضو غير عادي ضد الولايات المتجدة الأمريكية،ينتمي إلى المعسكر الغربي، لديه وسائل محدودة ويتمتع بنفوذ عالمي خاص".[1]

فعلى الرغم من كون فرنسا إحدى أهم دول المعسكر الغربي إلى جانب الولايات المتحدة، إلا أنها وبسبب تهديد هذه الأخيرة لمصالحها،وذلك عبر المنافسة التي أعلنتها عليها آخذت الطابع العلني منذ نهاية الحرب الباردة جعل فرنسا تتخذ موقع الضد منها في العديد من المناسبات، حيث عملت وبطرق مختلفة على محاربة التواجد الأمريكي في مناطق نفوذها التقليدية بما فيها القارة الأفريقية وفي مقدمتها الجزائر.

وما زاد من تخوف فرنسا حول إمكانية فقدان نفوذها في هذه المنطقة هو ما تميزت به علاقاتها مع الجزائر من تقلبات وخلافات دورية، والتي لم تكن تتطور إلى درجة القطيعة الدبلوماسية والإقتصادية خاصة من خلال الأزمة الجزائرية، وما إتخذته الحكومة الفرنسية من مواقف ساهمت في تباعد الدولتين وإختلال العلاقات بينهما، مما سهل على الولايات المتحدة، بسبب مواقفها المعتدلة، الولوج إلى المنطقة وبكل سهولة، مستغلة في ذلك نقاط ضعف الدبلوماسية الفرنسية لتثبيت أقدامها هناك.

فعملت فرنسا على إستعادة الإحتفاظ بمستعمراتها وعلى رأسها الجزائر من خلال روابط سياسية شاملة، تقوم على ثبات الهدف (المصالح الشاملة) وتختلف أساليب ترجمة تلك الأهداف حسب المعطيات

---

[1]- Frédéric CHARILLON, peut-il encor y avoir une politique étrangère Française?,politique étrangère(N° 4, 2002)P 913.

الموضوعية المختلفة، وحسب البصمات الخاصة المميزة لمتخذي وصانعي القرار، التي تعبر عن تصورهم، والعوامل التي حددت لهم الهدف والبدائل.

حاولت فرنسا بعدها، إرساء قواعد الإستقرار الدائم بدل العلاقات التي تبقى رهينة الواقع بإضطراباته، فتم التوقيع بينها وبين الجزائر على عدة عقود أعطت دفعا جديدا للتعاون، وخلقت ظروفا إيجابية لعلاقة حسنة بين البلدين، كما كان للزيارات المكثفة المتبادلة بين الشخصيات السياسية الدور المباشر في تحقيق هذه الإيجابية التي إنعكست من خلال إستمرار الحوار السياسي بين باريس والجزائر.

بدأت هذه العلاقات تتجدد وتعرف إنتعاشا ملحوظا بعد زيارة وزير الشؤون الخارجية **M. H Vedrine** إلى الجزائر في 29 و30 جويلية 1999، أين إتفقت الدولتان على تقوية وتجديد الشراكة في كل الميادين، ثم لقاء كل من مسؤولي البلدين في باريس في ديسمبر 1999 والآخر في الجزائر في أفريل 2000، سمحت بتعريف الأطر العامة لهذه الشراكة وهي تتمحور حول خمسة نقاط أساسية في مجال التعليم العالي، الشراكة التقنية لمساعدة الإقتصاد الجزائري، الشراكة في ميدان الصحة وفي مساعدة الجماعات المحلية وتطوير الشراكة في ميدان الشباب والرياضة[1].

كما يجدر التذكير باللقاءات على المستوى العالمي بين البلدين والتي عبرت بطريقة صريحة عن إرادة تجديد العلاقات الفرنسية –الجزائرية كزيارة **Jérôme LAMBERT** رئيس مجموعة الصداقات: "فرنسا – الجزائر" في المجلس الوطني الفرنسي في 16 إلى 20 فيفري 2002، والتي سبقتها زيارة رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى فرنسا، يوم 24 و25 أكتوبر 2001 وقبلها زيارة وزير الخارجية الجزائري السيد يوسف يوسفي في 25 و26 جانفي 2000.[2]

ودائما ضمن إرادة فرنسا في تجديد الحوار السياسي مع الجزائر شهدت سنة 2001 زيارات مكثفة قام بها مسؤولون فرنسيون إلى الجزائر، حيث قام كاتب الدولة الفرنسي للسياحة بزيارة إلى الجزائر في 26 إلى 29 جانفي، ثم رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي من 28 إلى 30 جانفي، ووزير الداخلية من 04 إلى 5 فيفري، ووزير الخارجية في 13 فيفري، وكاتب الدولة للتجارة الخارجية من 13 إلى 14 جوان، الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية قام بزيارة عمل إلى الجزائر من 20 إلى 22 أكتوبر 2001، وأخيرا الرئيس الفرنسي الذي قام بزيارته إلى الجزائر في 01 ديسمبر 2001 في إطار زيارة المغرب العربي والذي أجرى محادثات مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حول محاربة الإرهاب الدولي والوضعية في أفغانستان والشرق الأوسط كمحاولة من فرنسا تقريب وجهات نظر البلدين حول القضايا الدولية[3].

بالإضافة إلى سلسلة اللقاءات التي جمعت بين مسؤولين من البلدين والتي إستغلتها فرنسا كفرص سانحة للتقرب من الجزائر وإعادة بعث الحوار السياسي، كتلك اللقاءات على هامش مؤتمر الفرنكوفونية في بيروت في أكتوبر 2002، ولقاء رئيسي البلدين في 8 فيفري 2002 على هامش إجتماع رؤساء فرنسا و13 رئيس دولة أفريقية، للحديث حول التنمية والشراكة في أفريقيا ولقاء الرئيسين على هامش المؤتمر 21 لفرنسا

---

[1]- Les actions de coopération entre la France et l'Algérie.
<http://www.France diplomatie.fr>
[2]- <http://www.Sénat.fr>
3- Ibid.

–أفريقيا في **Yaoudé** في جانفي2001 بباريس، ولقاءهما في الرباط ثم القاهرة خلال إجتماع القمة الأوروبية-الأفريقية[1].

وقد كانت هذه الزيارات المكثفة للمسؤولين الفرنسيين إلى الجزائر، واللقاءات الهامشية التي تمت بينهما، بمثابة رد فعل فرنسي على المنافسة الأمريكية حول المنطقة عامة والجزائر على وجه خاص، لما شهدته هذه الأخيرة من تحولات داخلية هامة وتوجهات خارجية تقربها من الولايات المتحدة، مما دفع بفرنسا إلى التحرك لوضع حد لهذا التقارب: الجزائري-الأمريكي، حيث عبر عن ذلك المحلل الفرنسي" **Paul Marie de la Gorce** ":"الجزائر تغير من حاضرها و من مستقبلها، فكان على السييياسة الفرنسية أن تواكب ذلك"[2].

ومن نفس المنطلق عملت فرنسا على إستدراك الأخطاء التي قامت بها تجاه الجزائر وقد كان في مقدمتها التضييق من مجال تنقل الجزائريين من وإلى فرنسا، مما خلق مشاكل سياسية وإجتماعية بين البلدين، الأمر الذي زاد من سياسية العزلة ضد الجزائر التي فرضتها فرنسا، فقامت هذه الأخيرة بتحسين شروط تسليم التأشيرات للجزائريين الراغبين في الذهاب إلى فرنسا كميا ونوعيا في إطار تحسين العلاقات الإنسانية بين البلدين، حيث تضاعف عدد التأشيرات المسلمة ثلاثة مرات خلال ثلاثة سنوات لتصل إلى 150.000 تأشيرة للمرور، كما تم تسهيل إجراءات دراسة الملفات وتبسيطها وتحسين ظروف الإستقبال للجزائريين في القنصلية الفرنسية بالجزائر، وتم فتح قنصليتي: عنابة ووهران بعدما تم إغلاقهما خلال الأزمة الجزائرية[3].

كما ساعد الوضع الدولي المصالح الفرنسية في دفع علاقات التقارب بين الجزائر والحكومة الفرنسية ومن بين متغيرات تلك الفترة، الموقف الإيجابي الذي تبنته فرنسا إزاء الصحراء الغربية، بعدما إمتنعت أمريكا عن تزويد المغرب بالأسلحة وإعتمدت سياسة التوازن إزاء الصحراء الغربية، فأخذت فرنسا تعبر عن نفس إتجاه الجزائر في موقفها من البوليزاريو بعدما كانت تناقضها.

ومنه فقد كان للمجال السياسي أو بالأحرى الإرادة السياسية الفرنسية في إعادة تفعيل العلاقات الثنائية مع الجزائر وتطبيعها، الدور الهام في دفع مساعي التقارب في المسائل القائمة بين البلدين، بغرض التسوية وتحقيق التعاون البناء، الأمر الذي من شأنه أن يبطئ من تقدم مسار التقارب الأمريكي-الجزائري، وبالتالي إعادة إسترجاع مكانة فرنسا في المنطقة.

الفـــرع الثانـــي: المجـــال الإقتصـــادي.

من أجل تطوير العلاقات بينها وبين الجزائر، لجأت فرنسا إلى إتخاذ إجراءات وتوجهات إقتصادية معينة، لا تحيد عن الإتجاه المحدد للإستراتيجية الفرنسية إزاء الجزائر، والهادفة إلى إبعاد النفوذ الأمريكي عن المغرب العربي عامة والتقارب الجزائري- الأمريكي على وجه خاص.

---

[1]- La république Algérienne Démocratique Populaire, notre sur les relations Algro-Française. (Alger: le ministère des affaires étrangères, Mai2004) P03.
[2]- Paul Marie de LAGORCE,La France et le Maghreb, politique étrangère(N°4, hiver 1995/1996) P: 929.
[3]- Le dispositif Consulaire Français en Algérie et la circulation de personnes
<http://www.France diplomatie.fr>.

ومن هذا المنطلق عملت فرنسا على مساعدة الجزائر في إرساء أسس إقتصاد حر، فقامت بمساندتها في عملية مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة وكذلك عبر تطوير الشراكة بين مؤسسات البلدين، خاصة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتقديم المساعدة التقنية للأزمة لتحقيق التنمية المستدامة والإعمار المحلي، كما عملت فرنسا على الحفاظ على مكانتها في العلاقات الإقتصادية مع الجزائر حيث تعتبر الممول الأول للجزائر قبل الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا وهي ثالث زبون لها، وبهذا تعتبر الجزائر الشريك الثاني لفرنسا بعد الصين.

وضمن إطار الإستراتيجية الفرنسية الرامية إلى تقويض منطقة نفوذها بإبعاد التواجد الأمريكي عنها، شجعت هذه الأخيرة رجال الأعمال الفرنسيين على الإستثمار في الجزائر وإستغلال السوق الجزائرية التي لا تزال مجالا حديثا واسعا للإستثمارات الأجنبية، حيث تمثلت الإستثمارات الفرنسية المباشرة ما بين سنوات 1990 و1998،106,7 مليون أورو، لتصل إلى 560 مليون أورو سنة 2000[1].

كما تكثفت الزيارات إلى الجزائر ولقاءات رجال الأعمال للبلدين منذ عام1998،حيث فاق عددهم4800رجل أعمال في عام1999وأكثرمن26000في2001،كما سجلت الشركات الفرنسية حضورا قويا خلال الصالون الدولي للجزائر حيث كان عددها120 مؤسسة سنة1999و320 مؤسسة سنة 2002.[2]

ومنه لم تتوقف فرنسا منذ سنة1998على تطوير وتعزيز حصصها في التجارة مع الجزائر عامة والتركيز على الولوج إلى السوق الجزائرية خاصة. ففي سنة1999كانت حصة فرنسا من السوق الجزائرية25,79 % بعيدا أمام حصة الولايات المتحدة التي تقدر بنسبة11,2 % ،إيطاليا10,5 %، ألمانيا8 %، إسبانيا5,3 % ،فالجزائر هي الشريك الأول لفرنسا من بين هاته الدول حتى أمام تونس والمغرب[3].

فالسلطات الفرنسية تبنت منذ سنة 2000 آليات مختلفة في طبيعتها محبذة تطوير العلاقات التجارية مع الجزائر، حيث أعادت النظر في سياسة: **Assurance-Crédit** كما حذفت بروتوكول الأمن الذي وضعته كسياسة وقائية من إنتقال العنف إبان الأزمة الجزائرية إلى أراضيها، بالإضافة إلى تطبيع شروط المساعدة للتصديرات الأمر الذي ساهم في إرتفاع نسبة المبادلات التجارية بين البلدين وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم15: المبادلات التجارية الفرنسية-الجزائرية.(مليار أورو).

السنوات	1999	2000	2001	2002
الصادرات	2,418140	3,060000	3,385726	2,710000
الواردات	1,482317	2,740000	2,999623	3,753000
الإجمالي	3,900457	5,800000	6,385349	6,463000

المصدر:

La République Algérienne Démocratique Populaire, Note sur les relations Alégro-Française. Op, cit P05.

---

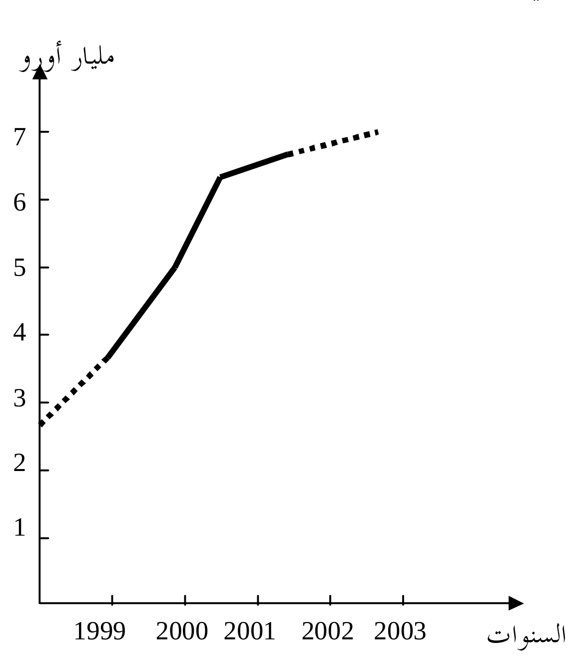
[1]- <http://www.Sénat.fr>.

[2]- La république Algérienne Démocratique Populaire, notre sur les relations Algro-Française. Op. Cit P04.

[3]- Ibid: P 05.

يتضح جليا من خلال هذا الجدول تزايد نسبة المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر التي كانت تقدر بـــ: 3,9 مليار أورو سنة 1999 لترتفع إلى 6,46 مليار أورو سنة 2002، أي الضعف تقريبا في مدة قصيرة تقدر بأربعة سنوات فقط، وهذا ما يبينه المنحنى البياني.

حيث يلاحظ إستمرار إرتفاع الخط البياني الذي يمثل هذه المبادلات وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على التوجه الفرنسي الجديد إزاء الجزائر، بتكثيف العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين، الأمر الذي من شأنه أن ينمي ويقوي الروابط بينهما، مما يؤدي إلى إبعاد الجزائر شيئا فشيئا عن التوجه إلى شركاء أجانب أخرى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يبرز مدى تأثير المنافسة الأمريكية حول المنطقة في توجيه السياسة الفرنسية حيال الجزائر فهي محدد من محدداتها.



وتجدر الإشارة هنا إلى أن 96 % من الصادرات الجزائرية إلى فرنسا عبارة عن محروقات أما التصديرات الفرنسية إلى الجزائر، فهي عبارة عن تجهيزات مهنية 24%، مواد إستهلاكية 21%، تجهيزات آلية وسيارات 20%، مواد غذائية زراعية 18%، مواد وسيطة 17%.[1]

وضمن الإرادة الفرنسية الهادفة إلى تطبيع العلاقات الثنائية بينها وبين الجزائر، قامت هذه الأخيرة بإبرام عدة إتفاقيات والتوقيع على العديد من العقود كانت بمثابة الإطار القانوني الذي من شأنه أن يقرب أكثر بين البلدين كعقد الشراكة المبرم بين **Gaz de France** وسوناطراك حول التنقيب عن حقول الغاز في الصحراء الجزائرية وتسويقه، كما وقعت الجزائر مع الشركة الفرنسية **SPICAPAG** في منتصف ديسمبر 2000 على عقد بـــ: 364 مليون أورو حول إنجاز أنبوب توصيل البترول ما بين ورقلة و ميناء أرزيو، وشركة **ENTREPOS Oléoduc** التي وقعت على عقد بـــ:120مليون أورو للتنقييب على حقول الغاز، وفي بداية أكتوبر2001 وقعت شركة **TOTAL-ELF-FINA** على عقد للتنقيب في جنوب شرق البلاد وهو إستثمار يقدر بحوالي 25 مليون أورو. كما تم تطوير الشراكة والتعاون بين البلدين لتمس قطاعات عديدة ما عدا البترول والغاز: كشركة **Michelin – Danone – Vivendi – CMA – CGM** ...[2].

وفي المجال المالي تم التوقيع على إتفاقية بين القرض الشعبي الجزائري(**CPA**) والوكالة الفرنسية للتنمية (**AFD**). كما تم الإتفاق بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية على تحويل جزء من الديون الجزائرية لدى فرنسا على شكل إستثمارات،حيث يقدر بـــ: 3,5 مليار أورو، تحول منها 61 مليون أورو

---

[1]- Les relations Franco-Algérienne.P.1: <http://www.France-Diplomatie.fr>.
[2]- <http://www.Sénat.fr>.

إلى إستثمارات في الجزائر[1].

كما تم التوقيع على عدة إتفاقيات في كل من مجال:النقل، الأرشيف الجزائري، الشباب والرياضة، السياحة، ... . ساهمت كلها في إرساء أسس جديدة للشراكة بين فرنسا والجزائر سواء كانت ذات طابع مركزي أي بين الحكومتين وعلى المستوى غير المركزي بين المدن الفرنسية و المدن الجزائرية أو الجماعات المحلية، كتلك الشراكة المبرمة بين مدينة عنابة و**DUNKERQUE**، سطيف و**Lyon**، قسنطينة و**Grenoble**، الجزائر وكل من **Paris** و**Marseille**.[2]

فقد عملت فرنسا على تنويع وتكثيف إبرام الإتفاقيات مع الجزائر الأمر الذي من شأنه أن ينمي العلاقات بين البلدين، خاصة منها الإقتصادية لما تلعبه هذه الأخيرة من دور مهم في توثيق الروابط بين الدول، وهنا ستكون فرنسا قد حققت هدف إستراتيجيتها الرامية إلى إبعاد أي تدخل أجنبي في منطقة نفوذها التاريخية.

ومنه نستنبط أن المنافسة الأمريكية الأوروبية حول منطقة المغرب العربي عامة والجزائر على وجه خاص، كانت بمثابة محدد رئيسي للسياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر.

<u>*الفــرع الثالــث: المجــال الثقافــي.*</u>

واجهت فرنسا في المجال الثقافي منافسة عنيدة من قبل التيار الأنجلوساكسوني وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التي بادرت من أجل كسر الإحتكار وزعزعة النموذج الفرنسي ونشر النموذج الأمريكي، وللسيطرة على الفضاءات الثقافية والإجتماعية حيث العوامل المؤهلة–غياب تقنيات ووسائل الحماية الثقافية- لتعزيز النفوذ والتمركز.

وللتكيف مع الوضع، بات من الضروري على فرنسا التغيير في أسلوب التوجه وممارسة التعاون الثقافي، وذلك بالتنسيق الجماعي بين مختلف وحدات الضفة الجنوبية، سيما دول المغرب العربي بما فيها الجزائر، وتوحيد أساليب التبادل الثقافي والعلمي والمعرفي، لأن دواعي هذا التوحيد متوفرة،و يمكن الإشارة إليها في الخصائص السياسية والتاريخية والبيئية والمصالح المشتركة بين فرنسا وكل وحدة سياسية تطل على المتوسط.

ويثير التنافس الثقافي في المجالات الحيوية لفرنسا عزم القادة الفرنسيين على مواصلة الصراع من أجل كسب الرهان بمضاعفة أساليب الإحتفاظ بمكانتها الثقافية الفرنكوفونية من المزاحمة التي تؤمن بأن الأهداف الثقافية هي تحديات العصر الجديد.

وتجدر الإشارة هنا، أنه في تقرير إحصائي صدر في جويلية 1999 مؤشر عليه من طرف أمانة وكالة ما بين الحكومات للفرانكوفونية خلص واضعوه إلى إعادة تأكيد نقطة أساسية، وهي أن الجزائر تبقى الدولة الثانية بعد فرنسا من حيث الحجم الديموغرافي للنخبة الفرنكوفونية التي تحمل جنسية البلد، أي قبل دولة أوروبية وجارة أيضا كبلجيكا التي تتخذ من الفرنسية لغتها الرسمية، ولعل هذه المفارقة هي التي دفعت

---

[1]- Ait Chaâlal Mouloud, un éceuil dans les relations Algéro-Française, la dette, ce grand malaise(<u>le jeune indépendant</u>, 3 Mars 2003) .

[2]- La République Algérienne Démocratique Populaire, Note sur les relations Algéro-Française Op Cit. P13.

المؤسسات والهيئات الثقافية والتعليمية الفرانكوفونية إلى الإصرار على توسيع برامجها المختلفة لتشمل العنصر الجزائري وفق مسارين إثنين، أولا: الإرتكاز على المصالح الثقافية الرسمية التابعة للسفارة الفرنسية بالجزائر كوسيط ونقطة وصل أساسية تنفذ هذه البرامج ميدانيا.

وثانيا:محاولة تخطي وتجاوز الهيئات الحكومية الرسمية بالتعامل مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني والمدارس الخاصة ودور النشر ومراكز البحث والدراسات وأيضا الباحثين والأساتذة كشخصيات فردية[1].

وقد تم التجسيد الميداني لعدد من مشاريع المد الفرانكوفوني هذه في ديسمبر 1996 من خلال إعتماد إطار قانوني يربط الجزائر بفرنسا ويحدد معالم النشاط الثقافي فيها لفترة عشر سنوات، بالتركيز على تنظيم تربصات وبعثات تكوينية لفائدة الإطارات العليا في سلك ما بعد التدرج، ففي سنة 2000 بلغ عدد المستفيدين 5000 كمعدل سنوي[2].

ومن جهة أخرى، عمد الفرنسيون على إعادة فتح عدد من المؤسسات الثقافية والتعليمية التي أغلقت منذ بداية الأزمة الأمنية سنة1992وفي هذا السياق أعاد المركز الثقافي الفرنسي فتح أبوابه في15جانفي2000[3].

كما تم توقيع عدة إتفاقيات كرست الشراكة في الميدان الثقافي بين البلدين، كتلك الإتفاقية حول إنشاء مدرسة عليا جزائرية للأعمال أو إتفاقية فتح ثانوية في الجزائر في21 أكتوبر 2001وفتحت أبوابها للمتمدرسين في سبتمبر2002، والتي أعقبت فتح المدرسة الجزائرية الدولية بباريس في أكتوبر 2001[4].

كما ساندت فرنسا ومن نفس المنطلق الذي يهدف إلى إبعاد النفوذ الأمريكي عن المنطقة على إحداث تحول كبير في الميدان التربوي الجزائري، بترسيخ اللغة الفرنسية أكثر، الأمر الذي من شأنه أن يبعد الأنجليزية عن مدارس هذه الأخيرة.

وعقب زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا التي إمتدت من 14 إلى 17 جوان 2000، عمدت فرنسا على إستغلال هذه المناسبة لإعطاء طابع جديد للتعاون والشراكة في الميدان الثقافي بين البلدين،و في إطار توحيد أساليب التبادل الثقافي والعلمي والمعرفي، تم الإعلان عن فتح سنة ثقافية جزائرية بفرنسا[5].

ومن هنا يتضح جليا، أن فرنسا مدفوعة بطموحها الكلاسيكي في تقلد مركز وقطب ثقافي عالمي من جهة، ورغبتها في الحفاظ على مكانتها وعلاقاتها الثقافية مع مستعمراتها السابقة والتي تمثل مجال ممارسة نفوذها من جهة أخرى، عملت على إستغلال كل الوسائل والظروف المواتية وتسخيرها في توثيق روابطها مع الجزائر الأمر الذي من شأنه أن يبعد الخطر الأمريكي الذي يهدد مصالحها في المنطقة، وهذا ما يبرز وبطريقة مباشرة تأثير المنافسة الأمريكية-الأوروبية حول منطقة المغرب العربي، بما فيها الجزائر، على السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه هذه الأخيرة (الجزائر).

---

[1]- الخبر الأسبوعي: العدد 09 من 03 إلى 09 ديسمبر 2001 ص: 06

[2]- نفس المرجع: ص 06.

[3]- <http://www.France-Diplomatie.fr>.

[4]- La République Algérienne Démocratique Populaire, Note sur les relations Algéro-Française Op Cit. P : 10-12.

[5]- Ibid.

خاتمـــة الفصـــل:

شهدت الساحة الدولية لما بعد الحرب الباردة مجموعة من التحولات الهامة، سواء على المستوى العالمي ككل أو على الصعيد الإقليمي (الأوروبي خاصة والشمال الأفريقي) جعلت معظم دول العالم بما فيها فرنسا تغير من نظرتها إلى السياسة الدولية، وتقوم بوضع إستراتيجية ملائمة لمجابهة اللاإستقرار واللاأمن اللذان كانا النتاج الأول لهذه التحولات وأيضا من أجل محاربة الأحادية القطبية الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون تحقيق الطموح الفرنسي في تقلد منصب قوة عالمية وقطب فاعل في العلاقات الدولية.

ومن هذا المنطلق، وضمن إستراتيجيتها الشاملة،عملت فرنسا على خلق نوع من التوازن للنظام الدولي الذي أعقب إختفاء الثنائية القطبية، بتشجيعها ومساهمتها للمضي بمشروع الإتحاد الأوروبي الذي يمثل- حسب المنظور الفرنسي- قطب فاعل في العلاقات الدولية وسيعمل على وضع حد للهيمنة الأمريكية التي أخذت تتوسع عبر كل المناطق والأقاليم، خاصة منها تلك التي تعتبرها فرنسا مناطق تندرج ضمن مجال نفوذها، بما فيها أفريقيا وبلدان المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر التي تتصدر مركز الدولة المحورية في المنطقة ،أين تتقاطع إستراتيجية كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المجال الجغرافي، خاصة بعد ما شهدته العلاقات الأمريكية الجزائرية من تقارب في السنوات الأخيرة، والتي كانت أحد أهم أسباب هذا التقارب هو المواقف المناوئة للدبلوماسية الفرنسية من القضية الجزائرية إبان الأزمة، الأمر الذي سهل ولوج القوة الأمريكية إلى المنطقة .

وعملا على إستدراك هذه الأخطاء، قامت فرنسا بإعادة تفعيل علاقاتها مع الجزائر حيث شملت كل المجالات إبتداء من إعادة إحياء الحوار السياسي والأمني وتوثيق العلاقات الإقتصادية بتكثيف عملية المبادلات التجارية والشراكة بينهما، وصولا إلى المجال الثقافي الذي شهد مبادرات فرنسية عديدة كان لها الدور الهام في تطبيع العلاقات بين البلدين.

ومنه، وإعتمادا على المراحل التحليلية المختلفة المتبعة في هذا الفصل، يمكن الإستنتاج أن تفاعل مختلف الظروف التي شهدتها الساحة الدولية لما بعد الحرب الباردة، قد شكل بيئة خارجية لعملية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الفرنسية إزاء الجزائر، بل وأحد العوامل التي ساهمت في توجيهها.

مقدمـــة الفصــــل:

حاولنا من خلال الفصول السابقة لبحثنا، الكشف عن أهم الإعتبارات التي وجهت السياسة الفرنسية إزاء الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2002 ، وذلك بالإعتماد على مناهج تحليلية مختلفة وأدوات دراسة متنوعة ،وقد كان من الضروري – لما يتطلبه البحث العلمي في مجال العلاقات الدولية – القيام بمحاولة الكشف وتوقع مستقبل هذه السياسة نظرا لما تمثله من مرحلة ذات أهمية كبيرة أولا لموضوع بحثنا هذا، وثانيا إمكانية الإعتماد عليها كمرحلة بداية لموضوع آخر في نفس الميدان أي : العلاقات الفرنسية – الجزائرية .

وقبل الحديث عن مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر وبالتالي مستقبل العلاقات بينهما، يجدر بنا أولا ضبط بعض المفاهيم وتحديد الأدوات المنهجية التي سنعتمد عليها في دراستنا هذه وفي مقدمتها مصطلح: الدراسات المستقبلية وما يدور حوله من تساؤلات وغموض. .

إن التأكيد الأول في هذا المقام يشير إلى أهمية هذا المجال العلمي كمنهج للتفكير ووسيلة لقراءة مشاهد من الممكن حدوثها على مسرح الحياة ، بل وآلية قد تسهم في تغيير ما هو ممكن تصور وقوعه ، وذلك بوسائل متاحة أو غير متاحة، لتحقيق مستقبل " مخطط بدلا من مستقبل تلقائي "، وفي هذا المقام قال "إبراهام لينكولن": " إذا إستطعنا أن نعرف مقدما من نحن ؟ وإلى أين نتجه ؟ نستطيع أن نختار بصورة أفضل، ما يجب أن نفعله، وكيف نفعله ؟ " .[1]

وقد ظهر الإهتمام بهذا الفرع العلمي ، خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن هذا الإهتمام إزداد كثافة خلال النصف الثاني من هذا القرن، إلى الحد الذي أصبح علماء هذا الفرع ومؤسساته وتنظيماته العديدة ، يحاولون الإسهام في إعداد المسرح العالمي للقرن الحادي والعشرين، وذلك – حسب رأي أحد المفكرين العرب ومختص في الدراسات المستقبلية : وليد عبد الحي– بتوفير آليات التكيف الملائمة مع الغد القادم [2].

فدراسة المستقبل تهدف إلى تحديد الصورة والبدائل المختلفة والمحتملة لإمتدادت ظواهر وإهتمامات الحاضر في إطار فترات زمنية مقبلة[3].

وتعرف الدراسات المستقبلية (الإستشرافية) على أنها إعمال للعقل والخيال في المستقبل، إبداعها يتمثل في قدرتها ليس فقط في إستخلاص خبرة الماضي وعظمته ودرسه، أو في إدراك حقائق الحاضر وإسقاطاته على المستقبل، ولكن أيضا إختراق حجب الغد، والتعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات وآفاق ومخاطر[4].

---

[1] - جمال علي زهران، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة،السياسة الدولية(المجلد 38 ،العدد 153،جويلية 2003).ص24

[2] - وليد عبد الحي وآخرون ، افاق التحولات الدولية المعاصرة ، (الطبعةالأولى ،عمان : دار الشروق ، 2002) . ص 5 .

[3] - حسين بوقارة، الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية،مجلة العلوم الإنسانية(عدد21،جوان2004).ص ص.185-186.

[4] - علي الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم (الطبعة الأولى ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988). ص 13

فإستشراف المستقبل هو إجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات عبر فترة زمنية محددة[1].

فالإستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر معا كما أنه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، فهو لا يتعدى محاولة الإقتراب من البديل الأفضل للمستقبل. وقد خلص أغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال أن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الإجتماعية المختلفة [2].

ولقد إعتمدنا في دراستنا لمستقبل السياسة الفرنسية تجاه الجزائر –كأداة منهجية– على منهج التحليل المستقبلي **prospective Analyses** والمسمى أيضا بالإستشراف (الإستشفاف)، وهو يعني: " القدرة على التوكيد على أن واقعة أو ظاهرة ما توجد .. أو وجدت أو ستوجد في وقت لم تكن ملاحظة ذلك الحدث قد أعطيت لنا " [3].

وقد عرف وليد عبد الحي الإستشراف على أنه:" بناء بيانات أو معلومات عن غير الملاحظ طبقا لنظرية تحكم الظاهرة التي تتناولها". كما عرفه على أنه:" توكيد لمعطيات معينة في نطاق نظرية تساعد على تفسير الأحداث " [4] .

وقد إتفق أغلب الباحثين في الدراسات المستقبلية، على أن منهج التحليل المستقبلي، هو منهج مركب وأن البحث هنا لا يسعى للتنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له، بل يقوم بإجراء مجموعة من المشاهد أو السيناريوهات، التي تفترض الواقع تارة، والمأمول فيه تارة أخرى كما أن البحث لا ينتهي إلى قرار بتحقيق أي من هذه الصور فهذا أمر يدخل في حيز التخطيط للمستقبل (وهذا منهج آخر)، إنما الهدف هو إطلاع القوى الفاعلة في المجتمع على متطلبات تحقيق إحدى الصور المأمول فيها، وفقا لتفضيلها الخاص لكي تعمل على تغليبها على غيرها من الصور أو المشاهد البديلة[5]. كما أن هذا المنهج الإستشرافي يتسم بعدة خصائص هي الشمولية، تجنب التحيز، والجمع بين الأسلوبين الكمي وغير الكمي، ثم الترابط بين الأنساق وعدم الإكتفاء ببناء نسق وحيد شامل، ثم قدرته على إستخدام أسلوب المحاكاة [6].

أما عن التقنية المتبعة في هذه الجزء من البحث، فقد فضلنا إستخدام تقنية المشاهد أو السيناريوهات، والسيناريو هو مجموعة من التنبوءات المشروطة **Conditional Forecasts** التي تنطلق من مفهوم: " ماذا ...لو " أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت عدة شروط ؟ فالمشهد إذا هو تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما. أي أنها وصف لمسار محتمل وبعبارة أدق: نقول أن الإستشراف هو دراسة لحالات إحتمالية لها شروط ومؤشرات معينة [7] .

---

[1] - إبراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، (الطبعة الثالثة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989). ص 25

[2] - جمال علي زهران ، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، مرجع سابق . ص 26 .

[3] - وليد عبد الحي ، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق . ص 32 .

[4] - نفس المرجع . ص32 .

[5] - جمال علي زهرام ، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، مرجع سابق . ص 30 .

[6] - نفس المرجع . ص 30 .

[7] - نفس المرجع . ص 29 .

كما يمكن تعريف السيناريو بأنه وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل، ويتم إعداد السيناريو وتصويره عبر ثلاث مراحل [1]:

1- دراسة حقائق الوضع القائم.
2- إختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة، أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها .
3- تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هذا المسار، أي بعد أن نختار المسار المحتمل نبدأ في تحديد التبعات التي ستلي ذلك الإختيار .

ويمكن القول أن أي دراسة إستشرافية تنطلق من ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة:

1- **السيناريو الخطي أوالإتجاهي**: أي إستمرار الأوضاع الراهنة أو بقائها على حالها وهذا ليس معناه أن يكون المستقبل بالضرورة مطابقا للحاضر بل يمكن أن يكون هناك بعض التحسن أو التدهور.

2- **السيناريو الإصلاحي**: و يفترض حدوث نوع من التحول أوالإصلاح في الظاهرة المدروسة.

3- **السيناريو الثوري**: أي حدوث تحول جذري أو راديكالي في الظاهرة المدروسة.

وعن الأفق الزمني المناسب والمختار لدراستنا هذه، يمكن وصفه بالمستقبل المتوسط، ويتراوح ما بين خمسة إلى عشرين عاما، ويمكن إرجاع أسباب إختيار هذا المجال الزمني إلى عدة أسباب أهمها، الديناميكية التي عرفتها العلاقات الدولية، الأمر الذي يجعل من الصعب توقع مسار السياسة الفرنسية إزاء الجزائر أين يمثل المسرح الدولي أهم محدداتها الخارجية. وهذا على المدى الطويل، كما أن إختيار هذا المجال الزمني للدراسة كان بهدف دراسة تكون أقرب إلى العلمية والدقة والموضوعية في التحليل.

وفي محاولة دراسة المسارات البديلة لمستقبل العلاقات الفرنسية–الجزائرية، والتي تحكمها عدة إعتبارات، وفي مقدمتها الواقع الراهن للعلاقات بين البلدين والذي هو عبارة عن محصلة تطور تاريخي طويل ومعقد أفرزته جدليات داخلية وخارجية حيث أنه من المحتمل إستمرارها في المستقبل.

وبما أن المستقبل ليس أمرا مفروضا أو محتوما، وإنما هو بدائل متنوعة تتدخل في صياغتها قوى معقدة يمكن تحليلها والتعامل معها، فإن مستقبل العلاقات الفرنسية –الجزائرية لن يحدث في فراغ، وإنما تتبلور معالمه في إطار بيئتين رئيسيتين، الأولى تتمثل في الأوضاع الداخلية الجزائرية التي لطالما كانت بمثابة المحدد الرئيسي لسياسة فرنسا إزاء منطقة المغرب العربي ككل والجزائر على وجه خاص
وبيئة دولية لها مواصفاتها ونتائجها وتوقعاتها، وتترتب عليها تناقضات و صراعات وتنافسات وأشكال جديدة من التعاون والتنافس.

وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على صور وأشكال مختلفة التي يمكن أن يكون عليها المستقبل، أي إستشراف مشاهد (سيناريوهات) مستقبلية بديلة. وهي على النحو التالي:

1- **المشهد الأول**: إستمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية –الجزائرية.**(السيناريو الخطي)**.
2- **المشهد الثاني**: تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية – الجزائرية. **(السيناريو الإصلاحي)**.
3- **المشهد الثالث**: تباعد العلاقات الفرنسية -الجزائرية. **(السيناريو الثوري)**.

---

[1] - وليد عبد الحي ، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق . ص 97 .

المبحــث الأول: إستمرار الوضع القائم العلاقات الفرنسية – الجزائرية:

سنحاول من خلال هذا المبحث إستشفاف السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الجزائر وذلك عبر تصور وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل والتي تشكل فيما بينها مؤشرات للمشهد الأول للإتجاهات المستقبلية للسياسة الفرنسية حيال الجزائر، ألا وهو المشهد الخطي أو الإتجاهي، الذي يعبر عن إمتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يذكر.

يقوم هذا الإتجاه على ركيزة أن عالم الغد هو إمتداد لعالم اليوم الذي هو بدوره إمتداد لعالم الأمس، وإن إختلاف المستقبل عن الحاضر، وعن الماضي القريب، هو إختلاف في الدرجة، لا إختلاف في النوع . فالتغيير الذي سيحدث بالنسبة للمستقبل هو تغيير كمي أساسا أكثر مما هو تغيرا كيفيا، أي أنه تغير في الكم، أو في الحجم أو في السرعة، ... إلخ [1] .

وبعبارة أخرى، فإن هذا الإتجاه يرى أن كل شيء في المستقبل سيكون في جوهره كما هو حاليا، وأن ما سوف يميز المستقبل عن الحاضر هو التغير الكمي، ويعتمد هذا الإتجاه على أساس رؤية المستقبل كتقدير إسقاطي لما يكشف عنه الحاضر والماضي القريب، فالتنبؤ بالمستقبل يتم على أساس إستقراء الماضي والحاضر وهذا بدوره يعني إستمرار الأنساق دون تعرضها إلى تغيرات جذرية كما يتصور الإتجاه الراديكالي[2].

وبما أن مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الجزائر لن يحدث في فراغ، وإنما تتبلور معالمه في إطار بيئتين رئيسيتين لطالما شكلتا المحددان الرئيسيان لهذه السياسة. الأولى تتمثل في الأوضاع الداخلية للجزائر، والثانية تعتبر بيئة دولية لها مواصفاتها ونتائجها وتوقعاتها وما يترتب عن ذلك من أثر كبير في توجيه السلوك الفرنسي حيال الجزائر. وهذا ما يدفعنا لإستشراف مستقبل كل من البيئتين وأثر ذلك على توجيه السياسة الفرنسية إزاء الجزائر مستقبلا.

فكما رأينا في الفصل الثاني لدراستنا هذه قد عايشت الجزائر ظروف سياسية وأمنية و إقتصادية وإجتماعية معينة، وعلى الرغم من أنها أوضاع داخلية بحتة، إلا أنها أثرت وبطريقة مباشرة على السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الجزائر، بل وشكلت محددا أساسيا لها، إذ انه كلما شهد مسار الأحداث الجزائرية تطورات جديدة إنعكس ذلك بطريقة أو بأخرى على السلوك الفرنسي إزاء هذه الأخيرة، بل حتى قد إمتد تأثير الأزمة الجزائرية ليشمل العلاقات الفرنسية – المغاربية ككل.

ولهذا، ومن غير المنطقي دراسة مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية، من دون التطرق ولو بطريقة مختصرة، إلى مستقبل مجمل الأوضاع الداخلية الجزائرية التي عملت كمتغير رئيسي للسياسة الفرنسية إبان عشرية التسعينيات.

لقد كان إلغاء إنتخابات 1992 بمثابة نقطة البداية لأزمة سياسية وأمنية بالجزائر، والتي بموجبها دخلت هذه الأخيرة مرحلة دامية راح ضحيتها الآلاف من الأشخاص، ضف إلى ذلك الفوضى العامة التي

---

[1] - جمال علي زهران ، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، مرجع سابق . ص 35

[2] - نفس المرجع . ص 35 .

هزت البلاد والتي عملت بكل المقاييس على زعزعة مصداقية النظام السياسي، و الركون في زاوية من التاريخ في وقف تتسارع فيه كل أنواع التطور والتقدم، لتجد الجزائر نفسها في الأخير تتخبط في دوامة من المشاكل السياسية، الإقتصادية والإجتماعية.

وهنا يرى العديد من المحللين والمراقبين للأوضاع الجزائرية أن هذه الأزمة ستستمر إن لم تتدهور الأوضاع أكثر مما هي عليه، وذلك على مدى المستقبل المنظور والمتوسط، مستندين في نظرتهم الإستشرافية هذه إلى فشل المسؤولين والنخبة الحاكمة في إرساء قواعد وأسس حقيقية للتعددية الحزبية وحرية التعبير والديمقراطية بالإضافة للأزمة الإقتصادية التي تمر بها البلاد، وتأهب هذه الأخيرة الدخول إلى السوق الحرة، وإنضمامها مستقبلا إلى المنظمة العالمية للتجار وما تفرزه هذه الخطوة من إدخال إصلاحات عميقة على الإقتصاد الجزائري، وما ينجرعنها من تفاقم أزمة البطالة والفقر داخل المجتمع، الأمر الذي يزيد من تعقد الأزمة الجزائرية، ويساعد على تنامي موجة العنف. وبالتالي فإن مستقبل الأوضاع الجزائرية سيشكل أحد العوائق – أمام العلاقات الفرنسية الجزائرية – كما في السابق – بل وأن المواقف والسلوكات الفرنسية المختلفة تجاه الجزائر، ستبقى رهينة هذه الأوضاع والأحداث الداخلية، وهذا ما من شأنه أن يبقي السياسة الفرنسية تجاه الجزائرية، متسمة بعدم الإستقرار والتذبذب والاإستمرارية .

أما عن البيئة الثانية، التي ستعمل كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر مستقبلا، فهي الأوضاع الدولية التي شهدت عدة متغيرات وظروف جديدة كان لها بصماتها على السلوك الفرنسي، هذه المتغيرات التي لا تزال تداعياتها تطبع الساحة الدولية حتى الآن، والمتوقع لها أن تستمر كذلك مستقبلا، والمتمثلة في إنهيار الإتحاد السوفياتي وإختفاء الكتلة الشرقية، وإشتعال الحرب الدولية الإقليمية في الخليج بين سنتي1990و1991 والحرب على أفغانستان والعراق والإنفراد الأمريكي بالزعامة الدولية، في ظل عدم وجود قوة منافسة للولايات المتحدة، كما ترتب على ذلك تلاشي الحرب الباردة التي كانت سائدة في ظل القطبية الثنائية، وأصبح الحديث دائرا حول ميلاد نظام دولي جديد.

وقد كانت هذه المتغيرات بمثابة نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية عموما وبالنسبة للسياسة الخارجية على وجه خاص، فقد أعادت معظم الدول ترتيب أولوياتها وترتيب موضوعات إهتمامها في ضوء المناخ الجديد الذي بدأ يسود، ومن الطبيعي لسياسة فرنسا، التي كانت تتحرك في ضوء الإستقرار النسبي في هيكل العلاقات الدولية وتفاعلاته، والذي يقوم على الإزدواجية والتوازن الدولي، أصبح عليها أن تتحرك في سياق جديد وتحديات ضخمة.

وفي ظل ظروف دولية وإقليمية كانت بمثابة المحرك الأساسي لصانعي ومتخذي القرار، عملت فرنسا على إعادة ضياغة سياسة خارجية أكثر براغماتية تجاه الجزائر. فعملت على إنشاء قطب موازي للولايات المتحدة الأمريكية لخلق توازن دولي وإبعاد الأحادية القطبية التي تتنافى مع طموحها ومبادئها الفكرية الرامية إلى تقلد مرتبة الدولة العالمية من جهة ولإبعاد المنافسة الأمريكية حول مناطق نفوذها خاصة الأفريقية وفي مقدمتها دول المغرب العربي بما فيها الجزائر.

ومن هذا المنطق، فسياسة فرنسا المستقبلية تجاه الجزائر ستكون مرتبطة ومتعلقة بسياسة ومدى قوة نفوذ الإتحاد الأوربي في العلاقات الدولية الجديدة. وهذا ما يدفعنا إلى إستشراف مستقبل الإتحاد الأوربي عامة في ظل تحولات دولية عارمة .

ويرى البعض من المحللين والملاحظين الدوليين، أنه ما يزال الوقت مبكرا للحكم على تجربة الوحدة الأوربية، وأن قدرة الإتحاد الأوربي على التحول إلى فاعل دولي موحد الإرادة على المسرح الدولي ما تزال تحيطها شكوك كبيرة، ذلك أن توسع الإتحاد شرقا وشمالا هو بالنسبة لهؤلاء المتشككين، سلاح ذو حدين، فكما أنه قد يضيف إلى أوربا من حيث الكم فإنه قد يخصم منها من حيث الكيف[1]. كما يؤكد هذا الفريق، عجز أوربا عن التحول إلى قوة سياسية موحدة ويستبعدون إمكانية حدوث ذلك في المستقبل المنظور، الأمر الذي من شأنه أن يحد من قدرتها على لعب دور سياسي على المسرح الدولي يتناسب مع قوتها الإقتصادية.

وتبدو الفجوة بين الإتحاد الأوربي وبين الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بعناصر القوة الشاملة كبيرة، حيث تميل موازين القوى بشكل حاسم لصالح الولايات المتحدة ولذلك يعجز الإتحاد الأوربي عن مجاراة ومواجهات هذه الأخيرة فيما يتعلق بنفوذها السياسي أو الثقافي أو بقدرتها على التدخل العسكري أو فيما يتعلق بترسانتها النووية.

ومن هذا المنطق سعت فرنسا وألمانيا نحو إنشاء جيش أوربي نواته تبدأ من عندها، لتتسع مستقبلا، وقد عبرت الإدارة الأمريكية إنزعاجها الشديد من مثل هذا التوجه، إلى الحد الذي طلب معه الرئيس بوش من الأوربيين أن يعلموا الولايات المتحدة فيما إذا كانت رغبتهم هي في الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم، كما أنه في تقرير سري أعد للبنتاغون، تمت الموافقة على المسودة الأولى منه، ولكن تم تسربه إلى النيويورك تايمز بتاريخ 03/08/ 1992، تم التأكيد على منع أي وضع أمني أوربي يقلل من دور حلف شمال الأطلسي، ويضاف إلى هذا ما قاله "مارتن فيلد ستين" وهو رئيس سابق للمجلس الإقتصادي الإستشاري الخاص بالرئيس الأمريكي كلينتون: " إن وحدة العملة الأوربية ستغير العالم ولن يتغير إلى عالم آمن بالضرورة " [2] .

وهذا ما يبن نوع التحدي الذي سيظهر بين أوربا وبين الولايات المتحدة، وسوف تكون الأداة الرئيسية لكبح أوربا، أو على الأقل لمنع المنافسة المحتملة بين الطرفين إنما هو حلف الأطلسي، الذي وحسب برنامجه قد إنتهت مهامه بنهاية الإتحاد السوفياتي والخطر الشيوعي، ونظرا لغياب المحفز والسبب لقيامه، بادرت الولايات المتحدة بسياسة ملأ الفراغ، محاولة إيجاد محفز جديد يجعل من مهامه تستمر، تمثل في محاربة الإرهاب، خاصة بعد أحداث11 ديسمبر2001، لتصنع العالم في مواجهة مرحلة جديدة والإرهاب هنا قد يكون من عمل أفراد، أو تنظيمات، أو دول ولكن الذي يحدد ما هو الإرهاب، ومن هو الإرهابي وما يجب فعله لمواجهة الإرهاب و الإرهابيين طرف واحد، وهوالولايات المتحدة [3].

ومن هنا يتبين وبوضوح مدى صعوبة مهمة السياسة الفرنسية أمام الأحادية القطبية التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مصالحها وفي بناء إستراتيجية مستقبلية تضع حدا لهاته الهيمنة

---

[1] - حسن نافعة ،أوربا في مطلع قرن جديد : القضايا و الآفاق، من وليد عبد الحي وآخرون،أفاق التحولات الدولية المعاصرة،مرجع سابق.ص78.

[2] - عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر: وجهة نظر،المستقبل العربي (العدد 286، ديسمبر 2002 . ص 14 .

[3] - نفس المرجع . ص 17 .

وإبعاد المنافسة الأمريكية عن مناطق نفوذ السياسة الفرنسية، خاصة بعدما أصبحت العلاقات الأمريكية– الجزائرية أكثر تقاربا بسبب إتفاق كل منهما على التعاون من أجل محاربة الإرهاب أين تتمتع الجزائر في مجال محاربته بخبرة عالية، لما عايشته إبان عشرية كاملة، الأمر الذي يزيد من تعقد العلاقات الفرنسية – الجزائرية ويفتح مجالات خلاف عديدة. الشيء الذي بدوره سيجعل هذه العلاقات تبقى مضطربة وغير دائمة ولو على مدى المستقبل المنظور أو المتوسط .

ومنه، وبتفاعل كل من الأوضاع الداخلية الجزائرية، والأوضاع الدولية بما فيها المنافسة الأمريكية الفرنسية حول منطقة المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا، وأمام محدودية الإتحاد الأوربي الإرتقاء إلى قوة سياسية عالمية، تقف في وجه الولايات المتحدة وتقيم نظام دولي متعدد الأقطاب، ستبقى السياسة الخارجية الفرنسية تتسم بالإضطراب وعدم الإستمرارية، متأثرة تارة بالأوضاع الداخلية الجزائرية والأوضاع الدولية، وتارة أخرى بإعادة حساباتها ومراجعة إستراتجيتها، الأمر الذي سيبقي العلاقات الفرنسية – الجزائرية على ما هي عليه، أي إستمرار مشهد واقع ومنطق التذبذب وعدم الإستمرارية في العلاقات بينهما.

المبحث الثاني: تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية – الجزائرية.

سنحاول من خلال هذا المبحث، إستشراف مستقبل العلاقات الفرنسية–الجزائرية وذلك عبر تصور المشهد الثاني المحتمل لها أي المشهد الإصلاحي الذي يفترض حدوث نوع من التحول أو الإصلاح في الظاهرة المدروسة وهي السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.ويتوقع هذا الإتجاه حدوث تغيرات على مستوى محددات هذه السياسة، والمتمثلة في الأوضاع الداخلية الجزائرية، والأوضاع الدولية والإقليمية.

فأما عن الأوضاع الداخلية الجزائرية، فيتوقع فريق من الملاحظين والمتتبعين للقضية الجزائرية والذين ينتمون بأفكارهم وتنبؤاتهم إلى هذا الإتجاه أو المشهد، بأن الجزائر سوف تعرف تحسنا ملحوظا فيما يخص وضعها الأمني والسياسي سيؤدي إلى نمو إقتصادي وإجتماعي وثقافي معا وقد بنوا نظرتهم هذه على أساس مجموعة من الإحصائيات حول عمليات العنف والتوتر داخل البلاد إذ يرو أن عدد ضحايا هذه الأعمال في تنازل منذ أفريل 2001 وقد بلغ عدد الضحايا منذ هذا التاريخ من 200 قتيل في الشهر إلى 120 قتيل بالتقريب سنة 2002، ويتوقع أن يصل عدد الضحايا هذه الأعمال الإرهابية إلى ضحيتين فقط سنة 2010.[1] وقد كان لتصفية عنتر زوابري أمير GIA في 08 فيفري 2002 المؤشر المهم لتنبؤ هذا الفريق من الباحثين بإنتصار السلطات الجزائرية التي شددت من عمليات محاربة الإرهاب منذ خريف سنة 2001 الأمر الذي من شأنه أن ينقص من موجة العنف ليستتب الأمن تدريجيا داخل البلاد، والذي لا يتأتى إلا بإرساء قواعد متينة للديمقراطية المجهضة منذ سنة 1992، وذلك بإعادة تنظيم إنتخابات حرة ونزيهة، وتمثيل الشعب بحلف سياسي يستند في عمله وممارسته إلى المصالح المادية الفعلية للطبقات والفئات الشعبية المختلفة.

---

[1] - < http : // www. Sénat . fr. >

وعند هذه المرحلة فقط، يمكن القول أن الأوضاع الداخلية قد عرفت نوعا من الإستقرار وعندها يمكن أن يحل بين فرنسا والجزائر مناخ جديد يسمح بإعادة الحوار السياسي الثنائي، كما ستتأكد إدارة تجديد العلاقات بين البلدين والتي ستمس جميع الميادين، الثقافية، التربوية، التقنية والعلمية، كما ستطور وستكثف من نسبة المبادلات الإقتصادية والتجارية بينهما، وخاصة تطور الإستثمارات الفرنسية في الجزائر، التي ظلت لسنوات ماضية حبيسة الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة.

ومنه، فإن حصول إصلاحات للأوضاع الجزائرية المختلفة، سيعمل بطريقة أو بأخرى على إعادة تطبيع العلاقات الفرنسية – الجزائرية بتقريب كل واحدة من الأخرى، في ظل ظروف دولية وإقليمية مشجعة على ذلك.

حيث يتوقع أن مجمل الظروف الإقليمية والدولية التي شهدها العالم منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي وإختفاء الثنائية القطبية وحتى يومنا هذا، سيشهد مجموعة من التحولات ستعمل على تقارب العلاقات الفرنسية – المغاربية عامة والجزائرية على وجه الخصوص.

وأولى هذه التحولات هو ما سيعرفه الإتحاد الأوربي من تقدم ملحوظ في مسار وحدته، سيجعله فاعل دولي قوي بإمكانه مجابهة القوة الأمريكية، الأمر الذي سيفسح لفرنسا حرية المجال للعب الدور الذي لطالما سعت لتحقيقه وهو أن تصبح قوة عالمية يمكنها نشر مبادئها وأفكارها إلى كل شعوب العالم من جهة والمحافظة على مجال نفوذها التاريخي الذي لطالما هددته التدخلات الأمريكية من جهة ثانية.

حيث يرى البعض من الملاحظين الدوليين أن ما حققته أوربا من إنجاز على أرض الواقع حتى الآن يعد دليلا مؤكدا على أن تجربة الوحدة الأوربية قد تجاوزت حد الخطر، و دخلت مرحلة النضج وأصبحت، من ثم غير قابلة للإرتداد أو النكوص، وهو ما يعني أن أوربا كسبت رهان الوحدة بالفعل، وأصبح تحولها إلى قوة سياسية كبيرة تنافس على قيادة النظام الدولي وتسهم بفعالية في تحويله إلى نظام متعدد الأقطاب مسألة وقت لا أكثر [1] .

كما نجد فريقا آخر من الباحثين المختصين في ميدان الدراسات المستقبلية للعلاقات الفرنسية الأمريكية، يتوقع إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المناطق والقضايا التي تدخل في مجال نفوذ وإختصاص السياسة الفرنسية، لتترك لها مهمة مباشرتها خاصة منطقة المغرب العربي، وهذا ما صرح به كل من **Madeleine Albright** و **Ronald Neuman** خلال سنتي 1997 و 1998، حيث شجعا إهتمام ومسؤولية فرنسية أكبر في المغرب العربي وخاصة في الجزائر نظرا لقوة الروابط التي تقرب بين البلدين، وفي مقدمتها العامل الثقافي الذي يجعل من فرنسا الفاعل الأول في المنطقة، إضافة إلى عامل التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي تشهده الساحة الدولية، بما فيها شبكة المعلومات **Internet** والتلفاز، لتجعل مجتمعي البلدين يتقربان أكثر، وتجعل العلاقات بينهما متداخلة و مصالحهما متقاطعة، ورؤيتها لمستقبل هذه العلاقات تسير بإتجاه واحد .

ومن أجل تحقيق هذا قامت فرنسا بوضع برنامج مستقبلي يربط الجزائر ودول المغرب العربي بها وبدول الإتحاد الأوربي. وهو برنامج يعمل على تكثيف علاقاتهم الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والسياسية

---

[1] - حسن نافع، أوربا في مطلع قرن جديد : القضايا والأفاق ، من : وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة،مرجع سابق.ص78

تمثل في مشروع ميدا **Mida** للشراكة الأورو متوسطية بما فيها أورو – جزائرية سيعمل على خلق إقليم موحد بين ضفتي المتوسط والذي يتوقع له أن يصبح في المستقبل ذا قوة في العلاقات الدولية وقطب فاعل فيها. الأمر الذي سيبعد المنافسة الأمريكية لها حول هذه المنطقة، بل وحتى ستعيد كل من الولايات المتحدة وأوربا مراجعة حساباتهما وترتيب مصالحهما بطريقة أكثر نفعية لطرفي الأطلسي [1].

وبتفاعل كل من هذه الظروف الخارجية والأوضاع الداخلية الجزائرية التي تفرز في النهاية بيئة داخلية وأخرى خارجية ملائمة لإعادة تفعيل وتنشيط الدبلوماسية الفرنسية تجاه الجزائر التي تؤدي إلى تطبع العلاقات بين هاذين البلدين، وهنا يبرز المشهد الثاني للعلاقات الفرنسية – الجزائرية، والمتمثلة في التقارب وتوثيق العلاقات بينهما.

المبحـــث الثالـــث: تباعـــد العلاقـــات الفرنسيـــة – الجزائريـــة.

بعد أن تطرقنا في المبحثين السابقين من هذا الفصل إلى المشهدين الأولين المحتملين لمستقبل العلاقات الفرنسية – الجزائرية، سنحاول من خلال هذا المبحث توقع مستقبل هذه العلاقات عبر تصور المشهد الثالث والأخير لها والمتمثل في المشهد أو الإتجاه الراديكالي.

وينطلق أصحاب هذا الإتجاه في دراسة المستقبليات على أسس الفكر الماركسي، ويبنون نظرتهم للمستقبل على أساس قناعتهم بحتمية التقدم، وبالتالي على أساس تصور ظهور تكنولوجيا جديدة فعالة، أو تنظيم إجتماعي جديد، أو مختلف تماما عن التنظيم الإجتماعي الموجود في الحاضر، يكون من شأنه إحداث تغير كيفي، من شأنه ألا يصبح المستقبل مجرد إمتداد للحاضر، بل يجب أن يتم النظر إليه على أنه يمثل نقيضا للحاضر إن لم يكن نقيضه في كافة جوانبه ففي بعضها على الأقل [2] .

وهم بالتالي يبنون تنبؤاتهم عن المستقبل على أساس التخيل الإبداعي **Créative imagination** الذي يعتمد على إسقاط الحاضر على المستقبل أو على تجميع للإتجاهات الموجودة في الحاضر وإتخاذ مسار معاكس لها، بل يبني هؤلاء صورة المستقبل على أساس بداية راديكالية لا تستند إلى الحاضر وإلى ما هو متوقع بناء على إستقرائه. ويرون إذن أن أي شيء يمكن للعقل البشري أن يتصوره فإنه يمكن تحقيقه طالما أنه لا يتعارض مع القوانين الطبيعية [3].

ويرى أصحاب هذا الإتجاه والمختصين في دراسة العلاقات الدولية، خاصة منهم المهتمين بدراسة العلاقات الفرنسية – الجزائرية، أنه سيحدث تحول راديكالي لواقع هذه العلاقات – أي أنه سيقع ما لم يكن في الحسبان – وهو تقارب جزائري – أمريكي في مقابل تباعد فرنسي – جزائري. وذلك لما ستشهده بيئة هذه العلاقات من تحولات راديكالية، سواء الداخلية منها – وهنا نقصد الأوضاع الجزائرية – أو الخارجية بإعتبارهما أهم محددين للسياسة الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر .

---

[1] - Georges – Eric TOUCHARD , Tensions Conjonctuelles ou Crise durable entre les Etats Unies et la France , Défense Nationale (Jeuillet , 2003) . p 76

[2] - جمال علي زهران ، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، مرجع سابق . ص 32 .

[3] - نفس المرجع . ص 33 .

فأما عن الأوضاع الداخلية الجزائرية، يرى أغلب الملاحظين وعلى رأسهم الباحث الأمريكي المختص في القضية الجزائرية **William .B.Quandt**، أنه ما يحدث اليوم في الجزائر من مشاكل سياسية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية، سيختفي تماما في المستقبل المنظور و المتوسط، حيث قال هذا الأخير: " أنا أتوقع أن تكون الجزائر أكثر تعددية في المستقبل... أكثر مما يتوقع الجميع " [1].

ويواصل هذا الأخير في شرح رؤيته هذه، حيث قال: " أن ما يحدث اليوم في الجزائر أزمة أمنية وليست حرب أهلية " [2]. هذه الأزمة هي نتيجة لإلغاء إنتخابات سنة 1992، ويمكن إعادة إستتباب الأمن بإعادة فتح الأبواب للتعددية الحزبية، وحرية التعبير والديمقراطية، وإعادة إجراء إنتخابات حرة ونزيهة يكون للشعب فيها حرية إختيار من ينوبه ويمثله، وهو يرى أن الجزائر تسير في هذا الإتجاه أي نحو إعادة الإستقرار والسلام إلى البلاد. الأمر الذي سيساعدها على إعادة بناء علاقات جديدة، وتغيير رؤية الدول الغربية إليها، وبالتالي إقامة علاقات إقتصادية واسعة تمس جميع المجالات .

كما يذهب نفس الباحث إلى القول، بأن أحد أسباب الأزمة الجزائرية هو الإرث التاريخي الإستعماري الذي خلفته فرنسا [3]، فهو هنا يرمي بثقل المسؤولية على كاهل فرنسا، وهذا ما من شأنه أن يعيق عملية إعادة تطبيع العلاقات الفرنسية – الجزائرية التي شهدت مراحل عدم إستقرار وتذبذب جعلتها منذ سنة 1962 إلى يومنا تعاني من عدم الإستقرار. كما أن صعود قوى متطرفة إلى الحكم في الدولتين قد يكون من بين المتغيرات الي تؤدي إلى وقوع هذا الإحتمال.

ومما يزيد من تباعد العلاقات بين العاصمتين، باريس والجزائر هو الظروف الدولية التي ظهرت نتيجة إختفاء المعسكر الشرقي وبالتالي، إنتهاء نظام الثنائية القطبية، وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية مقاليد القوة العالمية، وما ترتب عن ذلك من إعادة مراجعة ترتيب أولويات الدول وخاصة منها الدول العالم ثالثية بما فيها الجزائر لتتجه في النهاية نحو إرادة إرساء علاقات متينة مع هذه الدولة.

كما يتوقع هذا المشهد تكريس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي إعتبرتها الولايات المتحدة نقطة إنطلاق من أجل تغير هذا النظام وتصور قواعد جديدة لإدارة العلاقات الدولية وتصور مستقبلها والتخطيط له.

وإنطلاقا من هذه الأفكار، يبني الباحثون المختصون في هذا الإتجاه من الدراسات المستقبلية تصورهم لمستقبل النظام الدولي والعلاقات بين الدول على إحتمال إنعدام صعود قوى أخرى بإمكانها مواجهة الهيمنة الأمريكية والحد منها، وبدراسة مختصرة لقدرات وإمكانيات وإستراتيجيات هذه القوى ورؤاها وأهدافها المستقبلية يؤكد ذلك . ونقصد بقوى أخرى، الدول الكبرى وهي روسيا والصين واليابان وبالطبع دول الإتحاد الأوربي كمجموعة ذات قوة إقتصادية هامة.

ويتحدد دور هذه الدول الكبرى الأخرى في النظام الدولي والتأثير الذي يباشر على هيكله، في ضوء ما تتمتع به من قوة وما تملكه من تصورات لمستقبل النظام الدولي، وقدرتها على التفاعل مع القوة الأمريكية، والتصور الذي تستند إليه على نحو يعطي للقوة الأمريكية منفردة صلاحية تقرير ذلك المستقبل، أي ليس قوة

---

[1] - William.B.QUANDT, Societe et pouvoir en Algerie : la Décennie des ruptures , op . cit . p 210 .
[2] - Ibid . p 209 .
[3] - Ibid . p 205 .

كل من الدول الكبرى على حدى، ولكن التفاعل بين القوى التي تملكها تلك الدول، وينطبق الأمر نفسه على التصورات التي تحملها تلك الدول لمستقبل النظام الدولي.

وتتفوق الولايات المتحدة على الدول الكبرى الأخرى في مجال القوة العسكرية و تكنولوجياتها وفي مجال القوة الثقافية والسياسية، لكن الولايات المتحدة لا تملك القوة الإقتصادية التي تملكها الدول الكبرى الأخرى مجتمعة، وربما تكون القوة الإقتصادية–مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي – للإتحاد الأوربي، أكبر من القوة الإقتصادية للولايات المتحدة في الوقت الراهن أو على الأقل في المستقبل القريب، وخاصة بعد الوحدة النقدية والإقتصادية التي تحققت للإتحاد وتشمل الآن خمسة عشرة من دوله الأعضاء، بالإضافة إلى العشر دول الجديدة التي إنضمت في عام 2004. وهكذا يكون الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوربي أكبر من نظرة الأمريكي، كما أن عدد سكان بلاد الإتحاد الأوربي سيفوق بشكل واضح عدد سكان الولايات المتحدة، ولكن يوازن ذلك عناصر القوة الجيوإستراتيجية التي تتفوق بها وبشكل واضح هذه الأخيرة على الإتحاد الأوربي وخصوصا من حيث الحجم الجغرافي والموقع الممتاز والسواحل الكبيرة والبعد عن قلب موقع المشاكل والصراعات ورغم ما حققه الإتحاد الأوربي لحد الآن من وحدة وقوة وما يتنبؤ له من مزيد من التقدم، إلا أنه ثمة دول أعضاء في الإتحاد يتبنون منهجا متحفظا إزاء تلك المشاريع ويدعون إلى عدم الإنفصال عن الحلف الأطلسي أو الولايات المتحدة وعلى ضرورة إستمرار ربط جانبي الأطلسي وعدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة، بل أن بعضا من هذه الدول لا يزال متحفظا حتى على سياسة الوحدة النقدية الإقتصادية لدول الإتحاد. ولقد أثبتت التجربة أن الإتحاد الأوربي غير موحد سياسيا، وأنه إنقسم على نفسه إزاء قضايا عديدة، خاصة منها تلك المتعلقة بعلاقاته مع الولايات المتحدة.

فالبعض من دول هذا الإتحاد يتفق مع معظم عناصر التصور الأمريكي لمستقبل النظام الدولي سواء من حيث الأهداف أو من حيث الوسائل، وقد يكون مهما هنا التفرقة بين الأهداف المعلنة والأهداف غير المعلنة في التصور الأمريكي، فمن بين الأهداف غير المعلقة، إنشاء إمبراطورية أمريكية تنفرد بالسيطرة على العالم بما فيه أوربا، وإستخدام النفط كورقة ضغط على هذه الأخيرة مستقبلا وهذا ما تقتنع به الدول الأوربية الشريكة للتصور الأمريكي وهو في نفس الوقت ما تعمل فرنسا مع بعض دول الإتحاد على محاربته والتصدي له. أما الأهداف المعلنة فتتمثل في مكافحة الإرهاب، ومكافحة إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وهما هدفين لا يمكن مخالفتها مهما كانت تواجهات الدول الأوربية [1] .

أما الإختلاف بين الولايات المتحدة وبعض دول الإتحاد الأوربي، وفي مقدمتها فرنسا، فتنصرف إلى رؤية الطرفين للأدواة والوسائل اللازمة للوصول إلى الأهداف التي تتحقق بدرجة توافق عالية فيما بين الطرفين، وحتى إذا كانت بعض الأهداف لا تحظى في البداية عادة بقبول أوربي مثل تلك التي تتعلق ببرنامج الدفاع الصاروخي أو بتوسيع حلف الناتو شرقا، فإن الأمر ينتهي دائما وبعد مناقشات ومباحثات طويلة، وأحيانا شاقة إلى القبول الأوربي بتلك البرامج والسياسات التي تعبر عن أهداف قد تكون وسيطة أما الإختلافات حول أساليب العمل فتنحصر في مسألة إستخدام القوة في معالجة المشكلات الدولية [2].

---

[1] - مصطفى علوي، السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي ، السياسة الدولية (المجلد 38 ، العدد 153 ، جويلية 2003).ص 71 .

[2] - نفس المرجع . ص 71 .

وفي الحقيقة، إن هذا الإنقسام الكبير داخل دول الإتحاد الأوربي بين مؤيد ومعارض لسياسة الولايات المتحدة، حول بعض القضايا الدولية الأخرى يجعل من هذا الإتحاد مجرد قوة إقتصادية وطموح التحول إلى وحدة سياسية بعيدا وصعب التحقق في الوقت الراهن أو على الأقل في المستقبل المنظور والمتوسط. الأمر الذي من شأنه أن يكرس الهيمنة الأمريكية أكثر، وتضاؤل دور القوى الأخرى الفاعلة في تغيير النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، وأولى هذه الدول هي فرنسا .

أما اليابان فهي دولة قوية إقتصاديا وضعيفة سياسيا، كما أنها تعتبر حليفا وثيقا للولايات المتحدة، وتقوم بينهما توافقات كبرى في الرؤى والتصورات، كما أن اليابان تكون قوة إقليمية مهمة في شرق آسيا والمحيط الهادي لكنها ليست قوة سياسية أو إستراتيجية عالميا، فمازال يفصلها عن ذلك عمل كبير على مستوى إعادة بناء قوتها العسكرية وإعادة صياغة إستراتيجيتها العسكرية، كما أن اليابان ما تزال خاضعة لوجود عسكري مباشر وقوي للولايات المتحدة على أرضها، وهو ما يحد من إمكانية تحولها إلى قوة عالمية منافسة، وهي على توافق تام ودائم مع الأطروحات والسياسة الامريكية، الأمر الذي ينفي تحولها إلى قطب فاعل دولي سياسيا في المستقبل القريب أو المتوسط [1].

ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للصين، بصفتها قوة دولية إقتصاديا وعسكريا وهي الأهم في إقليمها وقد تصبح خلال المستقبل البعيد قوة عالمية عظمى، ولكنها في الأجل المنظور والمتوسط تبقى قوة إقليمية فقط، إهتمامها الأول بالقضايا السياسية الإقليمية(تايوان، كوريا الشمالية والعلاقات مع القوى الإقليمية الأخرى).

فمن المحددات الرئيسية لمواقف الصين الدولية، تبرز علاقاتها التجارية الإقتصادية مع الولايات المتحدة التي يعد سوقها هو السوق الرئيسي للمنتجات الصينية والمعروف أن الصين تحقق فائضا في تجارتها مع الولايات المتحدة يزيد عن سبعين مليار دولار سنويا فلا يمكن تصور أن تضحي هذه الأخيرة بهذا الفائض التجاري الكبير من أجل قضية معينة دولية كانت أو إقليمية [2].

وأما عن روسيا، فما تزال تعاني من مشكلات إقتصادية وسياسية ورثت معظمها من عملية تفكيك الإتحاد السوفياتي وفي مقدمتها مشكلة الشيشان. مما يدفعها لأن تشارك الولايات المتحدة في حملتها العالمية على الإرهاب، كما أن المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها تجعلها بحاجة إلى الإستثمارات والمساعدات الأمريكية والأوربية ليس فقط لإعادة بناء إقتصاد رأسمالي متقدم بل أيضا للإنفاق على عملية تفكيك الأسلحة النووية التي يجب التخلص منها بموجب إتفاقيات تخفيض الأسلحة النووية الإستراتيجية مع
الولايات المتحدة، وبعض المنشآت النووية الروسية.

كما نجد أن روسيا، بعد أن كانت تعارض توسع الناتو شرقا، فإنها سحبت هذا الإعتراض ودخلت في إتفاق شراكة إستراتيجية مع الناتو، ويتوقع لها أن تطلب الإنضمام إليه مستقبلا، وبعد أن إعترضت روسيا إنسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ لعام1972 **ABM Treaty** فإنها سحبت ذلك الإعتراض وقبلت البرنامج الأمريكي لإنشاء شبكة دفاع صاروخية تغير تماما مفاهيم ونظريات العلاقات

[1] - نفس المرجع . ص 72 .
[2] - نفس المرجع . ص 72 .

الإستراتيجية الدولية وهذه علامات على عدم قدرة روسيا على إعتراض مسيرة أوحركة هيكل النظام الدولي نحو هيكل أحادي القطبية حاليا والمستقبل القريب والمتوسط معا.[1]

وما يمكن التوصل إليه من خلال دراسة حقيقة وواقع قدرات وإمكانيات وإسترتيجيات مختلف هذه القوى الكبرى، يتضح حاليا مدى إرتباط وقوة علاقات كل واحدة منها بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مصلحة كل واحدة منها متعلقة مباشرة بعلاقاتها مع القوة العظمى الأمريكية، الأمر الذي ينفي أن تقوم هذه الأخيرة بالوقوف مستقبلا في وجه الولايات المتحدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إبتعاد إحتمال إمكانية إتحاد جميع هذه الدول لتشكل فيما بعد قوة موحدة بإمكانها تغيير النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب ووضع حد للهيمنة الامريكية، ولو في الوقت الراهن أو على الأقل في المستقبل القريب والمتوسط.

وأمام إستمرار تكريس الأحادية القطبية التي تتزعمها الولايات المتحدة وضعف إحتمال بروز أي قوة مناوئة وموازية لها في المستقبل القريب والمتوسط، بإمكانها تغيير النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، ستبقى فرنسا خلال هذه الحقبة تعاني من التداخلات الأمريكية في مناطق نفوذها، بل وأكثر من ذلك ستتراجع قوة نفوذ فرنسا داخل هذا المجال أمام تصاعد وتزايد النفوذ الأمريكي، الأمر الذي من شأنه أن يقوي العلاقات الأمريكية المغاربية– كمنطقة نفوذ فرنسية – بما فيها العلاقات الأمريكية الجزائرية وإضمحلال وركون العلاقات الفرنسية الجزائرية.

ومما يزيد ويساهم في مصداقية وقوة هذا الإحتمال مستقبلا أي إتخاذ الولايات المتحدة هذا الموقف الرامي إلى إبعاد النفوذ الفرنسي عن هذه المنطقة، هو دافع الإنتقام والرد السريع على موقف فرنسا الممانع وبشدة لشن الحرب عن العراق، حيث قال "جاك شيراك" في المؤتمر الدولي للتنمية المستديمة في 03 سبتمبر 2002 بـــ: **Johannesburg**: "...لا يوجد اليوم ما يبرز شن الحرب على العراق... إن الأموال والميزانية التي ستصرف في الحرب يجب أن تكون مخصصة لمحاربـــة السيدا فـــي أفريقيـــا، ... "[2].

وهذا ما دفع "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي إلى الإعلان وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن فرنسا سوف تدفع ثمن فعلتها هذه، وقد كان من بين ردود الأفعال عن الموقف الفرنسي هذا، هو محاولة تجريد فرنسا من أي سلطة ونفوذ خارج أراضيها وخاصة تقويض منطقة المغرب العربي التي تعتبرها فرنسا مجالا يعبر عن أهميتها السياسية والإستراتيجية في العلاقات الدولية.

وأمام ضعف إحتمال بروز قوى مجابهة للولايات المتحدة، باشرت هذه الأخيرة بتنفيذ ما وعدت به وعبر كل الطرق والوسائل ومن خلال كل الميادين فزيادة على تواجدها السابق في المنطقة تنوي تنويع وتكثيف إستثماراتها بالسوق الجزائرية، لتتعدى مجال المحروقات إلى عدة قطاعات إنتاجية أخرى من خلال إنتشار الشركات المختلطة، وهذه الإستثمارات مؤهلة للتضاعف في السنوات المقبلة في قطاعات متعددة كالإتصالات السلكية و اللاسلكية، الطيران، كذلك قطاع الخدمات، القطاع المالي والمصرفي والزراعة وذلك لتسريع الجزائر للدخول إلى إقتصاد السوق، أي أنه الهدف المعلن من هذا التوجه.

---

[1] - نفس المرجع . ص 72 .

[2] - Catherine PEGARDD, chirac – Bush la Crise , le point (N° 1587 ? 14 Fevrier 2003) . p 17 .

وقد إستقبل البرلمان الإيطالي في: 30 سبتمبر 2002 إجتماعا دوليا تمت فيه دراسة مستقبل العلاقات بين الناتو ودول حوض المتوسط، وتم التوصل إلى ضرورة تقوية العلاقات أكثر بين الطرفين وكذا التركيز على أهمية حوض المتوسط وأمنه في المستقبل وأيضا أولوية الحوار بين الناتو وبينه[1].

وبهذا ستكون الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت هدفها في تحقيق التقارب بينها وبين دول جنوب حوض المتوسط، بما فيها دول المغرب العربي، وذلك عبر توثيق روابطها، السياسية والأمنية والإقتصادية معها، أمام تراجع وتباعد العلاقات الفرنسية بهذه الدول وفي مقدمتها الجزائر، وذلك بسبب إنفراد الولايات المتحدة بتزعم التحكم في مجرى العلاقات الدولية، وإحتمال إستمرار هذه الهيمنة في المستقبل القريب والمتوسط، مما يجعلها الدولة الوحيدة التي بإمكانها تقديم يد العون والمساعدة للدول الفقيرة والضعيفة، الأمر الذي يجعل من دولة كالجزائر تسعى وبكل الطرق إلى توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة والعمل من أجل كسب ثقتها والتعامل معها، وهذا مما يزيد في تسهيل ولوج الولايات المتحدة إلى المنطقة وإبعاد النفوذ الفرنسي عنها، وهنا يبرز المشهد المستقبلي الثالث للعلاقات الفرنسية الجزائرية والمتمثل في تباعد وفتور هذه العلاقات.

[1] - Armonde DIPIDE, L'otan , le monde diplomatique(Decembre , 2002) .

خاتمـــــــــة الفصـــــــل:

في الحقيقة، ومن خلال التطرق إلى المشاهد الثلاثة المحتملة للعلاقات الفرنسية الجزائرية وذلك بتصور مستقبل أهم محددين لهذه العلاقات منذ سنة1992وصولا إلى سنة2002-والمتمثلة في الأوضاع الداخلية الجزائرية والأوضاع الدولية المختلفة بما فيها المنافسة الأمريكية الفرنسية حول منطقة المغرب العربي ككل وحول الجزائر خاصة، تمكنا من التوصل إلى نتائج عدة، أهمها تقدم الجزائر في تحقيق السلم والإستقرار وهذا في المستقبل القريب والمتوسط، وذلك بإدخال الإصلاحات اللازمة لإعادة بناء دولة عصرية تتماشى مع التطورات الدولية.إلا أنه يبقى غير كاف لإعادة تطبيع العلاقات الفرنسية الجزائرية وتحقيق التقارب المحتمل في ظل أوضاع دولية غير مواتية.فنحن نتوقع بأن القوى الكبرى الدولية الأخرى قد تتمكن من عبور الحاجز الذي يفصلها عن مكانة القوة العظمى خلال ثلاثة عقود أو أربعة من الزمن، ومن بينها فرنسا، وأن النظام الدولي عندئذ سوف يتحول في هيكله إلى نظام تعددية قطبية.

لكن وحتى يتحقق ذلك كله -خلال ثلاثة عقود أو أربعة من الزمن- فلا شك أن القوة الأمريكية ستنفرد بوضع القوة العالمية الوحيدة التي تقرر للعالم، وبالتالي إستمرار المنافسة الأمريكية لفرنسا حول مناطق نفوذها بما فيها الجزائر. كما يمكن القول، أنه على الرغم من جهود كثيرة بذلت وما تزال تبذل لكي تصبح العلاقات الفرنسية الجزائرية أكثر إستقرارا أو حتى تطبيعها، فإن الطريق أمام فرنسا لتحقيق هذا الهدف ما زال طويلا إذ من الصعب عليها أن تصبح ذلك ما لم تتمكن من إبعاد الولايات المتحدة عن المنطقة، هي إحدى نقاط الضعف الرئيسية والتي تشكل عائقا أمام فرنسا وبالتالي فإن إحتمال التباعد في العلاقات مع الجزائر أكثر توقعا.

لكن ولكي تتمكن فرنسا من تخطي هذا التحدي، ربما كان عليها أن تستغل المنافسة الأمريكية لها حول منطقة نفوذها، كمحفز ودافع يتخذه صانعو القرار في حكومتها لتكثيف وإعادة دراسة تحركاتها وعلاقاتها مع الجزائر، الأمر الذي سيكون بإمكانه إعادة توطيد هذه العلاقات وتطبيعها.

وفي إنتظار تحقق ذلك، ستبقى المنافسة الأمريكية قائمة إن لم نقل ستتكثف في ظل نظام دولي أحادي القطبية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق تقارب جزائري أمريكي يقابله بالموازاة تباعد فرنسي جزائري أو على الأقل إستمرار عدم إستقرار العلاقات الفرنسية الجزائرية وذلك في المستقبل القريب و المتوسط.

تستمد السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر فحواها من تفاصيل أبعادها التاريخية، فهي لم تنشأ فجأة يوم إنفصال الجزائر عن الحكم الإستعماري الفرنسي الطويل، بل إنها في الواقع قد رسمت وحددت خطاها منذ أن وطأت القوات الفرنسية أرض الجزائر في 05 جويلية 1830 م، وإستمرت عبر علاقات متميزة تارة بالبرودة وتارة أخرى بالتوتر إلى نهاية القرن العشرين، الأمر الذي يبرز وبجلاء درجة التعقيد والغموض الذي يكتنف هذه السياسة.

فمن خلال الإعتماد على التحليلات العامة التي وضعناها في الإطار النظري للبحث، تمكنا من إستنتاج أن السياسة الفرنسية منذ الإستقلال مرورا بمرحلة السبعينيات والثمانينيات في إطار الإتفاقيات الأولى مع الجزائر(إتفاقيات:1962، 1965، 1981،...)، لم تكن سوى إنعكاسا لهيمنة التصورات الإمبريالية والنيوإمبريالية، ولقد برز هذا جليا من خلال المواقف الفرنسية المختلفة من إستقلال الجزائر السياسي، الإقتصادي والثقافي.

وبحلول سنوات التسعينيات، شهدت الساحة الداخلية الجزائرية مجموعة من الأحداث والتغيرات، شكلت في مجملها ما أطلق على تسميته بـــ "الأزمة الجزائرية"، إتخذت فرنسا حيالها جملة من المواقف كانت تشكل في مضمونها آليات التفاعل الفرنسي مع الأزمة الجزائرية والتي تميزت بما يلي:

- غياب سياسة واضحة المعالم، قائمة على تقنيات وآليات صنع القرار في السياسة الخارجية كما هو متعارف عليه، وذلك بسبب غياب آليات تحديد الربح والخسارة الممكنة والمحتملة وتفضيل تبني ردود فعل إرتدادية تتناسب مع كل تطور تعرفه الساحة الجزائرية، لتصبح هذه الأخيرة محددا رئيسيا في صنع القرار السياسي الفرنسي.
- تفضيل شخصنة السياسة الفرنسية على مؤسستها، إذ يتضح ذلك من خلال غياب الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه وزارة الخارجية الفرنسية، بمقابل الدور الفعال الذي قامت به قنوات الإتصال الشخصية والفردية على حد سواء.
- صعوبة تحديد الموقف الفرنسي من الإنفتاح السياسي في الجزائر بالرغم من كون هذا الإنفتاح مطلب فرنسي قديم.
- إن التعايش السياسي لم يؤثر على السياسة المتبعة تجاه الأزمة الجزائرية، رغم كل هذه الخصائص التي ميزت السياسة الخارجية تجاه الجزائر من تناقضات وإختلافات، إلا أن الأمر الوحيد الذي إتفقت على تحقيقه الطبقة السياسية في فرنسا هو العمل على إحتواء هذه الأزمة.

فبدراسة مراحل التفاعل الفرنسي مع الأزمة الجزائرية، يتضح وبشكل جلي علاقة وثيقة ومباشرة بين تطورات الأزمة الجزائرية وعنصر توجيه السياسة الفرنسية تجاه هذه الأزمة، وهذا ما يعكس وبوضوح تحكم الأزمة الجزائرية والتقدم الذي عرفته في مسار السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

واكب ظهور الأزمة الجزائرية، ما شهدته الساحة الدولية لما بعد الحرب الباردة من تحولات هامة، سواء على المستوى العالمي ككل أو على الصعيد الإقليمي (الأوربي خاصة والشمال إفريقي)، جعلت معظم دول العالم بما فيها فرنسا تغير من نظرتها إلى السياسة الدولية، وتقوم بوضع إستراتيجية ملائمة لمجابهة

اللاإستقرار واللاأمن اللذان كانا النتاج الأول لهذه التحولات من جهة، ومن أجل محاربة الأحادية القطبية الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون تحقيق الطموح الفرنسي في تقلد منصب قوة عالمية وقطب فاعل في العلاقات الدولية، وذلك بوضع حد للتوسع الأمريكي في كل مناطق العالم بما فيها مناطق تندرج ضمن مجال نفوذ فرنسا التاريخي وأولاها الجزائر، التي تلعب دور الدولة المحورية في منطقة المغرب العربي ةأفرييقيا ككل. أين تتقاطع إستراتيحتي كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فيي المجال الجغرافيي. فإنطلاقا من محاولة فرنسا لإبعاد الولوج الأمريكي إلى المنطقة، عملت على تفعيل علاقاتها مع الجزائر وذلك عبر توثيق كل مجالات الشراكة والتعاون بين البلدين.

ومنه، وإعتمادا على المراحل التحليلية المختلفة، يمكن الإنستنتج أن تفاعل مختلف الظروف التي شهدتها الساحة الدولية لما بعد الحرب الباردة،شكلت بيئة خارجية لعملية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية إزاء الجزائر، بل وأحد العوامل التي ساهمت فيي توجيهها.

بناء على ما سبق، يمكن أن نستنتج أن سياسة فرنسا الجديدة تجاه الجزائر كانت نتاجا لعاملين أساسيين هما: الأزمة الجزائرية والأوضاع الدولية لما بعد الحرب الباردة، وهما الفرضيتان التي إنطلقنا منهما في بداية بحثنا وتمكنا فعلا من تحقيقها عبر مسار التحليل المنطقي الممنهج، مستعملين أدوات تحليل الخطاب، دور الأفكار والمعايير في بناء الإستراتيجية والسياسة الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، بهذا تمكنا الوصول إلى النتائج التالية:

- تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر "ظاهرة مميزة" تتمثل في ما أطلق عليه واقع جزائري – فرنسي مشترك، جعلها تتصف بالطابع الخاص وغير العادي.
- لعب العامل التاريخي دورا مهما في بلورة وصياغة السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، بل شكل أحد ثوابتها.
- إن تحليل فكرة "أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم" إستنادا إلى الواقعية السياسية، لابد أن يؤدي إلى إعتبارها مجرد بلاغة لفظية تخفي سلوكا إمبرياليا باحثا عن مناطق النفوذ، ومع ذلك فإن المسألة أعقد من ذلك بكثير، فحين نتأكد من الحقيقة – بعد إختبارها تجريبيا بالفعل – والقائلة بأن أي حكومة لم تستطع أن تخرج من أسر ذات الفكرة – ذات الأصل الديجولي خاصة – لأصبح ذلك في حد ذاته دليلا على أن الدفاع عن المصالح لا يمكن في حالة فرنسا، أن يتم في غياب أيديولوجية تضمن إستمرارية وتماسك السياسة الخارجية، وقد تؤدي الضغوط الخارجية أو الأوضاع الظرفية إلى طرح حلول وسط تتم صياغتها عند الحاجة، لكن الإحالة إلى نظام محدود للقيم هو وحده الكفيل بتمكين الباحث من إستنباط المحاور الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية عامة وتجاه الجزائر على وجه الخصوص.
- تمثل الجزائر بالنسبة للديبلوماسية الفرنسية محورا هاما وهدفا غير متغير، حيث أنها تعتبرها نافذة إلى العالم الثالث، الأمر الذي يدفعها للإبقاء وتطوير علاقاتها معها في كل الميادين، وهنا يبرز الخيار الإستراتيجي المؤكد لها المبني على مفهوم طويل الأمد، في حين كانت الجزائر دائما من خلال علاقاتها مع فرنسا تهدف إلى تحقيق شروط تطورها ونموها الذي يفتح مجالا واسعا للشراكة من جهة، والدفاع عن

الإستقلال الوطني من جهة ثانية، هذا الإختلاف في إستراتيجيتي البلدين يجد تفسيره في إختلاف التوجهات والنظم السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، وهو نفسه الإختلاف الأيديولوجي الذي طبع التعاون بين البلدين وميزه، وهو الذي يفسر الإختلافات التي عرفتها على الدوام.

- إن التدهور الذي عرفته العلاقات بين فرنسا والجزائر إنما راجع لأسباب مرتبطة بعوامل ظرفية أكثر مما هي بنيوية، فهي لم تصل إلى القطيعة التامة، وهذا بفضل تداخل مجموعة من الروابط الثقافية، الإجتماعية والإقتصادية وتعدد المصالح المشتركة بين البلدين، كما أن سعي فرنسا إلى تحسين هذه العلاقات هو تكريس لمنظور فرنسي يقضي بإحلال علاقات توافقية: شمال – جنوب محل علاقات تصارعية شرق – غرب التي كانت سائدة.
- مرت سياسة فرنسا تجاه الجزائر بمراحل عديدة، وقد أثبت الواقع بأن تحرك المسؤولين الفرنسيين ظل يتسم بالخط الديجولي، فالإستمرارية واردة وإن كانت تتدرج ضمن رؤية جديدة لواقع العلاقات الدولية.
- عملت السياسة الفرنسية على منع إنتقال وتصدير تداعيات الأزمة الجزائرية إلى بيئتها، وقد كان الهدف منها هو الحفاظ على مصلحتها القائمة على عدم تعرض البيئة الداخلية للنظام السياسي الفرنسي لإنعكاسات الأزمة الجزائرية ومنع سقوط النخبة الحاكمة في الجزائر التي تمثل الضامن الوحيد لهذه المصلحة، بالإضافة إلى منع إنتشار هذه الأزمة داخل النظام الإقليمي المغاربي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى سقوط الأنظمة الحاكمة ذات الروابط القوية مع فرنسا.
- إن التقسيم الذي وضعته الواقعية السياسية التقليدية بين السياسة السفلى – الداخلية – والسياسة العليا – الخارجية – وكل الإطار الذي نتج عن هذا التقسيم يتصدع في حالة تحليلنا للسياسة الفرنسية إزاء الجزائر، وهذا لإعتبارات التبادل والتقاطع القوي بين الحقل السياسي الفرنسي الداخلي وإفرازات الحقل السياسي الجزائري.
- عملت السياسة الفرنسية من خلال المضي أماما بمسار تكامل الإتحاد الأوربي وإقامة شراكة أورو- متوسطية على تحقيق هدفين أساسيين: تمثل الأول في خلق قطب فاعل في العلاقات الدولية من أجل إرساء التعددية القطبية بدلا من الأحادية القطبية التي إحتكرتها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أصبحت تنافس فرنسا حول مناطق نفوذها التاريخية – الجزائر –. أما الهدف الثاني فكان من أجل مجابهة اللاإستقرار واللاأمن اللذان ميزا الضفة الجنوبية من حوض المتوسط عامة والجزائر على وجه الخصوص لفترة ما بعد الحرب الباردة.
- إن تفاعل كل من المتغيرات الداخلية الجزائرية والمتغيرات الخارجية الدولية عملت جنبا إلى جنب في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، ومن المتوقع أن نفس هذه الظروف سوف تعمل مستقبلا على توجيه هذه السياسة في ظل سيناريو مستقبلي، يتوقع للعلاقات الفرنسية - الجزائرية بتباعد ملحوظ مقارنة بالحقبات الزمنية السابقة، أو على الأقل سوف تبقى هذه العلاقات متذبذبة وغير مستقرة، وذلك في المستقبل القريب والمتوسط.

- إن السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر ما هي إلا سلوك يهدف إلى تحقيق مصالح فرنسا.

إنطلاقا من محصلة النتائج هذه، فإن الجزائر تدرك النزعة المصلحية لفرنسا، وعليه يجب أن تتبنى مقاربة "رد فعلية" على السياسة الفرنسية وذلك إنطلاقا من مواطن اللاتوازن ومؤشرات الخلل النظرية والإجرائية التي ميزت هذه السياسة وذلك بإعادة النظر في السلوك الجزائري إزاء فرنسا، من خلال تبني ممارسة مغايرة تأخذ بعين الإعتبار بعض الملاحظات التالية:

- لقد تبين مقدار إحتياج فرنسا للسوق الجزائرية، وهذا الأمر يفرض على المسؤولين الجزائريين إستخدام هذه النقطة سياسيا لتحقيق أقصى المنافع، وهذا يتطلب الوعي بالعلاقة العضوية القائمة بين الجوانب الإقتصادية والسياسية.
- ضرورة إستغلال التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، والمنافسة الأمريكية لفرنسا حول منطقة المغرب العربي، فضلا عن وجود الرغبة الفرنسية في التطلع إلى قوة عالمية تضاهي الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة وضع قاعدة سياسية وإستيراتيجية ملائمة للمغرب العربي عامة وللجزائر خاصة، تخدم مصالحها.
- على الجزائر أن تستغل وقوف فرنسا إلى جانبها أمام المجتمع الدولي عامة وضمن الاتحاد الأوربي خاصة، لتعيد طرح ووضع برامج عمل وشراكة تخدم مصالحها السياسية، الإقتصادية والإجتماعية.
- يجب الإستفادة من المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الفرنسية إزاء الجزائر أي من مرحلة سياسية ثنائية بين البلدين إلى مرحلة سياسية يكون طرفاها الإتحاد الأوربي والإتحاد المغاربي، وذلك بالمضي أماما بمسار الوحدة المغاربية وترك المشاكل الداخلية بين الدول الأعضاء جانبا، لتحقيق ما يمكن تسميته بالتوازن الإقليمي.
- إن رفع فاعلية السياسة الجزائرية وعلاقاتها مع فرنسا، يتطلب تدعيم الوجود الجزائري في فرنسا، وهذا يقتضي بالدرجة الأولى العناية بالدور الإعلامي الجزائري في تلك البلاد، فلا يعقل أن يبقى الجزائريون حاضرون بشكل مشوه في الوعي الفرنسي، كرمز فقط للهجرة أو الإرهاب، فمن أجل مواجهة حملات التشويه والتحقير الممنهجة والمنظمة التي شنتها أطراف معينة (الحزب الوطني) ينبغي تبني سياسة إعلامية تعتمد على إستغلال جميع الطاقات المتوفرة لإعادة صياغة صورة الإنسان الجزائري لدى الرأي العام الفرنسي، من خلال أنشطة مختلفة، وهذه مهمة ملقاة على عاتق مختلف الهيئات الدبيلوماسية والقنصلية الجزائرية المعتمدة في فرنسا، وكذا بتشجيع وتدعيم المنظمات والأجهزة المتعاطفة مع الجزائريين.

الملحق رقم 1

Les comités françaises de solidarité avec l'Algérie

6, Sophia Antipolis
Comité de soutien aux
démocrate algériens
1, place des Amouriers
Valbonne Sophia
Antipolis 06410 Sophia
Antipolis
Fax 04 93 00 35 51

13, Marseille
MRAP
BP 12
13471 Marseille Cedex

17, La Rochelle
Haninaîa
45, rue La Police
17000 La Rochelle
Fax 05 46 43 13 65

20, Ajaccio
Per a Pace
BP 829 Parc Berthault
20192 Ajaccio Cedex

25, Besançon
CISIA
Rue Beauregard
25000 Besançon
Fax 03 81 88 57 14

29, Brest
France-Algérie
4, rue Augustin-Morvan
29100 Brest
Fax 02 98 00 82 44

29, Morlaix
Morlaix-Algérie
M. Conan
25, rue Jean-Jaurès
29600 Saint-Martin des
Champs

30, Nîmes
Cimade
17, rue Pépin le Bref
30000 Nîmes

31, Cintegabelle
Collectif anti-racisme
50, av de boulloume
31550 Cintegabelle

31, Toulouse
AYDA
BP 363
31006 Toulouse Cedex
Fax 05 61 42 97 47

Comité pour la paix
civile et la démocratie
en Algérie (CPCDA)
26, rue Aristote,
31400 Toulouse
E-Mail:
cpcdakamel@post-club-
internat.fr

33, Bordeaux
AYDA
BP 47
33035 Bordeaux Cedex

34, Montpellier
Michèle-Driguz
Festival du cinéma méditerranéen
6, rue de la vieille aiguillerie
34000 Montpellier

34, Saint Gély
Comité de la solidarité Europe-Algérie
BEDE BP 90038
34981 St-Gély du Fesc

35, Redon
M Boualem Kassi-Chaouche
Allée de Kerouallai
35000 Redon
35, Rennes ASDA
MJC La Paillette
Rue Pré de Bris
35000 Rennes
Fax 02 99 86 05 72

37, Tours
CAPSA
BP 1411
37014 Tours Cedex 01

38, Grenoble
collectif de soutien aux réfugiés politiques algériens
6 bis, rue Berthe de Boissieux
Fax 04 76 87 59 79
39, Champagnolle
Carrefour de l'Amitié
BP 80
39303 Champagnolle Cedex

42, Roanne
Femmes pour la Paix
72, av de Paris
42300 Roanne

44, Nantes
ALFA Espace Simone de Beauvoir
2, cours d'Estienne d'Orves 44000 Nantes
EBN
75, rue de Port Boyer
44000 Nantes

45, Orléans
ASLA
Maison des Associations
46 TER, rue Sainte-Catherine
45000 Orléans
49, Angers AYDA
Librairie Contact
Rue Leprieure
49000 Angers

49, Saumer
Loire-Tassili
325, rue Brunel
49400 Saumer

53, Laval
Théâtre du Tiroir
8, rue Jean-Macé
53000 Laval
Fax 02 43 66 97 85

54, Longwy
Comité pour la Liberté
Mairie de Longwy
54400 Longwy

57, Thionville
Algérie Solidarité
BP 260
57108 Thionville Cedex

59, Douai
Comité de Solidarité
FSU
198, Square Paul-Valéry 59500 Douai

59, Lille
Collectif pour la démocratie en Algérie
32, rue Montaigne
59000 Lille
Fax 02 20 85 02 32

59, Villeneuve d'Ascq
Mères pour la Paix
71, rue Gaston Baratte
59650 Villeneuve d'Ascq

61, Albi MRAP
2, avenue de colonel Teyssier
61000 Albi

63,Clermont-Ferrand
MRAP
Centre Blaise Pascal
3, rue Maréchal Joffre
63000 Clermont-Ferrand
Fax 04 73 92 15 20

64, Pau
Comité Algérie Solidarité
c/o MRAP, Centre social
La Pépinière
6, rue Robert-Schuman
64000 Pau
Fax 05 59 92 72 12

67, Strasbourg
Algérie Urgence
Jacques Morel
21, rue Freyerduim
76380 Lingolsheim
Fax 03 88 10 65 02

69, Lyon
Collectif pour la démocratie
14, Montée Saint-Sébastien
69001 Lyon
Fax 04 78 39 35 34

Femmes contre les intégrismes
BP 640
69239 Lyon Cedex 02
Fax 04 72 54 66 90

Dar Sajia
Accueil et rencontre
13, rue de la Bombarde
69005 Lyon

69, Vinissieux
Urgence démocrate Algérie
Centre culturel Boris Vian
8 bis, rue Gaspard Picard
69200 Vinissieux

72, La Mans
Amis de l'Algérie
4, rue d'Arcole
72100 La Mans

75, Paris
Algérie Urgence
Tél 01 42 06 67 71

Un jour pour l'Algérie
4, place de Valois
75001 Paris

CLASPA
Place du Grés
75020 Paris

76, Le Havre
Algérie Urgence
2,Rue Amiral Corbet
76600 Le Havre

79, Niort
Algérie Urgence
Fax 05 49 79 10 76

80, Amiens
Initiatives amiénoises pour l'Algérie
9, rue d'Antibes
80090 Amiens

83, Toulon
TADS
Andrée Baduel
BP 6045
83064 Toulon Cedex
Fax 04 94 98 97 30

85, La Ferrière
Collectif algérien de Vendée
6, rue de la Rouge
85280 La Ferrière

86, Piotiers
Algérie Urgence
BP 125
86004 Piotiers Cedex
Fax 05 49 60 46 82

87, Limoges
Limousin Algérie
5, rue du capitaine Viguier
87000 Limoges
Fax 05 55 30 72 48

89, Sens
Sens-Algérie
Hôtel de Ville
89100 Sens

93, Aubervilliers
ANGI
19, rue de la maladrerie
93000 Aubervilliers

93, Monteuil
COSAM
35, avenue de la résistance
93100 Monteuil

المصدر:

Djallal MALTI, Lanouvelle guerre d'Algérie: dix clés pour comprendre(Paris:Edditions La découverte, 1999).pp 111-115.

الملحق رقم 02

كرونولوجيا العلاقات الفرنسية - الجزائرية.

- **18 مارس 5جويلية 1962**: مسار إستقلال الجزائر عن فرنسا ورحيل مكثف للمعمرين والأقدام السوداء وبروز ما عرف بالأملاك الشاغرة.
- **01 أكتوبر 1963**: تأميم الأراضي التي كانت ملكا للمعمرين.
- **1964**: أول لقاء قمة بين الرئيسين شالرل ديجول وأحمد بن بلة في باربس.
- **29 جويلية 1965**: باريس والجزائر يوقعان على إتفاقية خاصة بقطاع المحروقات الذي كان حكرا على شركات ألف أكيتان وألف إيرباس والشركات الفرنسية للنفط.
- **ما بين 1967 و1970**: جلاء القوات الفرنسية بأبرز القواعد العسكرية برقان وبشار ومرسى الكبير.
- **أكتوبر 1968**: التوقيع على إتفاقية إقامة وعمل الرعايا الجزائيين في فرنسا، القانون تم تجديده عام 2001.
- **24 فيفري و12 أفريي1970**: الجزائر تعلن عن تأميم المحروقات وتعتمد صيغة التقسيم 50% وفق مشروع خاص، لترتفع الحصة الجزائرية تدريجيا.
- **09 إلى11 جويلية 1973**: وزير الخارجية عبد العزيز بو تفليقة يقوم بزيارة رسمية هي الأولى من نوعها بعد توتر العلاقات، على خلفية التوتر في الشرق الأوسط وإعادة مسار التقرب.
- **02 أفريل 1975**: أول زيارة يقوم بها رئيس فرسي للجزائر **V.G.Desteing**يستقبل من قبل الرئيس هواري بو مدين ويتم إرساء ما يعرف لاحقا بالحوار شمال جنوب.
- قرار الجزائر توقبف الهجرة بإتجاه فرنسا بعد المعاملة السيئة التي لقيها بعض الرعايا.
- **18 سبتمبر1980**: التوقيع على إتفاقية جديدة حول اليد العاملة في فرنسا.
- **01 ديسمبر1981**: زيارة رسمية للرئيس الفرنسي ميتران للجزائر.
- **03 فيفري 1982**: زيارة للرئيس الشادلي بن جديد لباريس.
- **07 إلى 10 نوفمبر1983**: أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس جزائري بفرنسا.
- **07 نوفمبر 1988**: أرسل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران تلغرام تهنئة للرئيس الجزائري بمناسبة حصوله على إجماع شعبي واسع لمشروع دستور جديد.
- **12 جانفي 1989**: إتفاقية بين سوناطراك وغاز دو فرانس.
- **28 فيفري 1989**: زيارة ثانية لرئيس الجمهورية الفرنسية متيران إلى الجزائر.
- **5 إلى 6 فيفري 1991**: إقترح **Michel Vauzelle** رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية على الجزائر رغبة فرنسا في تحقيق ما يمكن تسميته هلسنكي شمال-جنوب **Un Helsinki nord-sud**.
- **11 جانفي 1992**: توقيف المسار الإنتخابي في الجزائر، فرنسا تتحفظ وتدهور في العلاقات الثنائية.
- **8 إلى 9 جانفي 1993**: زيارة وزير الخارجية الفرنسي **R. Dumas** إلى الجزائر.

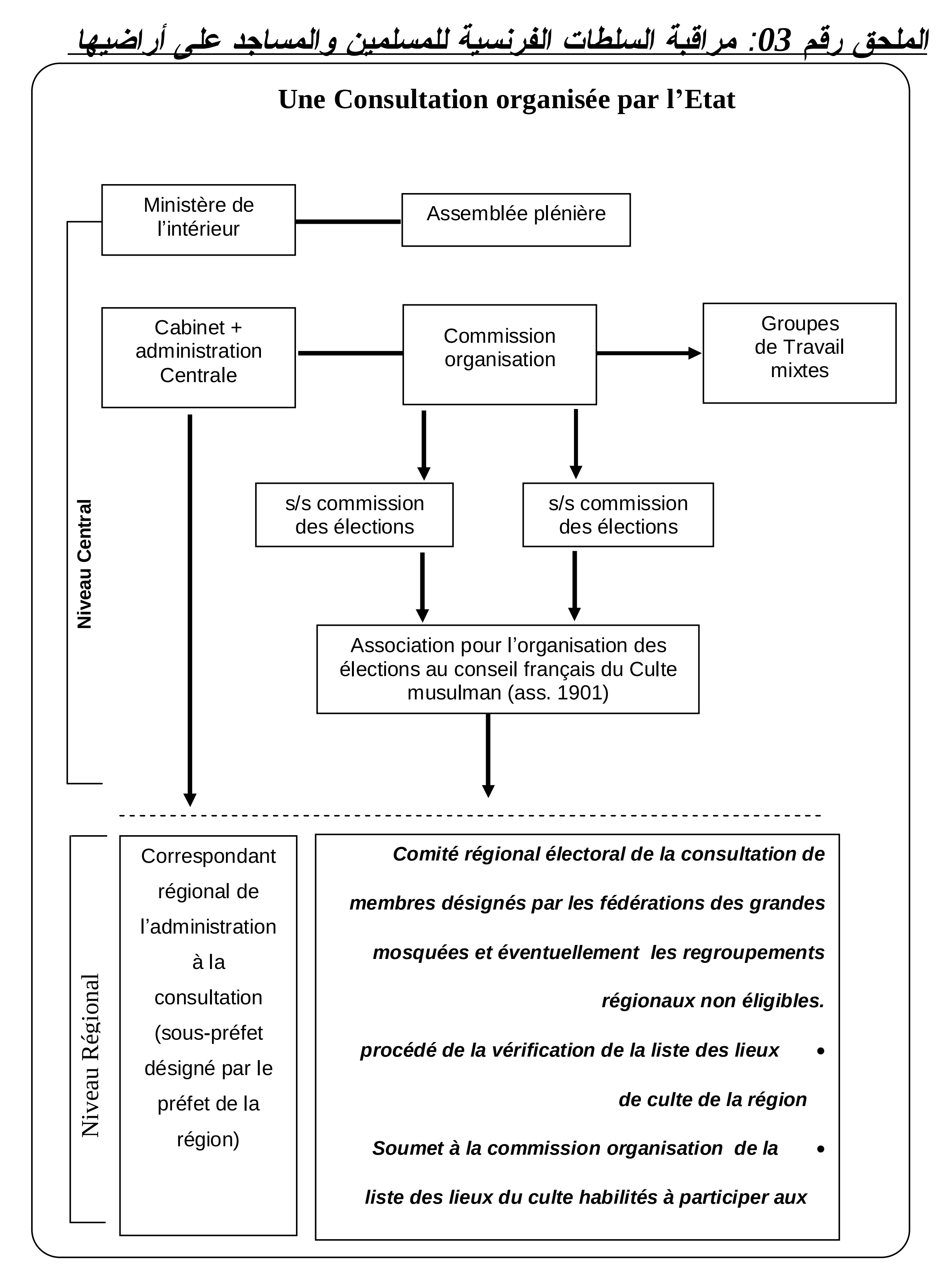
- **فيفري 1993**: زيارة الوزير الأول الجزائري السيد بلعيد عبد السلام إلى باريس.
- **مارس 1993**: زيارة السكرتير العام لــ"**R.P.R**" السيد **A. Juppé** إلى الجزائر.
- **20 سبتمبر 1993**: إختطاف المهندسين الفرنســيين **Emmanuel Didion** و **François Barthlet** من طرف **GIA**.
- **24 أكتوبر 1993**: إختطاف إداريين فرنسيين بالقنصــلية الفرنســية بــالجزائر **Michelle et Jean Claude Thévenot** و **Alain Gressier**.
- **26 أكتوبر 1993**: تبني الجماعة الإسلامية المسلحة مسؤولية إختطاف الإداريين الفرنســيين العــاملين بالقنصلية الفرنسية.
- **04 نوفمبر1993**: فرنسا تقرر تقليص عدد دبلوماسييها.
- **03 أوت 1994**:إغتيال ثلاثة دركيين وعاملين بالقنصلية الفرنسية بالعاصمة الجزائرية.
- **24إلى26 ديسمبر1994**: تحويل طائرة أير الأرباص للخطوط الجوية الفرنسية. من خلال الوزير الأول بالادير تضغط على الجزائر للتدخل ثم لنقل الطائرة إلى فرنسا.
- **ديسمبر 1994**: صدر مرسوم فرنسي يلغي الإستعدادات التقليدية التي كانت لصالح الجزائــريين فيمــا يخص تأشيرة الدخول.
- **21 جويلية 1995**: طلب الرئيس الفرنسي إعادة جدولة جانب من الديون الجزائرية.
- **جويلية إلى أكتوبر 1995**: سلسلة من التفجيرات تهز العاصمة باريس.
- **29 أوت 1995**: صرح الوزير الأول الفرنسي **A. Juppé** أن فرنسا لا تدعم العسكريين الجزائــريين، وتتمنى جزائر ديمقراطية ومستقرة.
- **مارس 1996**: إختطاف **Les sept moines Français** ثم إغتيالهم في 23 ماي 1996.
- **01 أوت 1996**: زيارة وزير الخارجية الفرنسي للجزائر الســيد: **Hervède Charrette** ، إغتيــال أسقف وهران بيار كلافري.
- **03 ديسمبر 1996**: تفجير إرهابي وقع في محطة **Port Royal** بباريس.
- **27 جانفي 1997**: أعلن الوزير الأول الفرنسي **A. Juppé** في رغبته في دفع التشاور بين البلدين حول أزمة الجزائر على المستوى الأوربي.
- **01 أكتوبر 1997**: إنتقاد اللجنة الإستشارية الفرنســية لحقــوق الإنســان والتابعــة لقصــر الحكومــة **Matignon** النظام الجزائري.
- **19-21 جوان 1999**: زيارة وزير الداخلية الفرنسي الســيد: **Jean Pierre Chevènement** إلــى الجزائر.
- **11-13 جويلية 1999**: زيارة الوزير المكلف بالتعاون السيد: **Charles Josselin** إلى الجزائر.
- **29-30 جويلية 1999**: زيارة وزير الخارجية الفرنسي السيد: **Hubert Védrine** إلى الجزائر.
- **جويلية 1999**: تفعيل الشراكة بين فرنسا والجزائر في الميدان العلمي، التقني والثقافي.

- **16-17 أكتوبر 1999**: زيارة كاتب الدولة للتجارة الخارجية الفرنسي السيد:**François Huwat** إلى الجزائر أين تم التوقيع على اتفاقية ثنائية خاصة بالضرائب.
- **أكتوبر 1999**: التوقيع على إتفاق شراكة بين القرض الشعبي الجزائري **CPA** والوكالة الفرنسية للتنمية **AFD**.
- **28-30 نوفمبر 1999**: زيارة رئيس البرلمان الفرنسي السيد: **Christian Poncelet** إلى الجزائر.
- **07 ديسمبر 1999**: زيارة وزير الشؤون الخارجية الجزائري السيد: أحمد عطاف إلى فرنسا.
- **16 جانفي 2000**: إعادة فتح المركز الثقافي الفرسي بعد إغلاقه عام **1993**.
- **25-26 جانفي 2000**:زيارة وزير الشؤون الخارجية الجزائري السيد: يوسف يوسفي إلى فرنسا.
- **01-03 مارس 2000**: زيارة وزير المالية الجزائري السيد: عبد اللطيف بن أشنهو إلى باريس.
- **16-19مارس 2000**:زيارة وزير الإتصال والثقافة الجزائري السيد: عبد المجيد تبون إلى فرنسا.
- **26 أفريل 2000**:توقيع على برنامج للتعاون في ميدان الشباب والرياضة في الجزائر بمناسبة زيارة وزيرة الشباب والرياضة السيدة **Buffet** إلى الجزائر.
- **16-17 ماي 2000**: زيارة رئيس المجلس الوطني الجزائري السيد: بشير بومعزة إلى فرنسا.
- **24-25 ماي 2000**: زيارة وزير الداخلية الجزائري السيد: يزيد زرهوني إلى فرنسا.
- **14-17 جوان 2000**: زيارة السيد رئيس الجمهورية الجزائرية: عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا.
- **جوان 2000**: تم التوقيع بين الجزائر وفرنسا على برنامج توثيق العلاقات بين البلدين.
- **جوان 2000**: تقارب وشراكة بين الجماعات المحلية للبلدين.
- **25أكتوبر2000**: إعادة فتح قنصلية فرنسا بعنابة.
- **19 جانفي 2001**: التوقيع على برنامج في إطار تعاون وشراكة في المجال السياسي بين البلدين بمناسبة زيارة كاتبة الدولة الفرنسية للسياحة وذلك في 29 جانفي 2001
- **20 جانفي2001**: سوناطراك وغاز دو فرانس توقعان على عقد بـــ2 مليار دولار.
- **جانفي 2001**: لقاء رئيس البلدين على هامش القمة 21 بين فرنسا وإفريقيا في باريس.
- **19 فيفري 2001**: زيارة العميد البحري تيري داريونو رفقة وفده الفرنسي إلى الجزائر.
- **03 مارس 2001**: زيارة وفد عسكري فرنسي يرأسه العميد البحري فرانسوا دي بون إلى الجزائر.
- **11 جويلية 2001**: تم توقيع على الإتفاق حول حركة الأشخاص بين الجزائر وفرنسا.
- **03 أكتوبر 2001**: تم التوقيع على برنامج عمل للتعاون في ميدان الشباب والرياضة على هامش زيارة وزيرة الشباب والرياضة الجزائري إلى باريس.
- **18 أكتوبر 2001**: تم التوقيع على بروتوكول مالية بين البلدين.
- **21 أكتوبر 2001**: تم التوقيع على إتفاقية إعادة فتح الثانوية الدولية بالجزائر العاصمة على هامش زيارة الكاتب العام لقصر **Orsay** إلى الجزائر السيد:**Loix Hennékine**
- **21 أكتوبر 2001**: توقيع إتفاقية إعادة فتح القنصلية الفرنسية بوهران.
- **24-25 أكتوبر 2001**:زيارة رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى فرنسا.

- **01 ديسمبر 2001**: زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد: جاك شيراك إلى الجزائر
- **21جانفي2002**: شركة فرنسية خاصة أيرليب تضمن الرحلات من باريس إلى الجزائرالعاصمة.
- **08 فيفــري 2002**: لقاء رئيسي البلدين على غرار إجتماع رئيس الجمهورية الفرنسية مع رؤســاء 13 دولة إفريقية في مؤتمر التنمية والشراكة.
- **16-20 فيفري 2002**: زيارة السيد **jerôme Lambert** رئيس مجموعة الصداقة فرنسا-الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي إلى الجزائر.
- **16 جوان 2002**: توقيع اتفاقية شراكة مالية بين البلدين.
- **25-26 جويلية 2002**: الزيارة الرسمية لوزير الشؤون الخارجية الجزائري السيد عبد العزيز بلخــادم إلى فرنسا.
- **27سبتمبر2002**: محاكمة سوايدية مؤلف كتاب "الحرب القذرة" بعد الدعوى اتي رفعها اللواء خالد نزار ضده.
- **أكتوبر 2002**: لقاء مسؤولي البلدين على غرار قمة بيروت للفرنكوفونية.
- **أكتوبر 2002**: إتفاق تحويل جزء من الديون الجزائرية إلى إستثمارات.
- **06 نوفمبر 2002**: تم الإعلان عن سنة الجزائر الثقافية بفرنسا إغبتداء من جانفي 2003.
- **17 ديسمبر 2002**: زيارة وزير الشؤون الخارجية الفرنسي **الســيدDominique de villepin** إلــى الجزائر.
- **16جانفي2003**: رئيس الحكومة علي بن فليس يزور باريس.
- **05فيفري2003**: الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة يزور باريس على خلفبة الأزمة العراقية.
- **19و24فيفري**: الرئيس بو تفليقة يشارك في القمة الأفريقية الفرنسية لثــاني مــرة بعــد قمــة ياونــدي عام2001.
- **2و4مارس2003**: أول زيارة دولة يقوم بها رئيس فرنسي للجزائر، شيراك يطالب بمصالحة تاريخيــة شاملة.
- **24أكتوبر2003**:زيارة وزير الداخلية نيكولاس ساركوزي لبتي تعتبر إمتدادا لزيارة شيراك.
- **28نوفمبر2003**: زيارة الوزير المنتدب للتعليم كزافي داركوس يتزامن مع إقرار لإمكانية طبع الكتــاب المدرسي الجزائري في فرنسا.
- **26 جانفي 2004**: زيارة الوزيرة المنتدبة للصناعةنيكول فونتان بدعوة من وزير الطاقة شكيب خليل.
- **15 أفريل 2004**: زيارة خاطفة ليوم واحد للرئيس جاك شيراك في أعقاب الإعلان عن إعادة إنتخــاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.
- **05 جوان 2004**: وزير المالية والإقتصاد نيكولاس ساركوزي يقوم بزيارة للجزائر للجزائر تدوم يومين، أعلن خلالها عن توسيع إتفاق تحويل جزء من المديونية الجزائرية تجاه فرنسا بقيمــة 50 مليــون أورو لتقدر إجمالا بــ: 111 مليون أورو.

- **13 جويلية 2004**: وزير الخارجية الفرنسي نيشال بارنيي يزور الجزائر ويكشفعن إبرام معاهدة صداقة بين البلدين في بداية 2005.
- **16 و18 جويلية 2004**: أول زيارة تقوم بها وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال أليو ماري للجزائـــر تعلـــن خلالها عن إتفتق عسكري للتعاون التقني.
- **15 أوت 2004**: الرئيس الفرنسي جاك شيراك يقلد العاصمة الجزائرية وسام "جوقة الشرف" بإعتبارها عاصمة فرنسا المقاومة إبان الحرب العالمية الثانية خلال مراسيم الإحتفالات بالذكرى الـــــ60 لإنـــزال الحلفاء بمنطقة "بروفنس" بحضور الرئيس عبد العزيز بو تفليقة.
- **10 إلى 12 سبتمبر 2004**: مجموعات من الأقدام السوداء تزور الجزائر بعد قرار السلطات الفرنســية إعادة تهيئة المقابر المسيحية واليهودية.
- **11 و12 أكتوبر 2004**: وزير الداخلية الفرنسي دومينيك دوفيلبان في الجزائر ووهـــران يؤكـــد علـــى إستعداد باريس دعم تعاونها الأمني في مكافحة الإرهاب والتوقيع قريبا على إتفاق إعادة الإدمـــاج فـــي مكافحة الهجرة غير الشرعية وتسهيل حركة تنقل الأشخاص لا سيما الاقدام السوداء.
- **02 ديسمبر 2004**: فرنسا تنفذ أول جزء من الإتفاقية الموقعة الخاصة بتحويل المديونية المعاد جدولتها إلى إستثمارات وشرعت باريس في تحويل 288 مليون أورو كدفعة أولى.
- **07 فيفري 2005**: وفد من 120 من رجال الأعمال وممثلي حركة أرباب العمل الفرنســيين "ميــديف" برئاسة دوسيلغاي يزور الجزائر ووزير المالية عبد اللطيف بن أشنهو يشدد على ضرورة الإستثمار بدلا عن التجارة فحسب.
- **27 فيفري 2005**: سفير فرنسا بالجزائر هوبير دوفير ديار يتوجه لسطيف ويلقي خطابا خاصـــا حـــول أحداث 08 ماي 1945 ويعتبرها لأول مرة مأساة تاريخية، ويعد هذا الخطاب أول خطوة أمام إبرام إبرام معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية.

الملحق رقم 03: مراقبة السلطات الفرنسية للمسلمين والمساجد على أراضيها



المصدر: **Rachidd KACI, Le défi satanique, Revue Francaise de Geopolitique(N°=3, 2003).p164**.

أولا: الكتب والتقاريـــــــر:

I – الكتب :

I-أ – باللغــــة العربيـــــة:

1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، **صورة المستقبل العربي**، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1989.

2- إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. 1985.

3- ـــــــــــــ، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الطبعة الرابعة، الكويت: ذات السلاسل. 1985.

4- برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**، الجزائر: دار بوشان للنشر1990.

5- بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1968**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1987 .

6- بول كيندي، **قيام وانهيار القوى العظمى**،الطبعة الأولى، ليبيا:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،1993.

7- جاك شيراك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات عويدات. 1996.

8- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1985.

9- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2003.

10- سعيد اللاوندي، **القرن الحادي والعشرون..هل يكون أمريكيا**؟، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. 2002.

11- سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الطبعة الخامسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2003.

12- شارل ديجول، **مذكرات الأمل–التجديد: 1958–1962**، ترجمة سموحي فوق العادة، لبنان: منشورات عويدات. 1981.

13- عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ،**النظرية السياسية المعاصرة**،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر.1998.

14- عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الإقتصاد الجزائري**، ترجمة جربيب أم الحسن، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع. 1999.

15- علي الدين هلال وآخرون، **العرب والعالم**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1989.

16- عمار بن لحسن وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافيـــة**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1999.

17- عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الإنتقالية: أحداث ومواقف**، الجزائر: دار النهضة.2004.

18- غسان سلامة وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراســات الوحـــدة العربية.1991 .

19- فاروق حميدشي، **الجماعات الضاغطة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1989.

20- ليلى مرسي وأحمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي: العلاقــات الأمريكيـــة– الأوربيـــة بـــين التحـــالف والمصلحة: 1945–2000** ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. 2001.

21- مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**،الطبعة الثانية،القاهرة:مكتبة النهضة المصرية.1998.

22- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصري.1998.

23- محمد العربي ولد خليفة، **الأزمة المفروضة على الجزائر: مقاربة أولية على هدى إســتراتيجية ثـــورة التحرير الوطنية**، الطبعة الأولى،الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع. 1998.

24- محمد نصر مهنا، **علم السياسة** ، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.1997 .

25- ناصف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،الطبعة الأولى،بيروت:دار الكتاب العربي.1985.

26- نبيل راغب، **موسوعة قواعد اللعبة السياسية:دراسة تحليلية نقدية**، القـــاهرة: دار غريـــب للطباعـــة والنشر والتوزيع. 2002.

27- وليد عبد الحي وآخرون،**آفاق التحولات الدولية المعاصرة**،الطبعة الأولى،عمان:دار الشروق.2002.

I-ب -باللغـــــة الفرنسيـــة:

1- Abdalla AL ASHAAL, **Quelques Réflexions sur la politique de la France dans le Monde Arabe**, Annuaire Français de Relations internationales, Bruxelles: Bruyant.2000.

2- Abdelatif BEN ACHENHOU, **l'émigration Maghrébine en Euripe: Exploitation ou Coopération ?**, Alger: C.R.E.A , Société Nationale d'édition et de diffusion .

3- Abderahim LAMCHICHI, **L'Algérie en Crise**, paris: Editions l'harmattan.1999.

4- ABderrahmane MEBTOUL, **L'Algérie face aux défis de la mondialisation: la réponse au défis de la mondialisation, Réformes économiques et privatisation**, Alger: OPU, Tome 2. 2002.

5- ______________________________ , **L'Algérie face aux défis de la mondialisation : mondialisation et Nouvelle culture économique**, Alger: OPU, Tome 1. 2002.

6- André BARILARI, Marie José GUEDON, **Institutions politiques: 100 plans détailles**, Paris: Editions Dalloz, 4ème édition, 1998.

7- André NOUSCHI, **La France et le monde Arabe depuis 1962: Mythes et réalités d'une ambition**, Paris: Librairie Vuibert, 1994.

8- Ben Jamin STORA, **La guerre invisible : Algérie année 90**, Paris: Presse de fondation nationale des sciences politiques, 2001.

9- _______________ , **Le péril vert est aux portes de la France, Le drame Algérien : un peuple en otage**, Paris: La découverte, 1994.

10-Bertrand Benoit, **le syndrome Algérien : L'imaginaire de la politique Algérienne de la France**, Paris: éditions l'Harmattan .

11-Bichar KHADER, **L'Europe et la méditerranée**, Paris: éditions l'Harmattan, 1994.

12-Charles DEBBASH, Jean Marie Pontier, **introduction à la politique**, Paris: Editions Dalloz, 5ème édition, 2000.

13-Charles Philippe DAVID, Jean Jaques ROCH, **Théories de la sécurité**, Paris: Editions Montchrestien, 2002.

14-Daniel COLARD, **La société internationale après la guerre froide**, Paris: Editions Armond-Colin, 1996.

15-Daniel COLARD, **Les relations internationales de 1945 à nos jours**, Paris: Editions Dalloz, 8ème édition, 1999.

16-Daniel Louis SEILER, **les parties politiques**, Paris: Editions Dalloz, 2ème édition, 2000.

17-Dimitric Georges LAVROFF, **la conduite de la politique étrangère de la France**, Bordeaux: presse universitaire de Bordeaux, 1997.

18-Djallal MALTI, **la nouvelle guerre d'Algérie : Dix clés pour comprendre**, Paris: Editions la découverte, 1994.

19-Emile Robert PERRIN, **Les grands Problèmes internationaux**, Paris: Editions Masson, 1994.

20-Jean François DAGUIZ, **Les relations France- Algérienne ou la poursuite des amicales incompréhensions**, Annuaire des relations internationales, Bruxelles: Editions Bruylant, 2001.

21-Jean Jack ChEVALLIER et autres, **Encyclopédie politique de la France et du monde,** Paris: Edition de l'Encyclopédie de l'empire Français, Tome second.

22-Joseph JERT, **Algérie – France- Islam**, Paris/ Editions l'Harmattan, 1997.

23-Lahouari ADDI, **Etat et pouvoir : approche méthodologique et sociologique**, Alger: OPU, 1990.

24-Lucile PROVOST**, La seconde guerre d'Algérie : Le quiproquo Franco-Algérien**, Paris: Editions Flammarion, 1996.

25-Marie Christine KESSLER, **La politique étrangère de la France : acteurs et processus**, Paris: Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1999.

26-Mélanie Morise SCHILBACH, **l'Europe et la question Algérienne : vers une européanisation de la politique Algérienne de la France** ?,Paris: Presse Universitaire de France, 1999.

27-Mohamed BRAHIMI, **Le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle**, Alger: OPU, 1995.

28-Nicole GRIMAUD, **La politique extérieure de l'Algérie**, Paris: Karthala, 1984.

29-Philippe Moreau DEFARGE, **la politique internationale**, Paris: Editions Hachette, 1990.

30-Salah MOUHOUBI**, La politique de coopération Algéro- Française : Bilan et perspectives**, Paris: coédition : opu – publisud. SA.

31-Samir AMINE, **Le Maghreb enlisement un nouveau départ**, Paris: Editions l'Harmattan, 1996.

32-William. B.QUANDT, **Société et pouvoir en Algérie : La décennie des ruptures**, traduit par M. Ben Samane et M. Ben Abdelaziz et A. Ben Zanache, Alger: Casbah Editions, 1999.

33-Yves- Henri NOUAILHAT, **les Etats Unies et le monde au 20ème siècle**, Paris: Armand Colin / HER, Deuxième édition, 2000.

I –جـ -باللغــــة الإنجليزية:

1. Bahgat KORANY with contributors, **How foreign polity decision are made in the third world: A comparative Analysis**, London: Westvieu press, 1986.
2. Keith R LEGG and James. F. MORRISON, **Perspectives on world politics**, the open university, 1981.
3. James N. ROSENAU, **international politics and foreign policy: a reader in research and theory**, New York: The free press 1969.
4. ________________, Kenneth W. THOMPSON and Gavin BOYD, **World Politics: An Introduction**, New York: The free press 1976.

II - التقاريـــــــر :

II-أ – باللغـــــة العربيـــــة:

1- مركز البحوث الاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، معهد الدراسات الإفريقية، 2001-2002.

II-ب -باللغـــــة الفرنسيـــة:

1. Bilan du monde, le monde, Paris: édité par la S A le monde, 1999
2. Comité national contre la torture, **cahier noir d'octobre**, Alger: L'entreprise nationale des arts graphiques, 1989.
3. Observateur permanent de la coopération Française (OPCE), **La politique Africaine au parlement Française**, Paris: Editions Kartherla, 1998.
4. Rapport CIAN 2000, **Les entreprises Françaises et l'Afrique**, Paris: le moniteur du commerce international, MOCI, 2000.
5. Theiry de MONTERIAL et Philippe Moreau DEFARGE, **Rapport Annuel Mondial sur le system économique et les stratégies, (RAMSES) les grandes tendances du monde**, Paris: DUNOL, 2004.

ثـــــانيا : الدوريــــــات :

I – الدوريـــات :

I-أ – باللغـــــة العربيـــــة:

1 - **الجيش**، العدد 453، أفريـــل 2001.

2 - **الجيش**، العدد 456، جويليـــة 2001.

3 - **الجيش**، العدد 460، نوفمبـــر 2001.

4 - **المجال**، العدد 286، أفريـــل 1994.

5 - **المؤشر**، العدد 315، مارس 2003.

6 - بدر حسن شافعي، الجزائر... ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة؟، **السياسة الدولية**، العدد 148، أفريـــل 2002.

7 - جمال علي زهران، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 153، جويلية 2003.

8 - حسين بوقارة، الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد21، جوان 2001.

9- وبرت بيلترو، الولايات المتحدة تساند القيم الديمقراطية وسوف تعارض التعصب، **مجلة المجال**، العدد 276، أفريـــل 1994.

10 - سليمة الباب، الشراكة في الميدان، **مجلة الشراكة الأوربية المتوسطية**، مارس 1997.

11 - عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبـــر: وجهة نظر، **المستقبل العربي**، العدد 286، ديسمبـــر 2002.

12 - فؤاد نهرا، مفهوم الأزمة في النظام العالمي الجديد، **معلومات دولية**، العدد 57، صيف 1998.

13 - محمد أسامة عبد العزيز، الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، **السياسة الدولية**، العدد 145، أفريـــل 2001.

14 - مصطفي علوي، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 153، جويليـــة 2003.

15 - ممدوح شوقي، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، **السياسة الدولية**، العدد 125، جويليـــة 1996.

II-ب -باللغـــــة الفرنسيـــة:

1. Abdelaziz BOUTEFLIKA, L'histoire est l'alliée des justes, **Jeune Afrique : L'intelligent**, N° 4, Juillet 2002.
2. Abdelwahab BIAD, La dimension humaine de la sécurité dans le partenariat Euro Méditerranéen**,** **Revue IDARA**, Volume 12, N°23, 2002.
3. Ahmed BOUYACOUB, L'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel, **Confluence Méditerranée**, N°21, printemps 1997.

4. Alain CHENAL, la France rattrapée par le drame Algérien, **politique Etrangère**, N°2, 1995.
5. Aomar BAGHZOUZ, Elections Françaises : l'Algérie ne s'abstient pas, **Revue Française de géopolitique**, N°3, 2003.
6. Bernard ANDRIEN, Points de vue : Une problème majeur : le démembrement de la politique étrangère, **Relations internationale**, N°3, 1997.
7. Bernard KESSEDJIAM, La politique étrangère de la France, **Conférences diplomatiques**, Volume 1, Octobre- Décembre 1993
8. Bernard RAVENEL, l'Algérie entre la France et les Etats Unis, **Revue d'études et de critique sociale**, N° 12 Printemps, été 1999.
9. Bichara KHADER, Les nouveaux accords entre l'union européenne et les pays arabes, **Confluence Méditerranée**, N° 21, Printemps 1997.
10. Bruno Calliers de SALLIES, L'Algérie dans la tourmente, **Défense Nationale**, Août 1993.
11. B. IRATNI, La nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie, **Revue de l'école Nationale d'administration**, Volume 4, N° 2, 1994
12. Cécile JOLLY, Les peurs, suscitées parles mouvements islamistes en France et en Europe, **Confluence Méditerranée**, N° 21, printemps 1997.
13. Ferhad KHOSROKHAVAR, L'islam des jeunes Musulmans : sur l'exclusion dans la société française contemporaine, **Comprendre les identités culturelles**, N° 01, 2001
14. François CAILLETEAU, le rôle et l'influence des responsables militaires dans la politique extérieure de la France, **la revue internationale et stratégique**, Hiver 2002- 2003.
15. Frédéric CHARILLON, peut-il encore y avoir une politique étrangère Français ?, **politique étrangère**, N° 4, 2002
16. Georges- Eric TOUCHARD, Tensions conjoncturelle ou crise durable entre les Etats Unis et la France, **Défense Nationale**, juillet 2003.
17. Gilles MOSTALSKS, FN, le parti de la grande notion, **Revue Française de géopolitique**, N°3, 2003.
18. Jaques GIRARDON, France–Algérie : Liaisons dangereuses, **Express**, 16/11/1995.

19. Jean LESIEUR, Paris – Washington : divergences de fond, **Express**, 11/08/1994.
20. Jean Michel SALGON, La situation sécuritaire en Algérie 1999 – 2000, **Les cahiers de l'orient**, N° 62, 2ème trimestre 2001.
21. John lAUGHLAND, l'Amérique contre l'Europe surtout contre la France, **Revue française de géopolitique**, N°3, 2003.
22. **L'Echo de l'AFRIQUE**, N° 1149, jeudi 24 juin 1999.
23. L. BOUKRA, Algérie – France : Un tournant dans l'histoire, **Arabies**, N° 194, avril 2003.
24. Mohamed Saïd MUSETTE, La situation sociale en Algérie, **Maghreb – Machrek**, N° 167, janvier – mars 2000.
25. Mokhtar REGUIEG, Géostratégie et géopolitique dans la région méditerranéenne, **Revue française de géopolitique**, N° 3, 2003.
26. Paul BALTA, le projet culturel euro méditerranéen : Intentions et réalités, **Confluence Méditerranée**, N°21 printemps, 1997.
27. Paul Marie DE LA GORCE, la France et le Maghreb, **Politique étrangère**, N°04,1995.
28. Paul Marie DE LA GORCE, l'horreur qui n'en finit pas,**Jeune Afrique l'intelligent**, N°04,juillet 2002.
29. Philippe PETIT, tous anti-amé ranis? L'Europe surtout contre la France, **Revue française de géopolitique**, N°3,2003.
30. Rachid KACI, le défi, satanique, **Revue française de géopolitique**, N°3, 2003.
31. René SCHWOK, les relations entre l'union européenne et les états unis: analyse critique de l'approche "dissociative", **Etudes international**, volume 29, N°01, mars 1998.
32. Robert MORTIMER? Les Etats Unis face à la situation algérienne, **Maghreb-Machrk**, N°149, Juin – septembre 1995.
33. Robin lynx RAPHER, anniversaire de l'Union du Maghreb, **Etudes international**, N°71, Février 1999.
34. serge BOIDE VAIX, pays Arabe – France – Europe, **Défense Nationale**, N°12, 2003.
35. Slimane CHIK, l'Algerie face a la francophonie, **Revue des relations internationales**, N°9, 1988.

36. Stanley HOFFMANN, la France dans le monde: 1979-2000, **politique étrangère**, N°02, 2000.

37. **Union Européenne**, N°1, 2001.

I –جــ-باللغـــــة الإنجليزية:

a. Daniel PHILPOTT, the challenge of September 11 to secularism in international relations, **World politics**, N°55, October 2002.
b. Human RIGHTS in Morocco, Human RIGHTS watch, **Middle East**, vol 07 N°06, October 1995.
c. R.S. CHASE, E.B. HILL and P. KENNEDY, Pivotal states and US. Strategy, **Foreign Affairs**, January – February 1996.
d. Trevor TAYLOR, West European security and defense cooperation: Maastricht and beyond, **International Affairs**, N°70, 1994.

II - الجــرائـــــد :

II-أ – باللغـــــة العربيــــــة:

1 -**الخبــر**، العدد، 2652 07 سبتمبـــر 1999.
2 -**الخبــر**، العدد، 2653 08 سبتمبـــر 1999
3 - **الخبــر**، السبــت 23 سبتمبـــر 2000.
4 - **الخبــرالأسبوعـــي**، 09 إلى 16 سبتمبـــر 2003 .
5 - **العـــالم السيـــاسي**، العدد 2653، 08 سبتمبـــر 1999.
6 - **رســـالة الأطلـــس**، العدد 176،من الإثنين 16 إلى الأحد 22 فيفري 1998.

II-ب -باللغـــــة الفرنسيـــة:

1. Ait chaàlal MOULOUD, Un Ecueil Dans Les Relations Algéro- Françaises: la dette ce grand malaise, **Le Jeune Indépendant**, 3 mars 2003.
2. Armode DIPIDE, L'OTAN, **Le Monde Diplomatique**, Décembre 2002.
3. Catherine PEGARD, CHIRAC-BUSH:La Crise, **Le Point**, N°1587, 14 Février 2003.
4. **La Tribune**, N°1969, Le 19 Janvier 2000.
5. **La Tribune**, Jeudi 23 Janvier 2003.
6. **Le Monde**, Le 25 Octobre 1993.
7. **Le Nouvel Economist**, N°958, Le 12 Août 1994.

8. Mohamed HARBI, Enlissement dans "une Salle Guerre", l'Alaérie prise au piège de son histoire, **Le Monde Diplomatique**, N°482, Mai 1994.

ثالثا: المحاضرات و المذكرات:

I- المحاضرات:

1. حسين بوقارة، **محاضرات في السياسة الخارجية**، السنة أولى ماجستير، جامعة قسنطينة، علاقات دولية. 2002-2003.

2. ________، **محاضرات في نظرية الإندماج والتكامل الدولي**، السنة أولى ماجستير، جامعة قســنطينة، علاقات دولية. 2002-2003.

II- المذكرات:

1- حجار عمار، **السياسة المتوسطية الجديدية للإتحاد الأوربي: إستراتيجية جديدة لإحتواء جهوي شــامل**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2002.

2- زايد سليمة، **الثابت والمتغير في سياسة الحزب الإشتراكي الفرنسي تجــاه الجزائــر (1991-1995)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. .2001

3- صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962-1981**، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة..1984

4- صويلح مولود، **فرنسا والأزمة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلــوم السياسية والعلاقات الدولية. 2000-2001.

رابعا: مواقع الأنترنت و الحصص التلفزيونية:

I- مواقع الأنترنت:

كل المواقع التالية تم مراجعتها ما بين: نوفمبر 2000 ومارس 2004.

** - الإتحاد الأوربي: **(Bruxelles-Belgique)**.*

1. < http: Ue.eu.int/pesc/La France et L'Europe/12/2001 >.

2. < http: //www.Europa.com>Commission européenne>21/05/1424 >.

3. < http: //www.Europa.EU.INT/Comm/éxternal-relations/Algeria, IDEM >.

** - المنظمة الدولية للفرنكوفونية: **(Paris-France)**.*

4- < http: //www.Francophonie.org >.

***- البرلمان الفرنسي: (Paris-France).**

5- < http: //www.Senat.Fr >.

***- جريدة: Le Monde Diplomatique.**

6- Eric Rouleau, Visages changeants de l'Islam politique.
< http: //www. Monde diplomatique, Fr /2001/11/Rouleau/15761 >.

7- Maurice T. Maschino, Etes-vous sûr d'être Français?
< http: //www. Monde diplomatique, Fr /2002/06/Maschino/16579 >.

8- Paul-Marie de la Gorce, L'OTAN un instrument de l'hégémonie américaine.
< http: //www. Monde diplomatique, Fr/dossier/OTAN/ >.

9- Yamina BENGUIGUI, l'exigence laïque du respect mutuel.
< http: //www. Monde diplomatique, Fr/2002/01/BENGUIGUI/1G037 >.

***- وزارة الشؤون الخارجية: (Paris-France).**

10- < http: //www. Diplomatie, Fr >.
< http: //www. France - Diplomatie, Fr /Ministère des affaires étrangères/
La France dans le monde/10/2001/AE 3414 >.

11- Le dispositif consulaire Français en Algérie et la circulation de personnes.
< http: //www. France - Diplomatie, Fr / dispositif consulaire Français /
Algérie/10/2001/AE 3420>.

12- Les actions de coopération entre la France et L'Algérie.
< http: //www. France - Diplomatie, Fr / coopération Française /
Algérie /10/2001/AE 3425>.

***- مركز الدرسات و البحوث السياسية و الدولية: (Canada).**

13- < http: //www. GRIP.org / Conseil des Ministre de L'UEO/G 1849 >.

***- منظمة حلف شمال الأطلسي:**

14- < http: //www. OTAN.org / 21/05/24 >.

II-الحصص التلفزيـــونية:

* - حصــــة: " **إنتقــــام أمريـــكـــا** "، قنـــاة العربيـــة، يـــوم 2004/05/07 على الساعة 14:00.
* - حصــــة: " **وجـــوه عالميـــة** "، قنـــاة العربيـــة، يـــوم 2004/02/29 على الساعة 20:30.

خامســـا:القواميـــس و الموسوعـــات :

أ – باللغــــــة العربيـــــة:

1. **موسوعة تاريخ أوربا العام،** الطبعة الأولى، بيروت- باريس: منشورات عودات. 1995.
2. **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، الطبعةالثالثة، المؤوسسة العربيـــة للدراســـات والنشـــر. 1990.
3. **موسوعة السياسة**، الجزء السابع، عمان: دار الفارس للنشر و التوزيع. 1994.

ب -باللغــــــة الفرنسيـــة:

1. **Encyclopedia Universalis**, France d'aujourd'hui: Données humaines et économiques, Paris: Editions Encyclopédia Universalis. 1999.
2. **Le Petit Robert**, Dictionnaire de culture générale 2, Paris: Editions Les dictionnaires Robert. 1993.

ســــادسا:الوثائق الرسميـــة:

أ – باللغــــــة العربيـــــة:

1-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **وضع الجالية الجزائرية في الخارج**، المجلـــس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: لجنة الجالية الجزائرية في الخارج. 28-29 أكتوبر 1997.

ب -باللغــــــة الفرنسيـــة:

1. La République Algérienne Démocratique populaire, **Note Sur les relations Algéro- Françaises**, Alger: Le Ministère des affaires étrangères. Mai 2004.

إهــــــــــــــداء.

تشكــــــــــــــرات.

خطــــــة البــحـــث.